



محمد راجہ محمد برانق

النَّحْوُ الْمُنْهَجِيُّ

طبعة كنفذہ لیاکات العزیز

۴ شارع مقبلین ہاشا کاشہ۔ لاہور

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

النحو المهجى والغاية منه

الذين يدرسون النحو فريقان :

(١) فريق يتخصص فيه ، ويدرس النحو ليكون عالما بالنحو ،
وليسميه الناس نحويا ؛ أو لأنه تخصص في اللغة العربية بفروعها
المختلفة ، ومن هذه الفروع النحو ، فهو يدرسه دراسة تفصيل وعمق
وامتصاص ، ويتوفر على الموسوعات يستوعبها ، وعلى المذاهب
المختلفة يدرسها ، ويوازن بينها ، ويرجح مذهباً على مذهب ، ويرى
رأياً قد لا يراه أصحاب المذاهب .

هذا النحو يدرس في السكليات التى أنيط بها تعليم اللغة العربية
على المستوى العالى مثل : كلية دار العلوم ، وكلية اللغة العربية ،
وأقسام اللغة العربية بكليات الآداب بالجامعات المختلفة .

(ب) فريق يدرسه ليكون وسيلة إلى غاية يريد بها ، هذه الغاية هى
أن يكون صحيح اللسان إذا قرأ أو تحدث ، صحيح القلم إذا كتب ، وهذا
الفريق يشمل تلاميذ المدارس جميعاً قبل مرحلة التخصص . فالتقدير
من النحو الذى يدرسه الطالب الذى يعد نفسه ليكون طبيباً — هو
التقدير الذى يدرسه الطالب الذى يعد نفسه ليكون مهندساً ، أو محامياً

أو محاسباً ، أو . . . بل هو القدر الذى يدرسه الطالب الذى يعد نفسه لدراسة اللغة العربية قبل أن يبدأ مرحلة التخصص .
والغاية من تدريس النحو لهؤلاء الطلاب هى نفس الغاية التى وضع من أجلها النحو أول ما وضع ، وهذا يجعلنا نسأل :
لم وضع النحو ؟

وضع النحو

١ — الشعب العربى :

العرب شعب سامى ، سكن الجزيرة التى نسبت إليه ، فسميت الجزيرة العربية ، وعرف منه شعبان عظيمان : العدنانيون ، وسكنوا الحجاز ، والقحطانيون ، وسكنوا اليمن .
وكان القحطانيون فى رغد من العيش ، وعلى جانب من الثراء بسبب خصب أرضهم ، ووفرة الماء ، وبسبب اتجارهم مع أهل الشمال وغيرهم . فلما أرسل الله عليهم سيل العرم وتحطم سد مأرب ، وغرقت بلادهم — تفرقوا فى البلاد ، ونزحوا إلى الشمال ، فسكن بعضهم العراق والحيرة ، وكونوا دولة المناذرة ؛ وسكن بعض آخر الشام وكونوا دولة الغساسنة ، وسكن غير هؤلاء . وأولئك بلاد الحجاز وأقاموا فى المدينة ومنهم الأوس والخزرج .

والعدنانيون كانوا في مكة ، وما والاها ، ومنهم قريش .
وكان العدنانيون يتكلمون بلغتهم ، وكان القحطانيون يتكلمون
بلغتهم ؛ واللغتان كلتاها عربية فصيحة معربة ؛ ولسكنهما تختلفان
في مدلولات بعض الألفاظ ، وتختلفان في بعض اللهجات ؛ بل إن
لغة القحطانيين أنفسهم كانت تختلف لهجاتها باختلاف القبائل ، ولغة
العدنانيين أنفسهم كانت تختلف لهجاتها باختلاف القبائل ، ونسبت
إلى كل قبيلة لهجة خاصة عرفت بها ، وهذه اللهجات كلها متحدة
الأصول ، مختلفة الفروع . إلا أن لهجة في القحطانيين غلبت ،
هي لهجة حمير ، فإنها أمانت السبئية والمعينية وغيرهما ؛ وكذلك لهجة
في العدنانيين غلبت ، هي لهجة قريش . بل إن لهجة قريش غلبت
الحميرية نفسها .

وكان من هذه اللهجات (١) .

- (١) بجمع صيغة قضاة ، وهي تحويل إلباء جيا إذا وقعت بعد العين
مثل : الراجح خرج معج ، في : الراجح خرج معي .
(ب) شنشنة اليمن ، وهي جعل الكاف شينا مطلقاً ، مثل لبش
في لبك ، وشلمنى في كلبنى .

(ح) طُطْمُطَانِيَّةٌ حمير ، وهى جعل أم بدل أل ، مثل طاب امهوا .
 فى امسفر ، فى : طاب الهواء فى السفر .

.. (ذ) تَكَلُّتَلَةٌ بهراء ، وهى كسر حرف المضارعة مطلقاً كما هو
 مستعمل فى العامة المصرية .

١٥ (هـ) فَحْفَحَةٌ هُذيل ، وهى جعل الحاء عينا : مثل العسن أخو
 العسبن ، فى : الحسن أخو الحسين .

(و) قُطْطَعَةٌ طيء ، وهى حذف آخر الكلمة ، مثل : يا أبا الحكا
 فى : الحكم ، كما فى لغة بنى سويق الآن وشمالى مديرتى الغربية والبحيرة
 ، وإن البيتة ، وحالة القبائل من النواحي الاجتماعية والاقتصادية
 ومقدار اتصال بعض القبائل ببعض ، ونوع هذا الاتصال من حيث
 الضعة والاستعلاء ، أو القوة والضعف ، أو غير ذلك — كل أولئك
 جعل أنواع اللهجات تختلف من حيث الإبدال^(١) ، وأوجه الإعراب^(٢) ،
 والترادف^(٣) ، والإتمام ، والنقص^(٤) .

(١) مثل إبدال الباء ميم ، والميم باء فى لغة مازن ، فيقولون : بكاسمك ؟ فى :
 ما اسمك ؟ . ومكر ، فى : بكر .

(٢) مثل رفع خبر ليس هند تميم ، ونصبه عند الحجازيين .

(٣) مثل : الدبة والسكين ، فكل منهما لغة قبيلة . ومثل : البر ، والقمح .
 والحنطة — فكل منها لغة قبيلة .

(٤) مثل حذف نون من الجارة عند قبيلتى خنعم وزبيد إذا وليها ساكن ،
 مثل خرجت م البيت ، فى : خرجت من البيت . ومنها لغة العامة فى مصر .

٢ — توحيد اللغة :

سادت قريش في الجاهلية ، وآلت إليها السقاية والرّفاة والحجّابة والسّدانة في مكة ، وكانت مزاراً يهيج إليها العرب في كل عام لافرق بين عدنانى وقحطانى ، وكانت تقام الأسواق ، ويحضرها شعراء العرب وخطباؤهم ، ويتبارون في إنشاد الشعر وإلقاء الخطب ؛ ويحكم بينهم الحكام ويقدمون بعضهم على بعض ؛ والسعيد منهم من يحكم له بالسبق .

وكانت قريش تستفيد من لغات القبائل التي تفد عليها من أنحاء الجزيرة المختلفة ، فتختار اللفظ العذب الجرس الخفيف الواقع على السمع وتدخله في لغتها ، واجتمع لها من كل ذلك زاد لغوى واسع أضيف إلى لغتها الأصلية ، فمضمته ، وتمثلته وصار قرشياً ؛ وبذلك أصبحت لغة قريش أغنى اللغات العربية ، وأوسعها ، وأشملها ، وأعذبها ، وأخفها على اللسان ، وأقدرها على تصوير المعاني المختلفة ، وأصبح الشاعر الذى ينظم ، والخطيب الذى يخطب ، والمفاخر الذى يفاخر ، والمنافز الذى ينافر — إذا استعمل لسان قريش كان ذلك أدعى إلى تفضيله على غيره ، والحكم له ؛ لذلك استعملت في عكاظ وجعنة وذى الحجاز وغيرها من أسواق العرب ، وانتقلت مع رواد هذه الأسواق إلى قبائلهم

وأحياتهم ، وروى الشعر والأدب المقول بها ، فانتشرت في الجزيرة كلها وسادت قبل بعثة محمد ، وقبل نزول القرآن بها ؛ فكأن ذلك كله كان تمهيداً للرسالة المحمدية ، وتهية لجو ملائم لنزول القرآن بتلك اللغة الكريمة .

٣ - اللحن :

اختلاط العرب بالعجم كان موجوداً من أيام الجاهلية ، وكان في أوسع صورة بين عرب الحيرة والفرس ، وبين عرب الشام والروم . وكان قليل من الأعاجم يتسللون إلى داخل الجزيرة ، ويخالطون العرب الفصحاء في صورة الموالي أو غيرهم ؛ ويتعلمون اللغة ويأخذونها بالصنعة ؛ ولذلك كانوا يلحون أحياناً ؛ بل إن بعض العرب أنفسهم كانوا يلحنون حتى في زمن الجاهلية ، وعرف شيء من هذا في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وفي الأزمنة التي تلت ، وقد دونت كتب الأدب والرواية صوراً من هذا اللحن غير قليلة ؛ منها :

(أ) لحن رجل في حضرة النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال : أرشدوا أخاكم فقد ضل .

(ب) عرف أبو بكر رضى الله عنه أن لحناً يقع بين العرب الذين كانت الفصحاة ملكة في ألسنتهم ، يأخذها الآخر عن الأول - فاستسكروا

أبو بكر ذلك . وقال : لأن أقرأ فأتسقط ، أى أترك بعض كلمات ، أحب إلى من أن أقرأ فالحن .

(ح) مرَّ عمر بن الخطاب رضى الله عنه على قوم يتمنون على رى السهام ، فوجدهم لا يحسنون الرى ، فساءه ذلك ، وأخذ يؤنبهم ويقرعهم ، فقالوا له : إنا قوم متعللين ، فهاله ذلك وفزعاه ، وأعرض مغضباً ، وقال : والله لخطوكم فى لسانكم أشد على من خطبكم فى رميكم .

(و) أبو موسى الأشعرى كان والياً لعمر على البصرة ، وكان له كاتب يحرر له رسائله ، فسكتب هذا الكاتب يوماً رسالة إلى عمر على لسان أبى موسى ، وكتب فيها : د من أبو موسى الأشعرى . . . ، فلما وصلت الرسالة إلى عمر أنكر ما فيها من خطأ ، وكتب إلى أبى موسى : عذمت عليك لما ضربت كاتبك سوطاً .

وقد فشا اللحن حتى كانوا يهيبونه ويخشون أن يقعوا فيه ، ولا سيما أن الذى كان سائداً فى الأيام الأولى أن اللحن يضع الرفيع ، ويهجن الشريف ؛ فكان الكبار يتوقَّونه ، ويتحرزون منه ، ويكنى أن نعرف أن عبد الملك بن مروان حينما سئل عن سبب تبكير الشيب إليه قال : د شيبنى ارتقاء المنابر وتوقع اللحن .

وكانوا يستنكرون جداً أن يقع من الخلفاء ومن فى حكمهم لحن أياً كان نوعه ، فقد حكوا أن أبا جعفر المنصور تكلم فى مجلس من

بجالسه فلحن ، وكان في المجلس أعرابي بدوي ، فتأذت أذن الأعرابي بلحن الخليفة ، فوضع إصبعه فيها إشارة منه إلى استنكار ما قد سمع من لحن ، ومن الخليفة ، وهذا أضعف الإيمان . ولم يكد الخليفة يستمر في حديثه حتى وقع في لحن آخر فزاد استياء الأعرابي ، وقال مستنكراً : أف لهذا ١١١ ما هذا ١١٢ واستمر الخليفة في كلامه فوق في لحن ثالث أشد من اللحنين السابقين ، فلم يطق الأعرابي صبراً ، وقال : أشهد لقد وليت هذا الأمر بقضاء وقدر .

ومثل هذا ما روى عن سعيد بن سلم أنه دخل على الرشيد يوماً فسمعه يتكلم ويلحن ، فقال : لقد بهرني هيبة وجمالاً ، فلما لحن كُفَّ في عيني .

وقد شاع اللحن بين أوساط الناس ، ومنه ما حكوا من أن أبا الأسود مرَّ به رجل من أهل نُوبَنْدَجَان — وهي مدينة فارسية قريبة من شعب بوان — وهذا الرجل كان اسمه سعدا ، وكان سعد قد قدم البصرة مع جماعة من أهله ، وادعوا لقُدَّامة بن مظعون الجُصَّي — وهو أحد السابقين الأولين المهاجرين ، توفي سنة ٣٦ هـ — أنهم أسلبوا على يديه ، وهم بذلك من مواليه . فلما مرَّ سعد بأبي الأسود — وكان يقود فرساً له قال له أبو الأسود : مالك لا تركب فرسك يا سعد ؟ قال سعد : إن فرسي ظالماً ، ولم يقل « ظالماً »^(١) فضحك

(١) ظالم : يغمز في مشيئه .

منه بعض الذين سمعوه ، ونكر منه أبو الأسود ذلك ، وقال : هؤلاء
الموالى قد رغبوا فى الإسلام ، ودخلوا فيه ، فصاروا لنا إخوة ، فلو
علمناهم الكلام ١١ .

وقد دخل اللحن بيت أبى الأسود نفسه ، فقد قالت له ابنته
فى يوم صحو جميل : يا أبت ، ما أجمل السماء ؟ ونطقها على أسلوب
الاستفهام ، فقال لها : أى بنية ! نجومها . فقالت : إنما أتعجب من
حسنها . فقال لها : قولى : ما أجمل السماء ! وافتحى فك . ولم ينبها
ذلك ، ولم تدرك أنها لحنت فتحاول أن تحفظ لسانها ، فعاودته مرة
أخرى وقالت : ما أشد الحر ؟ على أسلوب الاستفهام أيضاً . فقال لها :
أى بنية ! وغرة^(١) القيط ، ومعنعان الصيف . فقالت له : إنما
أتعجب منه . فقال لها : قولى : ما أشد الحر ! وافتحى فك .

ومما يدل على استبشاعهم أن يلحن المتكلم ، واستهجانهم للحن ،
وتقززهم عند سماعه — أن أبا الأسود كان يقرر أن للحن غمراً
كغمر اللحم ، وغمر اللحم زهوته وزنجه ورائحته المبتذنة ،

وأكثر من هذا أنهم كانوا يعتبرون اللحن جريمة تساوى جريمة
الكذب ، ومن يلحن يكن قد ارتكب كذباً ، والكذب يُستغفر
الله منه ، وإذا كان اللحن لوناً من ألوان الكذب وجب أن يستغفر
الله منه ، ولذلك كان الحسن البصرى — وهو من الصالحاء — إذا

(١) الوغرة شدة توقد الحر . معنعان الصيف : اشتداد حره ، ومعنعان
الشتاء : اشتداد برده .

عشر لسانه ولحن قال : أستغفر الله ! فقيل له : أتستغفر أن قد لحنت ١؟
قال : من أخطأ فيها فقد كذب على العرب ، ومن كذب فقد عمل سوءا
وإنه يقول : ومن يعمل سوءاً أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله
غفورا رحيما .

* * *

وأيا كان الأمر فقد شاع اللحن ، وجرى على ألسنة العجم
المستعربين ، ثم على ألسنة العرب المتحضرين ، وهال أولى الأمر
إذ ذاك أن يكون له خطره ، وأن يؤثر شيعه على اللسان وعلى الدين ؛
لأنه إذا أهمل أمره انسحب إلى القرآن والحديث . وقد قرر على بن
أبي طالب أنه رأى فساداً في كلام بعض أهله — بل إن بوادر
ما خشوه ظهرت في القرآن على ألسنة بعض الناس ، فقرءوا أن الله
بريء من المشركين ورسوله — بالكسر — وسميها أبو الأسود
نفسه ، ففزع .

وقال : ما ظننت أمر الناس آل إلى هذا !

٤ — وضع النحر :

أما وقد فشا اللحن في الألسنة فإنه لا بد من التفكير في أمر يقف
به تياره أن يستفجل ، ففكر الناس ، وراوا أنه لا بد من وضع
ضوابط يمتدى بها العرب والمستعربون في ضبط الكلام ؛ وإتتهى

تفكيرهم إلى وضع علم النحو . وقد اختلف المتقدمون فيمن وضعه ،
وفيمن أشار بوضعه ؛ فتعددت الروايات ، وكثر كلام الناس ،
وتعددت الكتب التي تحدثت في هذا الأمر (١) .

١ - فبعضهم يرى أن أول من وضع النحو على بن أبي طالب
رضي الله عنه ، ويسوقون في ذلك روايات ، منها :

(١) أن أبا الأسود الدؤلي يروي أنه دخل على أمير المؤمنين على
ابن أبي طالب فرأه مطرقاً مفكراً ، فقال له : فيم تفكر يا أمير
المؤمنين ؟ فقال على : سمعت ببلدكم لحناً (٢) ، فأردت أن أصنع كتاباً
في أصول العربية . فقال أبو الأسود : إن فعلت هذا أبقيت فينا
هذه اللغة العربية . قال أبو الأسود : ثم أتيت بعد أيام فأتيت إلى
صحيفة فيها :

بسم الله الرحمن الرحيم . الكلام كله اسم ، وفعل ، وحرف ؛
فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ،
والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل .

ثم قال على لأبي الأسود : تتبعه ، وزد فيه ما وقع لك . وأعلم

(١) من الكتب التي ألّفت في هذا : مراتب النحويين ، أخبار النحويين البصريين ،
طبقات النحويين والمفويين ، الفهرست ، نزعة الألباء ، إنباه الرواة .
(٢) وفي رواية : لاني تأملت كلام العرب فوجدته قد فسد بمخالطة هذه الجراء
« يعني الأعاجم » .

أن الأسماء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر (١) .
ولمّا يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر .

قال أبو الأسود : جُمعت أشياء ، وعرضتها عليه ؛ فكان من ذلك
حروف النصب ، فذكرت منها : إن ، وأن ، ولعل ، وليت ،
وكان . ولم أذكر لكن . فقال : لم تركتها ؟ فقلت : لم أحسبها منها .
فقال : بل هي منها ، فزدها فيها (٢) .

(ب) وفي رواية أن السبب في وضع على رضى الله عنه لهذا العلم
أنه سمع قارئاً يقرأ : لا يأكله إلا الخاطئين .

٢ — ويروى آخرون أن أول من وضع النحو أبو الأسود
نفسه ؛ ولهم في ذلك روايات أيضاً ؛ منها :

(١) قدم أعرابي في خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله
عنه إلى المدينة ، فقال من يقرئني شيئاً مما أنزل الله على نبيه محمد صلى الله عليه
وسلم ؟ فأقرأه رجل سورة براءة ، فقال : ... أن الله برئ من المشركين
ورسوله . قال الأعرابي : أوقد برئ الله من رسوله ؟ إن يكن الله
قد برئ من رسوله (بكسر لام رسوله) فانا أبرأ منه . فبلغ عمر
مقالة الأعرابي فدعاه ، وقال : يا أعرابي ، أتبرأ من رسول الله ؟

(١) أراد بما ليس بظاهراً ولا مضمراً الاسم المبهم وهو الاسم الموصول .
(٢) المرجع : معجم الأدباء - ١٤ ص ٤٩ . نزهة الألباء ص ٥ . إنباه
الرواة - ١ ص ٤ .

فقال : يا أمير المؤمنين ، إني قدمت المدينة ولا علم لي بالقرآن ، فسألت من يقرئني شيئاً .. فأقرأني .. الخ . فقال عمر : ليس هكذا يا أعرابي ! فقال الأعرابي : كيف هي ؟ قال عمر : ... أن الله يرى من المشركين ورسوله . بالرفع . فقال الأعرابي : أنا والله أبرأ ممن يرى الله ورسوله منهم . وأمر عمر ألا يقرئ القرآن إلا عالم باللغة ، وأمر أبا الأسود أن يضع النحو .

(ب) جاء إلى زياد قوم فقالوا : أصلح الله الأمير ! توفي أبانا ، وترك بنون . فقال زياد : توفي أبانا وترك بنون ؟ أَدْعِ لي أبا الأسود فقال له : ضِع للناس العربية .

وقيل : إنه كان استأذنه في صنع كتاب وقال له : إني أرى العرب قد خالطت هذه الأعاجم : وفسدت ألسنتها ، أفتأذن لي أن أضع للعرب ما يعربون به كلامهم . فنهاه زياد ، وقال له : لا تفعل . فلما سمع زياد هذا اللحن أمره أن يفعل ما نهاه عنه .

(ج) وقيل : كتب عمر إلى أبي موسى الأشعري — وكان والياً على البصرة — كتاباً قال فيه . إلى أبي موسى : أما بعد ؛ فتفقهوا في الدين ، وتعلموا السنة ، وتفهموا العربية ، وتعلموا طعن الذرية وهي ما يتعلم عليها الطعن — وأحسنوا عبارة الرؤيا ، وليستعاضم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب .

(و) قيل ، إن زيادا قال لأبي الأسود : إن بني يـلحنون في القرآن
فلو رسمت لهم رسماً ! فنقط المصحف : فقال : إن الظنـر — الموضع
وكن من الموالي — والحشم. أفسدوا ألسنتهم ، ولو وضعت لهم كلاماً !
فوضع العربية .

(هـ) وقيل : إن زيادا بعث إلى أبي الأسود وقال له : يا أبا الأسود
إن هذه الحراء ، العجم ، قد أفسدت من ألسن العرب ، فلو وضعت
شيئاً يقيمون به كلامهم ؟ فأتى أبو الأسود أن يفعل . فبعث زياد
رجلاً وقال له : أقعد على طريق أبي الأسود ، فإذا مرَّ بك فاقراً شيئاً
من القرآن ، وتعبد اللحن فيه — ففعل الرجل ما أمر به زياد ، حتى
إذا مرَّ به أبو الأسود رفع صوته ، وقرأ : أن الله يرى من
المشركين ورسوله . بكسر اللام . فاستعظم ذلك أبو الأسود واستهوله
ورجع من فوره إلى زياد وقال له : يا هذا ، قد أجبتك إلى ما سألت ،
ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن . فابعث إلى ثلاثين رجلاً . فأحضرهم
زياد ، فاختار منهم أبو الأسود عشرة ، ثم لم يزل يختار حتى اختار
رجلاً من عبد القيس ، فقال له : خذ المصحف ، وصيغاً يخالف لون
المداد ، فإذا فتحت شفتي فأنقط واحدة فوق الحرف ، وإذا ضممتها
فاجعل النقطة بين يدي الحرف وإذا كسرتهما فاجعل النقطة في أسفله
فإذا اتبعت شيئاً من هذه الحركات غنة فأنقط تقتطتين . وابتدأ

أبو الأسود بالمصحف حتى أتى على آخره . ثم وضع المختصر المنسوب إليه بعد هذا .

(و) وقيل : إن أبا الأسود حينما سمع ابنه تقول له : ما أجمل السماء ، أو : ما أشد الحر — على صيغة الاستفهام ، وهي تريد أن تعجب حمله ذلك على وضع بابي التعجب والاستفهام .

(ز) قال ابن سلام الجحى : أول من أسس العربية ، وفتح بابها ، وأنهج سبيلها ، ووضع قياسها — أبو الأسود الدؤلى ... وكان رجل أهل البصرة ، وكان علوى الرأى .

(ح) وقيل : أتى أبو الأسود عبد الله بن عباس فقال : إني أرى السنة العرب قد فسدت ، فأردت أن أضع شيئاً لهم يقولون به ألسنتهم قال ابن عباس : لعلك تريد النحو . أما إنه حق ، واستعن بسورة يوسف .

٣ — يرى قوم أن أول من وضع علم العربية — يعنى النحو — هو عبد الرحمن بن هرمز المذنبى المقرئ النحوى . ومع ذلك فإنهم يقولون : إنه أخذ عن أبي الأسود الدؤلى ، وأظهر هذا العلم بالمدينة وتكلم فيه ، فلم يأخذ أهل المدينة النحو إلا منه ، ولم يتقلوه إلا عنه ولذلك قال ابن برهان النحوى فى أول شرحه لكتاب اللمع لابن جنى :

« النحاة جنس نحتسه ثلاثة أنواع : مديون ، وبصريون ، »

(م — ٢ النحو المنهجي)

وكوفيون ، أراد بذلك أن أصل النحو نبع من هذه المدن الثلاث .
وابن هرمز مدني تابعي اختلف إليه الإمام مالك في علم لم يثبتته الناس .
قلعه النحو (الإنباه ج ٢ ص ١٧٢) .

٤ — يرى قوم آخرون أن نصر بن عاصم أول من وضع النحو
وسببته ، وفتق فيه القياس . ولكنهم يقولون : إنه أول من أخذ عن
أبي الأسود الدؤلي ، وإنه أنبل من أخذ عنه ، فنسب أوله إليه . وهو
تابعي ، كان يفتق بالعربية تفتيقاً .

تعليل :

يتبين مما سبق أنه على الرغم من تعدد الروايات ، وعلى الرغم من
الاضطراب في وضع بعضها — أن الذين نسب إليهم المتقدمون أنهم
واضعو علم النحو أربعة : علي بن أبي طالب ، وأبو الأسود الدؤلي ،
وعبد الرحمن بن هرمز ، ونصر بن عاصم .

أما عبد الرحمن بن هرمز ، ونصر بن عاصم — فلان يشغلنا أمرهما
كثيراً إذ قصد بأن عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع النحو — أنه
أول من أفشاه بالمدينة ، وتكلم فيه ؛ وقرر الرواة كذلك أنه أخذه
ابتداءً عن أبي الأسود فهو لم يبتدعه . ولذلك نستطيع أن نقول : إنه
أول نحوي بالمدينة ، لا أول من تكلم في النحو^(١) .

(١) عبد الرحمن بن هرمز الأعرج مات بالأسكندرية سنة ٨١٧ وهو مدني تابعي

وأما نصر بن عاصم فهم يقرون أيضا أنه أخذ عن أبي الأسود ،
وأنه أنبل الجماعة التي أخذت عن أبي الأسود ، فلامعني لأن يقال : إنه
أول من وضع النحو ، وأن ينسب إليه أوله . ويجوز أن يقال : إنه أول
العلماء في علم النحو ، أو إنه أول من سبب النحو ، وفتق فيه القياس ،
وفلق مسائله تفليقا (١) .

أما علي بن أبي طالب رضى الله عنه فإن الروايات التي تنسب إليه
وضع علم النحو منسوبة إلى أبي الأسود الدؤلي ، وأبو الأسود شيعي
علوي ، وهو يعلم أن وضع النحو عمل جليل ، نخدم واضعه الدين
واللغة خدمة عظيمة ، والشيعيون يفنون في علي رضى الله عنه ،
فلا عجب أن ينسب أبو الأسود هذا العمل إلى علي نفسه .

أما أبو الأسود فقد كثرت الروايات التي نسبت إليه أنه هو الذي
وضع النحو ، وهي تختلف قليلا أو كثيرا ؛ فالذي أشار عليه بوضع
النحو مثلا :

١ — عمر بن الخطاب رضى الله عنه حينما نعى إليه أن قارئنا يقرأ : ...
أن الله يرى من المشركين ورسوله بالكسر . وكتب إلى أبي موسى
الاشعري « وليعلم أبو الأسود أهل البصرة الإعراب .

(١) نصر بن عاصم مات بالبصرة سنة ٨٩ هـ زمن الوليد بن عبد الملك ، وهو
تابعي ، وهو أول من تقطع المصاحف وخشعها .

ب — زياد طلب إلى أبي الأسود أن يضع للناس كتاباً في العربية حينئذ سمع : توفي أبانا وترك لنا بنون ؛ بعد أن كان عارضه في ذلك من قبل ؛ أو إنه طلب إليه ذلك حينئذ رأى الألسنة قد فسدت ، وحين رأى الأعاجم ينتشرون ويتفشى لحنهم الناس . أو إنه طلب منه ذلك حينئذ رأى أبناءه يلحنون ، وتبين أن الظئر والحشم أفسدوا ألسنتهم .

ج — أبو الأسود نفسه رأى اللحن يتسرب إلى بيته ، وفي لسان بنته حينئذ قالت له : ما أجملُ السماء ، أو ما أشدُّ الحر — متعجبة — فبدأ يفكر في وضع علم النحو .

ومهما تعددت هذه الروايات ، ومهما اختلفت — فإن الذي لا شك فيه أن اللحن بدأ يتفشى الألسنة ، بسبب مخالطة الأعاجم ، وبسبب انتقال العرب إلى الحواضر والأصهار ؛ فاستفطع المسلمون الأولون هذا الأمر استفظاعاً ، وفرعوا منه ، وفكروا في أن يضعوا شيئاً تظل به اللغة سليمة معربة . والشأن في هذا شأن التفكير في كل شيء جديد ؛ فلا بد من إقدام وإحجام ، وأخذ ورد ؛ ثم يتغلب الإقدام ، فيسير الناس سيراً طبيعياً متلاتماً مع طبيعة البيئة والثقافة ، وعلى قدر الحاجة . ولكن الرواة نقلوا إلينا روايات لا يقبلها عقل ولا منطق . إذ كيف يعقل أن أبا الأسود يدخل على عليّ فيراه مطرقاً مفكراً ، فيسأله عما يشغله ، فيرد عليه بأن الذي يشغله إنما هو وضع كتاب في العربية ، وكان التأليف

لم يعرف في الأمة العربية بعد — وقرأ عليه أنه قسم الكلام إلى اسم وفعل وحرف ، وأن الاسم هو . . . إلى آخر ما قدمنا من ذلك ، وكيف يعقل أن عمر يأمر أبا الأسود أن يضع د النحو ، . . . ولفظة د النحو ، لفظة فنية تدل على علم يستحدث ، فلا تأتي ارتجالاً بمثل هذا الذي تصوره مخترع القصة .

وكل ما يمكن أن نقبله من خلال هذه الروايات الكثيرة التي سقناها ، ومن خلال الروايات التي لم نذكرها — هو أن أبا الأسود الدؤلي أول من بدأ يضع شيئاً يضبط به الكلام ، ويعصم ألسنة الناس من الخطأ ، سواء أكان هذا بتكليف من غيره ، أيا كان هذا الغير ، أم عمله هو نفسه حينما رأى اللحن في بيته وخارج بيته .

ومعقول جداً أن يبدأ بوضع الضوابط التي يسهل على الناس استخدامها فوضع النقط فوق الحروف وتحتها وعن يمينها وعن شمالها ؛ لتقوم مقام الشكل الذي نعرفه اليوم .

ولكن رقعة المملوكة كانت تتسع وتنسبط كل يوم ، والجيش الإسلامي كانت توغل إلى الأسرى في الشرق والغرب والشمال والجنوب ، وكانت هذه الجيوش تحمل معها ديناً ، وتحمل معها لغة ؛ فيدخل الناس في الدين أفواجا ، وبأخذون اللغة بالصناعة ، فتسلم ألسنتهم أحياناً ، وتعثر أحياناً — فلا بد من وضع ضوابط يضبطون بها ألسنتهم وأقلامهم .

وكانت اللغة السريانية منتشرة في العراق الشمالى ، وكان لهم فيها مدارس ، والسريانية شقيقة العربية : فكلتاها لغة سامية ، تتفقان في كثير من الأصول ؛ وكان للسريانية نحو ، فيه اصطلاحات ، وله تقاسيم ؛ فلعل أبا الأسود ومن جاء بعده من الذين اشتغلوا بعلم النحو اطلعواهم أو بعضهم على نحو اللغة السريانية ، واستفادوا مما فيه من تبويب ، وترتيب ، ومصطلحات ، ونحو ذلك ؛ إذ ان علما كهذا يبدأ التفكير في مبادئه — ويبدأ على حذر — ثم نراه بعد قرن وبعض قرن من الزمان — عملاقا ضخما ثابتا ، مستكمل الأركان ، ثابت الأصول — لا يمكن أن يكون كذلك إلا إذا كانت هناك أمور ساعدت على سرعة نموه ، وتبكير نضجه . ويمكنك أن تتصور مقدار الوثبات ، وسعة الخطوات التي تملأها علم النحو في بدايته نموأ سريعا من قول يونس النحوى ^(١) في عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمى ^(٢) — وهما من جيلين متتابعين — وكان قد سئل عنه : هو والنحو سواء . أى هو الغاية في نحو زمانه . فقيل ليونس : فأين علمه من علم الناس اليوم ؟ قال : لو كان اليوم في الناس أحد لا يعلم إلا علمه لضحك منه ، ولو كان فيهم من له ذهنه ونفاذه ونظره كان أعلم الناس .

(١) هو يونس بن حبيب الضبي من أصحاب أبي عمر وابن العلاء . سمع من العرب ، وروى عن سيبويه ، وله قياس في النحو ، ومذاهب ينفرد بها . سمع منه السكسائي والفراء وكانت له حلقة بالبصرة يختلف إليها طلاب العلم والأدب ونصحاء الأعراب — بنية الوعاة .

(٢) سيأتى ذكره .

وإذا أضفت إلى هذا أن أبا الأسود كان من القراء ، أخذ القراءة عن عثمان وعلى ، ثم أقرأ ابنه أبا حرب ، وتلميذه يحيى بن يعمر^(١) ؛ وأن أبا الأسود كان لبقاً ، فطنا ، ذكياً ، لقناً . وأنه كان من أكمل أهل زمانه رأياً ، وأرشداهم عقلاً ، وأسرعهم جواباً ، وأحضرهم بديهة ، وأوثقهم حديثاً . وأنه كان شاعراً ، وله شعر مروي يمكن أن يكون في الصف الأول مع متقدمي شعراء زمانه . وأنه كان له من ولايته بعض الأعمال دراية بشئون الناس وأعمالهم . وأنه خالط الأعاجم كثيراً بحكم وجوده في العراق مدة طويلة من حياته — إذا أضفت هذا كله إلى ما سبق — آمنت بأنه أول من فكر في وضع المبادئ العامة التي يضبط بها اللسان العربي ، أو هو بدأ ووضع كلاماً في بابي الفاعل والمفعول ولم يزد ، ثم أضاف غيره إليهما . ويرى ذلك ابن سلام .

ويمكن أن نقول : إن المناسبات أوحى إليه بفعل ما فعل ؛ فهو حين أخطأت بنته في صياغة أسلوب تعجبي وجعلته في صورة أسلوب استفهامي — وضع أصول باب التعجب ، وأصول باب الاستفهام . وحين سمع أو نقل له أن بعض الناس قرأ . . . أن الله يرى من المشركين ورسوله « بكسر اللام ، وضع مبادئ عامة في باب العطف . وحين روى له زياد اللحن الذي سمعه ، وهو : توفي أبانا ، وترك لنا

(١) أديب فقيه نحوى مبرز ، أخذ النحو عن أبي الأسود . تفاه الحجاج إلى خراسان لقوله لم تعجبه . توفي سنة ١٢٩ هـ .

بنون - وضع مبادئ عامة في الاسماء الخمسة وفي جمع المذكر السالم ،
وهكذا ...

وليس حتماً أن يكون أبو الأسود سمي الأبواب التي عالجهما :
تعجباً ، أو استفهاماً ، أو عطفاً ، أو جمع مذكر . . أو شيئاً من هذا ،
ولكنه درس الموضوع دراسة أولية ، وسماه ما شاء أن يسميه ،
ويحوز أن يكون بهذه الاسماء ، كما يحوز أن يكون بغيرها ؛ ثم مات
سنة ٨٩ هـ وترك محاولاته الأولى في علم النحو بين يدي تلاميذه الذين
توفروا عليها ، ودرسوها وثقفوها ، وزادوا فيها . وكان هو ومن
بعده يجتهدون ، فأحسنوا أشياء ، وانهت عليهم أشياء ؛ وما كان
ينهم على بعضهم لا ينهم على غيرهم الآن . قال الفراء : مات الكسائي
وهو لا يحسن أحدٌ نعم وبش . وأن المفتوحة . ولم يكن الخليل
يحسن النداء ، ولا سليويه يدرى حد التعجب .

بعد أبي الأسود :

كان أبو الأسود رأس الطبقة الأولى في البصرة ^(١) ، ومن
عاصره ، وأخذ عنه ، وتدارس معه مسائل النحو .

(١) قسم المتقدمون نحاة كل مدينة أو كل مدرسة نحوية إلى طبقات ، وقد ورد
هذا التقسيم واضحاً في كتاب طبقات النحويين واللغويين للزبيدي ، فإنه قسم نحاة
البصرة إلى عشر طبقات ، وقسم نحاة الكوفة إلى ست طبقات ، وقسم نحاة
مصر إلى ثلاث طبقات ، وقسم النحاة القرويين إلى أربع طبقات . وقسم النحاة
الأندلسيين إلى ست طبقات . وجعل نحاة المصريين والقرويين والأندلسيين لغويين أيضاً .
أما لغويو البصرة والكوفة فقد أفرد لهم باباً غير باب النحويين .

١ — عبد الرحمن بن هرمز الأعرج : أخذ عن أبي الأسود وهو أول من نقل النحو إلى المدينة ، وتكلم فيه ؛ وكان أعلم نحويّ زمانه بنحو زمانه . وكان وجوده في المدينة سبباً في أن بعض المتقدمين جعل للنحو ثلاثة أمصار : البصرة ، والكوفة ، والمدينة ؛ وجل أصله نبع من هذه المواطن الثلاثة . مات سنة ١١٧ هـ ودفن بالمدينة .

٢ — عطاء بن أبي الأسود ، ٣ — يحيى بن يعمر ، وكلاهما بسط النحو ، وعين أبوابه ، وبعج مقاييسه . ولما استوفيا جزءاً متوافراً من أبواب النحو نسب إليهما بعض الرواة أنهما أول من وضع النحو .

٤ — عنيسة بن معدان : أبرع أصحاب أبي الأسود .

٥ — ميمون الأقرن ، وكان أبو عبيدة يقدمه على عنيسة .

٦ — نصر بن عاصم وهو أول من سبب النحو ، وفتق فيه القياس ، وكان أنبل من أخذ عن أبي الأسود ، ولذلك نسب أوله إليه . مات سنة ٨٩ هـ كما قدمنا .

وقد أخذ عن شركاء أبي الأسود أو تلاميذه :

١ — عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي : أول من أخذ عن السابقين وأقدمهم ، وكان يزاحم عنيسة وميمونا الأقرن في وقت الطلب في آخر عصرهما . وقالوا : إن الحضرمي أول من بعج النحو ، ومد القياس ، وشرح العلل ؛ وكان أشد قياساً من أبي عمرو بن العلاء ،

وإن كان أبو عمرو أوسع علماً بكلام العرب ولغتها وغريبها .
توفي سنة ١١٧ هـ .

٢ — عيسى بن عمر الثقفي : وهو عالم نحوى . تلمذ عليه الخليل ؛
وله في النحو مصنفات كثيرة تزيد على السبعين فيما قالوا . ومنها
الكتابان المشهوران : الإكمال ، والجامع . قال فيهما الخليل :
بطل النحو جميعاً كله غير ما أحدث عيسى بن عمر
ذاك إكمال وهذا جامع فهما للناس شمس وقر

ويقال : إن الجامع هو كتاب سيديوه بعد أن أضاف إليه بعض
الحواشي التي تلقاها عن الخليل وبعض أسانئذه .

وإذا صح رأى ابن سلام في أن أبا الأسود لم يضع إلا بابي
الفاعل والمفعول - فإن عيسى بن عمر يكون هو المؤسس الثاني لعلم
النحو ، فقد جاء في كتبه بأكثره ، وبوبه وهذبه ، وسمى ما شذ عن
الأكثر لغات ، وخطأ المشاهير من الشعراء ، ومنهم النابغة في
مسألة : في أنيابها السم ناقع ، بالرفع ، وكانت له مناظرات مع الكسائي .
توفي سنة ١٤٩ هـ .

٣ — أبو عمرو بن العلاء : مازنى اختلف في اسمه على واحد
وعشرين قولاً ، قارىء ، لغوى ، نحوى . كان بيته مملوءاً بالدقاتر ،
وأحرقها قبل أن يموت ، فلم يعرف عنه إلا ما روى .

٤ — الاخفش الأكبر : لغوى نحوى ، أخذ عنه يونس ، وأبو عبيدة ، وسيبويه .

وفي أثناء ظهور هؤلاء بالبصرة ظهر بالكوفة :
١ — معاذ الهراء : نحوى كوفى ، أستاذ الكسائى ، وليس له مؤلف فى النحو .

٢ — الكسائى على بن حمزة ، مولى أسدى ، إمام الكوفيين فى النحو واللغة ، نزع إلى البصرة ، ثم إلى بوادى الحجاز وتهاة ونجد ، وسمع كثيراً .

٣ — الرؤاسى : محمد بن الحسن ، أستاذ الكسائى والفراء . وحين يقول سيبويه فى كتابه : وقال الكوفى كذا ، يعنى الرؤاسى ، وهو أول من ألف فى النحو من الكوفيين ، وكتابه اسمه « الفیصل » .

البصرة والكوفة

البصرة : أنشئت مدينة البصرة فى العراق الجنوبى سنة ١٤ هـ أو سنة ١٦ هـ زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه .

الكوفة : أنشئت مدينة الكوفة فى العراق الشمالى سنة ١٧ هـ زمن عمر بن الخطاب رضى الله عنه أيضاً .

والعراق إقليم خصب ينحصر بين دجلة والفرات ، وهو من أقدم بقاع الأرض عمراناً : فهو معمور بالأمم القديمة ذات الحضارات

المعروفة قبل الميلاد بنحو ثلاثين قرناً من الزمان . فقد سكنه البابليون ، والآشوريون ، والكلدانيون ، والفرس ، واليونان ، والسريان ، والعرب ؛ وأقيمت فيه دول كبيرة انبعثت منها مدنيات وحضارات شرقت وغربت ، وأثرت في العالم القديم تأثيراً كبيراً . ومن القبائل العربية التي هاجرت قديماً إلى العراق قبائل من بكر وربيعة ، وأقاموا فيه دولة المناذرة . ثم استولى عليه العرب بعد الإسلام وأنشئوا فيه البصرة والكوفة زمن خلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وقد عمرت هاتان المدينتان ونمتا نمواً سريعاً ، وصارتا مهاجراً الكثير من القبائل العربية ، وسكنتهما كثير أيضاً من الأعاجم ، ونزح إليهما العلماء والأدباء ، وتحولت إليهما كنوز المدائن ، وحضارة بابل والحيرة ، وخيرات الممالك الشرقية كلها ؛ بل كانتا تصيران مركزاً لنزاع ديني ، وصراع علمي ، وتفاحر أدبي . وعرف عند العرب أن العراقين كلمة يعنى بها البصرة والكوفة .

ولوحظ عند تخطيط كل من المدينتين أنه كان قبلياً : فاليمينيون في ناحية ، والعدنانيون في ناحية ؛ ثم قسمت كل ناحية إلى أقسام ، عمر كل قسم قبيلة أو بطن من القبيلة التي أخذته لنفسها .

وكان لكل قبيلة رئيس أو شيخ هو سيد قبيلته ، أى أن العصية القبلية الجاهلية عادت إلى الظهور في هاتين المدينتين . وكان شيخ كل قبيلة هو صاحب الكلمة المسموعة ، والأمر المطاع . وكان الشعراء

يقفون على أبواب هؤلاء الشيوخ ويمدحونهم ، وينالون عطايهم ، كما كانوا يفعلون في الجاهلية . ولم تقف العصبية القبلية عند العرب وحدهم ، بل تعدتهم إلى الموالى .

فإن أهل العراق الأصليين لجثوا إلى العرب ، وحسبوا أنفسهم عليهم ، واختار كل جماعة منهم قبيلة من القبائل تختص بها ، وتجعل نفسها من موالها ، وتتعصب لها ، وتصبح من رجالها : لها مالها ، وعليها ما عليها . ونشأ من إحياء هذه العصبية أن أطلت الفتن برأسها من جديد للخلاف القبلى . .

ثم تلون الخلاف بلون جديد ، فبعد أن كان تعصبا للقبيلة صار تعصبا للبلد ، فأهل البصرة من عدنانين وخميريين وموال — يتعصبون على أهل الكوفة ، ويرفعون من شأن بلدهم ، ويتحدثون بمحاسنه ومزاياه ، ويفخرون به على البلد الآخر .

ثم لم يلبث هذا الصراع أن صار صراعا سياسيا ، فإن عليا نزل الكوفة ، وعائشة وطلحة والزبير نزلوا البصرة ؛ ونصر عليا أهل الكوفة ، ونصر عائشة أهل البصرة في وقعة الجمل . ثم أجب على أهل البصرة ، وكانوا أقرب إلى قلبه من أهل الكوفة ، وكان عليها وأدباؤها موضع عطفه ورعايته .

والدعوة العباسية بدأت في الكوفة لاعتمادها أول الأمر على العلويين ، فانتعشت الكوفة ، واستكانت البصرة . وهكذا كان البلدان

مركزاً لصراع عنيف جداً انتقل إلى العلم ، ونشأت عصبية علمية شديدة ، إذ كان لكل بلد مدرسة خاصة في النحو ، وفي اللغة ، وفي الأدب . وتعصب أهل كل مدينة لعلمائهم ولمذاهبهم . قال أبو عمرو بن العلاء - وكان بصرياً - يتحدث عن أهل الكوفة : لهم حذقة التَّبَطِّطِ وصافهم ، ولنا دهاء فارس وأحلامهم . وصار لكل مدرسة طابع خاص ، ومذهب خاص نسب إليها ، ومنهج في البحث العلمي ، وفي التأليف ، يتفق مع بيئتها ، وقربها أو بعدها من البادية ، أو حواضر الجزيرة ، أو مقر الخليفة . والذي يعنينا الآن من هذا البحث المذهبان النحويان في البصرة والكوفة .

المذهب البصري والكوفي

تقع البصرة في الجنوب الغربي من العراق قريباً من بادية نجد ومن البحرين ، وعلى ثلاثة فراسخ من غربها يقع المربد ، فهو ضاحية من ضواحيها ، وكان المربد أول أمره سوقاً للإبل ، ثم صار متجراً يأتي إليه الناس من البوادي القريبة والبعيدة لبيعوا منتجات البادية بخيرات البصرة ؛ وكان الأعراب ينشدون الشعر ، ويتلقفه منهم علماء البصرة ، ويحفظونه . ثم اتسعت حلقات الشعر ، وقصد إليها العلماء ، حتى أصبح المربد سوقاً للشعر والأدب ، ومناظرات العلماء - أكثر منه سوقاً تجارية . وكان النحويون خاصة يخرجون إلى المربد يتلقفون الشعر تلقفاً من أفواه الأعراب ، ويبنون عليه قواعدهم في النحو

ومذاهبهم . وهذا هو الذى ساعد من ذكرناهم على تحديد قواعد النحو ووضع رسومها ، ولذلك هاجر إليها كثير من الممالك الشرقية ليتعلموا النحو على علمائها ، فشاع مذهبهم ، وشجعهم خلفاء بنى أمية ، فعقدوا حلقات للدرس اختلف إليها الطلاب من بلاد بعيدة ، وحفظوا عن أهلها ، ونقلوا عليها إلى البلاد الأخرى ، ولا سيما حيث يكثر الموالى الذين هم مضطرون إلى التحدث باللسان العربى ، ولا سبيل إلى معرفته إلا بالصناعة .

أما الكوفة فقد وقعت شمالى العراق ، فهى بعيدة عن البادية ، ولذلك قل نزوح الأعراب الذين صحبهم لغاتهم ، وخلصت لغاتهم — إليها . وهؤلاء القليلون اختلفوا كثيراً بأهل السواد والنبط فتأثرت ألسنتهم ، ولم يستطيعوا أن يميزوا شعر الفحول ، فدنس عليهم شعر كثير من المنحول ، وكانت الكُنُاسة عندهم تقوم مقام المرید فى البصرة من حيث اجتماع العرب ، والتنافس فى إنشاد الشعر ، وإلقاء الخطب ، وغير ذلك ، ولكن... هيات أن يكون لها من الأثر والخطر ما للربد . ولأن الأعراب فيها قلة لانت عربيتهم ، وفست ألسنتهم ؛ فجاء نحوهم مترفاً حضرياً ، لم فيه وجه ومذهب ، وتعصبوا له ، وأزروا بنحو البصريين وإن كانوا أساتذتهم ، وقام بينهم خلاف شديد ، وتعصب كل فريق لمذهبه ، وأقام الحجة له . وبجمل ما بين المذهبين من خلاف يمكن أن ينحصر فيما يلى :

خصائص المذهبين

١ — البصريون كانوا يتشددون في قبول الرواية ، ولا يعترفون إلا بالشعر الموثوق به ، ويجمعون منه الكثير ، ثم يستنبطون قواعدهم ؛ وشجعهم على ذلك قرب البصرة من البادية العامرة : كنجد والبحرين . فلم يلجأوا إلى القياس إلا لضرورة . أما السكوفيون فإنهم كانوا لقلة الجالية العربية ، ولغلبة أهل السواد — كانوا يقبلون الشعر بأى رواية ، وكانوا يقيسون على البيت الواحد .

٢ — اختلفوا في مسائل القياس كثيراً ، ونشأ من هذا الاختلاف اختلافهم المروى في كتب النحو .

٣ — تمسك البصريون بصواب ما ذهبوا إليه ، وتخطئة ما عذاه ، ولو ورد تأييد له من الشواهد العربية ، بل ولو كان المتكلم عربياً فصيحاً محتج بكلامه . قال رجل لأنى عمرو بن العلاء : أخبرنى عما وضعت عما سميت عربية ، أيدخل فيه كلام العرب ؟ قال : لا . قال : كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة ؟ قال : أحمل على الأكثر ، وأسمى ما خالفنى لغات .

٤ — وكان البصريون يؤولون ما وصل إليهم من الشعر الموثوق به إذا خالف قياسهم ، فإذا أعوزهم التأويل قالوا : شاذ يحفظ ولا يقاس عليه ، أو ضرورة دعت إليها القافية أو الوزن الشعرى . وإذا كان

أما الكوفيون فإنهم احتفلوا بكل ما روى لهم من شعر ، ولم يكلفوا أنفسهم عناء التأويل واستنبطوا القواعد من ظاهر الكلام ، وأباحوا تقليد كل ما روى عن العرب مهما تعددت القواعد ، وطعن في الشعر الذي روى لهم بأنه غير موثوق برواية راويه ، وبأنه متحول . فهم احتجوا بالشاهد غير المألوف ، وبالشاهد الواحد ، وبالشاهد المجهول قائله . وقالوا : كان الكسائي يسمع الشاذ الذي لا يجوز إلا في الضرورة ، فيجعله أصلاً ، وقيس عليه . جاء في مقدمة كتاب الإنصاف « فإن مذهب الكوفيين القياس على الشاذ ، ومذهب البصريين التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر ؛ واتفقوا على أن البصريين أصح قياساً لأنهم لا يلتفتون إلى كل مسموع ، ولا يقيسون على الشاذ ، والكوفيون أوسع رواية ، وجاء في شرح المفصل « الكوفيون لو سمعوا بيتاً واحداً فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلاً ، وبوبوا عليه ، بخلاف البصريين ، بل إن الكوفيين كانوا يستنبطون بعض قواعدهم بالقياس النظري من غير حاجة إلى شاهد ، بل كانوا إذا رأوا للشئ الواحد عدة صور وضعوا لكل صورة قاعدة . ولذلك كثرت الخلاف بين المدرستين .

مسائل منه الخريف^(١) :

الأول : نداء ما فيه : أل :

(١) رأى البصريين : لا يجوز نداء ما فيه : أل، السبب : الألف واللام كلمة تفيد التعريف في ويا حرف نداء يفيد التعريف أيضاً . ولا يصح اجتماع معرفين على معرف واحد ، فلا يجوز الجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية في الاسم المنادى العلم ، نحو : يا زيد ؛ بل يعرى عن تعريف العلمية ، ويعرف بالنداء لئلا يجمع بين تعريف النداء وتعريف العلمية ؛ وإذ لم يحز الجمع بين تعريف العلمية وتعريف النداء — لم يحز الجمع بين تعريف النداء وتعريف الألف واللام ، بل هذا أولى بعدم الجوز ؛ لأن تعريف النداء بعلامة لفظية ، وتعريف الألف واللام بعلامة لفظية ، وإذ منع اجتماع معرفين بعلامة إحداها لفظية — وهى النداء — والآخرى غير لفظية — وهى العلمية — فاجتماع معرفين لفظيين أولى بالمنع .

ب — رأى الكوفيين : يجوز نداء ما فيه الألف واللام ؛ نحو :
يا الرجل ، يا الغلام

السبب : سماع ، وقياس :

السماع : ورد في كلام العرب قول الشاعر :

فيا الغلامان اللذان فرّا إياكم أن تكسبانى شرا

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين لابن الإباري

وقول الآخر :

فديتك يا التي كَيْسَمَتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوَدِّ عَنِي
القياس : يدل على صحة ذلك أنهم أجمعوا على أنه يقال في الدعاء :
يا الله ، اغفر لنا وارحمنا .

(ح) — رد البصريين :

(١) — قولهم : فيا الغلامان

مردود ؛ لأن التقدير : فأيها الغلامان

(ب) — قولهم : فديتك يا التي كَيْسَمَتْ

مردود ؛ لأنه قليل ، ويجيء في الشعر خاصة ، فلا حجة فيه . وإن
كان سَهَّلَ ذلك لزوم الألف واللام في التي ، فهي لا تنفصل عنها ، ولا
سبيل إلى حذفها ، فنزلت منزلة بعض الحروف الأصلية من الكلمة ،
فسهل دخول حرف النداء عليها .

(ح) — وأما قولهم : يا الله ... فردود ؛ لأن الألف واللام عوض
عن همزة إله ، فنزل منزلة حرف من نفس الكلمة ، فجاز أن يدخل عليه
حرف النداء . ولأن هذه الكلمة كثر استعمالها فلا يقاس عليها .

الثاني : إعراب الفعل المضارع وعلته

اتفق البصريون والكوفيون على أن الفعل المضارع معرب . واختلفوا
في علة إعرابه .

(١) — الكوفيون : أعرب الفعل المضارع لسببين ؛ هما :
المعاني المختلفة ، والأوقات الطويلة .

ب — البصريون : أعرب الفعل المضارع لثلاثة أسباب :

السبب الأول : الفعل المضارع شائع ويقبل التخصص كما يقبل الاسم التخصص ، فمثلا : الفعل « يكتب » صالح للرجال والاستقبال ، وسوف تخصصه للاستقبال . كما نقول : « معلم » يصلح لأي معلم ، فإذا قلت : المعلم — خصصت اللفظ بشخص يعينه ، أي اختص بعد شيوعه .

السبب الثاني : تدخل على الفعل لام الابتداء ، فنقول : إن محمداً ليكتب . كما نقول : وإن من شيعته لإبراهيم ؛ فدخل على المضارع ما يدخل على الاسم . ولا يجوز أن نقول : إن محمداً يكتب ، ولأن محمداً لا كُتِبَ ؛ لعدم المشابهة بين الماضي والأمر وبين الاسم .

السبب الثالث : الفعل المضارع يجرى في حركته وسكونه مجرى اسم الفاعل ، فنقول : يكتب ، بمتحرك فساكن فمتحرك . كما نقول : كاتب . وإذا أشبه الفعل الاسم من هذه الأوجه الثلاثة أعرب كما يعرب الاسم .

رد البصريين على الكوفيين :

أما أن الأفعال المضارعة تدخلها المعاني المختلفة فهذا باطل ؛ لأن الحروف تدخلها المعاني المختلفة ، فمثلا : « من » : للابتداء وللتبيين ، وتزيد للتأكيد . . . والنحويون يجمعون على أن الحروف مبنية .

وأما أنها تدخلها الأوقات الطويلة فهذا باطل أيضا ؛ لأن الفعل

الماضى يدخله الوقت الطويل جدا . لأن الماضى أطول من المستقبل ، وكل مستقبل يصير ماضيا ولا عكس ؛ فلو كان طول الزمان يوجب الإعراب لوجب أن يكون الماضى معربا ، وهم متفقون على بنائه ، وبذلك يكون طول الوقت تعليلا لا يعول عليه .

وكان الجدل يشتد بين نحاة البصرة والكوفة ، ويجتمعون فى مجالس الخلفاء ، والأمراء ، والوزراء ؛ ويتناظرون وكان هؤلاء يتفكحون بتلك المناظرات ، ويجمعون لها الفصحاء من الأعراب ليحكموا بين المتناظرين . وقد روت الكتب كثير من هذه المناظرات تقدم لك شيئا منها ، لتعلم : كيف كانوا يتناظرون .

مناظرته من المناظرات التى كانت تجرى بين النحاة ^(١) .

المناظرة الأولى : بين سيدييه والكسائى .

قدم سيدييه على الأبرامكة ، فعزم « يحيى » على الجمع بينه وبين الكسائى ، فجعل لذلك يوما ، فلما حضر سيدييه تقدم الفراء ^(٢) وخلف الأحمر ^(٣)

(١) الأشباه والنظائر ج ٣

(٢) الفراء هو يحيى بن زباد كان أعلم الكوفيين بالدعوى بعد الكسائى كان فيه تية وعجب وتعظم ، وكان زائدا للعصبية على سيدييه ، وكان يسلك ألفاظ الفلاسفة . أقام أكثر أيامه فى بغداد وله مؤلفات كثيرة ، منها : معانى القرآن ، الجمع والتثنية فى القرآن

(٣) خلف كان تغلب عليه اللغة ورواية الشعر . وكان يقول القصائد ، ويدخلها فى دواوين الشعراء .

ودخلا ؛ وبعد أن استقر بهم المجلس تقدم الأحمر إلى سيبويه وسأله عن مسألة ، فأجاب فيها سيبويه ، فقال له الأحمر : أخطأت ، ثم سأله عن ثانية ، فأجاب فقال له : أخطأت ؛ ثم سأله عن ثالثة ، فأجاب ، فقال له : أخطأت . فقال له سيبويه : هذا سوء أدب .

فأقبل الفراء على سيبويه وقال : إن في هذا الرجل حدة وعجلة ، ولكن ما تقول فيمن قال . هؤلاء أبون ، ومررت بأبين ؟ كيف تقول على مثال ذلك من : وأيت ، وأويت ؟ فقدّر سيبويه فأخطأ . فقال الفراء : أعد النظر ، فأعاده فأخطأ ، فأعاد عليه الفراء : أعد النظر ، فأعاده فأخطأ ولم يصب ثلاث مرات . فغضب سيبويه وقال : لست أكلهكما أو يحضر صاحبكما حتى أناظره ؛ يعنى الكسائي .

حضر الكسائي ، وأقبل على سيبويه وقال له : تسألني أو أسألك ؟ قال سيبويه : بل سألني أنت . فأقبل عليه الكسائي ، فقال : كيف تقول . كنت أظن أن العقرب أشد لسعة من الزنبور ، فإذا هو هي ، أو فإذا هو إياها ؟ .

قال سيبويه : فإذا هو هي ، ولا يجوز فإذا هو إياها . فقال له الكسائي : لخت . ثم سأله عن مسائل أخرى من هذا النحو ، مثل : خرجت فإذا عبد الله قائم أو قائما . فأفتى سيبويه أنه لا يجوز إلا الرفع . فقال الكسائي : ليس هذا كلام العرب ؛ العرب ترفع ذلك كله وتنصبه . فدفع سيبويه قوله ، وأخذ يقيم الحجج على أن العرب

ترفع ولا تنصب قال يحيى بن خالد : قد اختلفتما وأنتما رئيسا بلديكما .
فإنذا يحكم بينكما ؟ قال الكسائي : هذه العرب ييا بك قد اجتمعت
من كل أوب ، ووفدت عليك من كل صقع ، وهم فصحاء الناس ،
وقد قنع بهم أهل المصريين ، وسمع أهل الكوفة وأهل البصرة منهم ،
فيحضرون ويسألون ؛ قال يحيى وجعفر : قد أنصفت ، فأمر يا حضارهم ،
فدخلوا ، فسئلوا عن المسائل التي جرت بين سيويه والكسائي ،
فتابعوا الكسائي ، وقالوا بقوله . فأقبل يحيى على سيويه وقال له :
قد تسمع أيها الرجل . فاستكان سيويه ، وأقبل الكسائي على يحيى
وقال له : أصلح الله الوزير ، أنه قد وفد إليك من بلده مؤملا ، فإن
رأيت ألا ترده خائبا فعلت . فأمر له بعشرة آلاف درهم ، فأخذها
وخرج إلى فارس وأقام هناك ، ولم يعد إلى البصرة .

المنظرة الثانية :

المهدي وهو ولي عهد الخلافة العباسية كان في مجلس ، وعنده
شبية بن الوليد العبسي والكسائي ، وأبو محمد اليزيدي ^(١) .
أقبل الكسائي على أبي محمد اليزيدي . وقال له : يا أبا محمد ، كيف نسبوا
إلى البحرين ، فقالوا : بحراني ، ونسبوا إلى الحصنين فقالوا : حصني ،
ولم يقولوا حصناني ، كما قالوا : بحراني ١٩

(١) اليزيدي : يحيى بن المبارك ، نحوي بصري ، أدب الأمون وخرج معه إلى
خراسان ، وتوفي بها .

قال أبو محمد : أصلح الله الأمير ، إنهم لو نسبوا إلى البحرين فقالوا : بحرى — لم يعرف : إلى البحرين نسبوه أو إلى البحر ، ولما جاءوا إلى الحصنين قالوا : حصنى ؛ لأنه لم يكن موضع آخر ينسب إليه غير الحصنين .

قال الكسائى لجاره فى المجلس : لو سألنى الأمير لأخبرته فيها بعله هى أحسن من هذه .

قال أبو محمد : أصلح الله الأمير ، إن هذا يزعم أنك لو سألته لأجاب بأحسن مما أجبت به .
قال المهدي : فقد سألته .

قال الكسائى : إنهم لما نسبوا إلى الحصنين كانت فيه نونان ، فقالوا : حصنى ، إجتزاء بإحدى النونين عن الأخرى ، ولم يكن فى البحرين إلا نون واحدة ، فقالوا : بحرانى .

قال أبو محمد : أصلح الله الأمير ، كيف ينسب رجلا من بنى جنَّان؟ يلزمه أن يقول : جننى ؛ لأن فى جنَّان نونين . فإن قال ذاك فقد سوى بينه وبين المنسوب إلى الجن .

فقال المهدي : فتناظرا .

فتناظر الكسائى وأبو محمد اليزيدى فى مسائل إلى أن قال أبو محمد اليزيدى للكسائى : كيف تقول : إن من خير القوم أو خيرهم بثة زيد؟

أطال الكسائي التفكير ولم يجب ، فقال اليزيدى : أعز الله الأمير ،
الآن يجيب فيخطئ ، فيتعلم — أحسن من هذه الإطالة .

فقال الكسائي : إن من خير القوم أو خيرهم بته زيدا .

قال اليزيدى : أصلح الله الأمير ، ما رضى أن يلحن حتى لحن .

قال المهدي : كيف ؟

قال اليزيدى : لرفعه قبل أن يأتى لإن باسم ، ونصبه بعد رفعه .

قال شيبه بن الوليد : أراد بأو ، بل ، فرفعه .

قال اليزيدى : هذا معنى .

قال الكسائي . ما أردت غير ذلك .

قال اليزيدى : قد أخطأ ، جميعاً أيها الأمير ، لو أراد بأو ، بل ،
لرفع زيدا ، لأنه لا يكون : بل خيرهم زيدا .

فقال المهدي : يا كسائي ، لقد دخلت على مسلبة النحوى^(١) وغيره

فما رأيت كما أصابك اليوم ثم قال : هذان عالمان ، ولا يقضى بينهما إلا

(١) مسلبة النحوى : هو مسلبة بن عبد الله بن سعد ، كان من أئمة النحو

المتقدمين ، أخذ النحو عن خاله عبد الله بن أبي إسحاق المقدلى ، وكان مؤدب جعفر
ابن أبي جعفر المنصور ، ومضى معه إلى الموصل ، وأقام بها حتى مات . وهو من نخبة
الطبقة الرابعة البصرية .

أعرابي فصيح ، تلقى عليه المسائل التي اختلفا فيها ، فيجيب . ثم بعث إلى فصيح من فصحاء الأعراب .

وقبل أن يأتي الأعرابي قال أبو محمد اليزيدي : كيف ينشد هذا البيت الذي جاء في هذه القصيدة :

يأيها السائل فأخبره عن من يصنعاء من ذوى الحسب
حمير ساداتها ، تقر لها بالفضل طرّاً جماجم العرب
فإن من خيرهم وأكرمهم أو خيرهم بثة أبو كرب
قال المهدي: كيف تنشد أنت ؟ قال أبو محمد : أو خيرهم بثة
أبو كرب على إعادة إن .

قال الكسائي :

هو قالها الساعة ، أصلح الله الأمير .

فتبسم المهدي وقال : إنك لتجيب له وما تدري .

ثم حضر الأعرابي فألقى عليه أبو محمد ست مسائل فأجاب عنها موافقاً رأيه ، ففرح حتى ضرب الأرض بقلنسوته وقال : أنا أبو محمد . . . فقال شيبه : بتكنى باسمك أيها الأمير ؟ .

قال المهدي : والله ما أراد بذلك مكروها ، واسكنه فعل ما فعل بالظفر وقد لعمرى ظفر .

قال أبو محمد : إن الله أنطقك أيها الأمير بما أنت أهله ، وأنطق
غيرك بما هو أهله .

بعض التخريجات النحوية المحيية :

ألف النحاة أن يخلقوا لأنفسهم جواً من المناقشات العجيبة ،
حتى في مسائل لا يخطر على بال أحد أنها تكون موضع مناقشة ،
وليست هذه المناقشات من النحو في شيء ؛ ونضرب لذلك مثلين :
الأول :

حينما يتحدثون عن الحروف الناسخة التي تدخل على الجملة الاسمية
فتنصب الاسم وترفع الخبر — يذكرون أن من بينها « لكن » ، وإلفُ
النقاش والجدل يجعلهم يبحثون في أصل « لكن » ، مع أن العرب
لا تعرف إلا معنى « لكن » ، وهو أنها حرف يفيد الاستدراك^(١)
والتوكيد ، وينصب الاسم بعده . أما النحاة فإنهم يقولون في أصل
وضعها أقوالاً ، ويختلفون على الأوجه الآتية :

(١) — لكن ليست مركبة ، فهي كلمة واحدة .

(ب) — أصلها : لكن أن ، فطرحت الهمزة للتخفيف ، وطرحت
نون لكن للساكنين ؟ كما في قول الشاعر :

(١) الاستدراك هو تعقيب الكلام بغير ما يتوهم منه ثبوته ، أو إثبات ما يتوهم
فيه نفيه .

ولست بآتيه ولا أستطيعه

ولاك اسقني إن كان ماؤك ذا فضل

ح - مركبة من لا ، وإن ، والكاف الزائدة ؛ وحذفت همزة
إن تخفيفاً^(١) .

الثاني :

لم بنيت الضمائر ؟ .

ذكروا لبناء الضمائر أربعة أسباب :

- (١) - مشابقتها للحرف في الوضع ، فإن أكثرها على حرف
وحرفين ، وكذلك الحروف أكثرها على حرف وحرفين ، وما جاء
على أكثر من حرفين قليل ، فحمل القليل على الكثير .
(ب) - مشابقتها للحرف في الافتقار ، فالضمير لا يتم معناه ودلالته
على مسماه إلا بضميمة من كلام منطوق أو مفيد أو إشارة حسية
أو معنوية ؛ وهو في ذلك مثل الحرف لا يتم دلالته إلا بضميمة .
(ح) - مشابقتها للحرف في الجمود وعدم التصرف . فالضمير جامد
لا يتصرف بأي حال بل إنه لا يثنى ولا يجمع ؛ ودلالة ضمير المثنى
على الاثنين أو الاثنينين ، ودلالة ضمير الجماعة على الجماعة - دلالة
بأصل الوضع ، لا بثنائية ولا جمع .

(١) إن المكسورة الهمزة ، والكاف الزائدة مفتوحة أصلاً ، ولكنها كسرت
لاتباعاً للهمزة . ولم يحملوا الكاف تشبيهاً لأن المعنى على الاستدراك لا على التشبيه .
وحذفت الهمزة جاء بعد نقل حركتها إلى الكاف هكذا قالوا .

(٤) — مشابهتها للحرف في الاستغناء عن الإعراب باختلاف صيغه لاختلاف معانيه اختلاف لفظ ، مثل : نحن ، وهو ، وأنت ، وإياك ، واختلاف هيئة كالتاء للتسكيم والمخاطب والغائب . وهكذا أطلوا في ذكر هذه الأشياء ، والتعليل لها ، والتفريع عليها ، وأصحاب اللغة أنفسهم لم يفكروا في إعراب ولا بناء ، ولكنهم يطقوا بالفاظ الضمائر كما وصلت إلينا واستعملوها استعمالاً صحيحاً .

* * *

وإذا قد انتهينا إلى ذلك من معرفة سبب وضع النحو ، ونشأته ، وتطوره في عصوره الأولى — نرجع إلى بحث الأمور التي ألبأتنا إلى معاودة البحث من جديد في كتب النحو واستخلاص أسرار المذاهب وأقربها إلى أذهان المتعلمين ، والتي نصل بها من أقرب طريق إلى الغاية من درس النحو ، وهي أن نعرب كلامنا إعراباً صحيحاً إذا قرأنا أو كتبنا أو تكلمنا .

العامل عند النحاة :

فرض النحاة أن حركات الإعراب آثار ، وهذه الآثار لا يبد لها من مؤثرات . ثم بحثوا في هذه المؤثرات . فعثروا عليها ، وسموها عوامل ، ووجدوا أن العوامل التي تعمل النصب والجر والجزم عوامل لفظية ، وأن العوامل التي تعمل الرفع عوامل لفظية أو معنوية .

فإن وأخواتها تنصب المبتدأ ، وأن وأخواتها تنصب الفعل المضارع ،
وحروف الجر تجر الأسماء التي تقع بعدها وهكذا . والفعل
يرفع فاعلاً وقد ينصب مفعولاً ؛ والمبتدأ رفعه الإبتداء .

واهتم النحاة بالعوامل اهتماماً كبيراً ، وقسموا أبواب النحو
متأثرين بهذه العوامل ، ثم عنونوا كل باب بعنوان يفيد أن العوامل
هي الأساس التي تدور حولها الدراسة ؛ فهذا باب إن وأخواتها ،
وذلك باب نواصب الفعل المضارع ، وباب جوازم الفعل المضارع ..
وهكذا مع أن العرب كانت لا تعرف رافعاً ولا ناصباً ولا جازماً ،
ولكنها كانت تتكلم بالسليقة ، فترفع وتنصب وتجزم وتجر من غير
أن تعرف أن عاملاً لفظياً أو معنوياً أثر ، فظهر أثره في أواخر
الكلمات المعربة .

وأن نظرية العامل اضطرت النحاة اضطراباً إلى أن يقدرُوا ،
وبضمروا اضماراً جائزاً أو واجباً ، ويحذفوا . فالحركات تقدر لأن
إظهارها ثقیل أو متعذر ، أو لأن محلها مشغول عنها ... أو نحو ذلك ،
والفاعل ضمير مستتر استتاراً واجباً أو جائزاً . . . ؛ وأن تنصب
الفعل المضارع وهي مستترة وجوباً أو جوازاً ، وكل جار ومجرور
لا بد له من متعلق إن لم يكن ظاهراً فقدّر . وقد تحذف بعض الألفاظ
حذفاً واجباً أو جائزاً كما في المبتدأ والخبر ، كما تحذف بعض الجمل كما
الشرط أو جوابه . . . وهكذا .

وهذه كلها فروض ألجأهم إليها العامل وما صحب البحث وراء أثره من قياس وتقدير ونحو ذلك .

وقد ركبوا من أجل فرضهم العامل في كثير من المسائل مركبا شططا ؛ ونفصل لك شيئا من هذا :

(١) — تقديرهم ضميراً مستتراً يقع فاعلا في مثل محمد كتب ، وهذا تقدير باطل لأن الجملة تفهم بوضعها اللغوى أن محمداً هو الذى فعل الكتابة ، ومحمد مذكور فى الكلام فلا حاجة إلى تقدير ضميره فاعلا ، وإلا كان ذلك تعسفاً لا حاجة إليه .

(ب) — تقول : محمد كاتب الدرس ، وكلية كاتب دلت على حدوث الكتابة ، وعلى أن محمداً هو الذى كتب ؛ ولكن النحاة قدروا فى د كاتب ، ضميراً مستتراً ليكون فاعلا لإرضاء لقياسهم .

(ج) — الكتاب فى الحقيقة ، العصفور فوق الشجرة ، والجار والمجرور فى الجملة الأولى ، والظرف فى الجملة الثانية — تم بهما الكلام ولكن النحاة يفرضون لكل جار ومجرور ، ولكل ظرف — متعلقاً من فعل أو مشتق ، فيتكلفون ذلك من غير حاجة إليه ؛ ويظهر ذلك فى خبر المبتدأ ، والصفة ، والحال ، والصلة . مع أن العرب نطقوا بمثل هذه العبارات وفهموا المراد منها فهما صحيحاً سائما من غير حاجة إلى تقدير متعلق ، ولكن فرض النحاة أن الجار والمجرور والظرف

يجب أن يعمل فيهما عامل ، ولما لم يجدوه في مثل هذه الأساليب توهموه وقدروه ، ففقدوا الكلام ، وأرهقوا أنفسهم ، وأرهقوا المتعلمين من بعدهم ، وكان في فهم التعبير أو الأسلوب غناء عن كل تقدير .

(ز) ولأجل أن يطردوا أبوابهم على وتيرة واحدة قالوا مثلاً : إن فعلي الشرط إذا كانا ماضيين ، أو كان أحدهما ماضياً — فمحله الجزم ؛ والمنادى الذي لا يكون منصوباً محله الت نصب .

(هـ) ومن أعجب العجب أن النحاة يقدرّون في بعض الأساليب العامل د أن ، التي ينصب بعدها المضارع ، فيقولون : إن الفعل نصب بأن مضمره ؛ ويجعلون هذا الإضمار جائزاً بعد لام التعليل ، وواجباً بعد لام الجحود وأخواتها . ولأن المضمره هذه قصة لا بأس من إيرادها^(١) . يحكى أن نحوياً اسمه دماذ أبو غسان اللغوى^(٢) من أصحاب أبي عبيدة — كان قد قرأ من النحو إلى باب الواو والفاء . ومن قول الخليل وأصحابه أن ما بعدهما ينتصب بإضمار د أن ، فساء فهمه عنه ، فكتب دماذ إلى المازني^(٣) الشعر الآتي (٤) :

(١) إنباه الرواه - ٢ س .

(٢) دماذ لقب غلب عليه ، واسمه رفيع بن سلامة ، وكان من أوثق الناس عن أبي عبيدة في الأخبار ، ويقال أن المازني على عظيم قدره ، انتقل إليه ، وسمع منه .
(٣) المازني : هو بكر بن محمد الشيباني ، أستاذ المبرد ، وهو نحوى بصرى توفي سنة ٢٤٨ هـ بالبصرة .

(٤) ورد هذا الشعر في : عيون الأخبار - ٢ ، وأمالى القالى - ٣ ، والعقد الفريد - ٢ والمحاسن والمساوى - ٢ ولإنباه الرواه - ٢ مع اختلاف قليل أو كثير في ترتيب الأبيات وعددها .

تفكرت في النحو حتى مللت وأتعبت نفسي به والبدن
وأتعبت بكراً وأصحابه بطول المسائل في كل فن (١)
فن عليه ظاهر بين ومن عليه غامض قد بطن
فكنت بظاهره عالماً وكنت بباطنه ذا فطن
خلا أن باباً عليه العفاء للقاء ياليت لم يكن
وللواو باب إلى جنسه من المقت أحسبه قد لعن
إذا قلت : هاتوا . لماذا يـقال لست بآتيك أو تأتين ؟
بما نصبوه ؟ أبينوه لي فقالوا جميعاً : يا ضمار أن
وما إن رأيت لها موضعاً فأعرف ما قيل إلا بظن
فقد خفت يا بكر من طول ما أفكر في أمر وأن، أن أجن

وهذا وغيره مما قدمناه من أمثلة تجد أن للنحويين عللاً وأقيسة
ومنطقاً واحتجاجات خرجت بهم عن الغاية التي رسمها النحاة الأولون
للنحو ، وهو أن يكون وسيلة لحفظ الكلام العربي من الفساد باللحن ،
وصيانة مبناه من الخلل . وقد سخر منهم ومن حججهم الأدباء ،
ورمورها بالضعف والتهافت ، ورموهم بالسفسطة ، وتندروا بهم ،
فقال قائلهم :

أترونو بطرف ساحر قاتر أضعف من حجة نحوى

(١) يريد أبا عثمان المازني :

وقد اعترف المتقدمون بأن النجاة أدخلوا في النحو ما لا يحتاج إليه ، بل قرروا أن أكثره غير محتاج إليه ؛ قال ابن الأثير في النحو : وهو أول ما ينبغي إتقان معرفته لكل أحد ينطق باللسان العربي ليأمن معرفة اللحن ؛ ومع هذا فإنه وإن احتجج إليه في بعض الكلام دون بعض لضرورة الإفهام — فإن الواضع لم يخص منه شيئاً بالوضع ، بل جعل الوضع عاماً وإلا فإذا نظرنا إلى ضرورته وأقسامه المدونة وجدنا أكثرها غير محتاج إليه في إفهام المعاني^(١).

ولذلك تقتصر منه على ما يحتاج إليه ، ونقدمه نحواً وظيفياً ، أى أساسه وظيفه الكلمة في الجملة ، ونحدد بمعرفة وظيفتها نوع ضبطها ونيسر في كثير من الأبواب تيسيراً لا يفوت على المتعلمين الفائدة ، ولا تخرج فيه عن الحدود التي رسمها المتقدمون ، وإن اختلف المتقدمون أخذنا من رأيهم بالأيسر ، غير ناظرين إلى مدرسة بذاتها ؛ أو إلى نحوى بعينه ، أو إلى راجح ومرجوح ، أو إلى قوى وضعيف ، أو إلى مشهور وغير مشهور ، أو إلى مطرد وشاذ ؛ لأن هذا كله ليس إلا من مقررات النحويين أنفسهم ، وقد قررنا من قبل أن الأساس هو حفظ اللسان العربي ، وصيانة اللغة ، وسلامتها من اللحن . وإذ قد اتجهنا اتجاهاً وظيفياً راعينا أن نجمع المعاني الواحدة في باب

(١) المثل السائر .

واحد ، ولا نفعل ! ما فعل النحويون من قبل فزقوها تمزيقا . ومن أمثلة ذلك مثلا :

(١) أسلوب النفي كان موزعا على أبواب كثيرة بحسب ما تؤثره كل أداة من أدوات النفي من الناحية الإعرابية ؛ فلم ، ولما ، ولن ، ولا ، وما ، وليس — كلها تفيد النفي من حيث المعنى ، وإن اختلف ضبط الكلمات التي تقع بعدها . ولما كان النحاة المتقدمون يعتبرون العامل أساسا في التقسيم — وضعوا لم ولما في باب الجوازم ، ولن في باب نواصب الفعل المضارع ، ولا يتحدثون عنها نافية للجنس داخلة على الجملة الاسمية ، أو نافية للفعل المضارع المرفوع ، وما تنفي الجملة الاسمية أيضا ، وتنفي الفعل المضارع المرفوع ، وليس تأتي في باب كان وأخواتها .

(ب) أسلوب التوكيد موزع في أبواب مختلفة ، فلم يجمع في باب واحد ، فالتوكيد اللفظي والمعنوي كما اصطلاح عليه النحاة — يأتي عند الحديث عن التوابع ، وتوكيد الفعل بالنون يأتي عند الحديث عن بناء الفعل المضارع وإعرابه ، والتأكيد بالمصدر يأتي في باب المفاعيل والتأكيد بالقسم عند الحديث في موضوع خاص .

ومن المؤكدات : قد ، وإن وأن ، ولأم الابتداء ، وأما ، والحروف الزائدة ، والكلام عن هذه كلها يأتي في أبواب منتشرة في كتب النحو ، مبعثرة هنا وهناك .

وأسلوب التعجب لا يعرف النحويون منه إلا الباب التقليدي المتوارث ، الذى هو باب « ما أفعله وأفعل به » ، ويتحدثون عنه ، ويفيضون فيه ، ويضعون الشروط الكثيرة التى تبيح للتكلم أن يتعجب ، أو تحرم عليه ألا يتعجب ، وتحدد الصور التى يتعجب بها تعجبا مباشرا أو بالواسطة . واهله أن يكون أجدى من هذا كله على أبنائنا أن نقدم لهم أساليب التعجب الأدبية التى تفيدهم فيما يقرءون أو يكتبون ، ولست أريد أن أهدر صيغة « ما أفعله وأفعل به » ، ولكنى أريد أن أقدم للمتعلين إلى جانبها قول الله تعالى : كيف تكفرون بالله وكنتم أمواتا فأحياكم ١٤ وقول عنتره :

لله در بنى عبس لقد فسلوا

من الأكارم ما قد تنسل العرب ١١

وقول المتنبي فى سيف الدولة وهو يعود به بسبب مدمتل كان فيه :

وكيف تعلقك الدنيا بشئ

وأنت لمة الدنيا طيب ١٢

وكيف تنوبك الشكوى بداء

وأنت المستغاث لما ينوب ١٣

وقولهم : واهالك ١١ والله دره فارسا ١١ وهكذا نجد كثيرا من

الأمثلة فى الأساليب الأدبية تفيد التعجب ، ولم يتعرض لها النحاة ، ودراستها للبادئين أولى .

وقد فكر المتقدمون في مسائل النحو ، ورأوا ألا يدرس منه
إلا الضروري ، ورأوا أن أكثره غير محتاج إليه ؛ وقد تقدم رأى ابن
الآثير في هذا .

وفكر آخرون أن يبسروا بعدم الاعتماد في دراسة النحو اعتمادا
كليا على نظرية العامل التي يترتب عليها أمور فرضية كثيرة ذكرنا لك
طرفا منها ، وتعرض لها بشيء من التفصيل ابن مضاء القرطبي ^(١) .

ثم فكرنا نحن أن نأخذ أبناءنا بشيء من التيسير ، وكان ذلك من
أكثر من عشرين عاما ^(٢) وكان كلما أتتحت فرصة لتغيير أو تعديل في
المناهج خطونا خطوة أو خطوات ، حتى كانت الفرصة القريبة
في سنة ١٩٥٧ . — وقد لا تكون الأخيرة — فوضعت مناهج فيها خطوات
تيسيرية جريئة .

ونحن متعرضون في كتابنا هذا لأنواع التيسير المختلفة ، مبدئين
رأينا في كل نوع منها .

(١) الرد على النحاة لابن مضاء ، ومقدمته للدكتور شوقي ضيف ، وابن مضاء
هو أبو العباس أحمد بن عبد الرحمن القرطبي ، ألب كتابه هذا ليرد فيه على نحاة
المشارقة . وكان ذلك في القرن السادس الهجري زمن دولة الموحدين .
(٢) مجلة الرائد عدد أكتوبر ١٩٥٧ الانجازات الحديثة في تيسير النحو للمؤلف

١ - اصطلاح المسند إليه والمسند

هذا اصطلاح غير حديث ، وإنما هو اصطلاح قديم صاحب النحو منذ نشأته ، وقد ورد في كتاب سيويه « هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما مالا يستغنى واحد منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدا : فن ذلك الاسم المبتدأ والمبنى عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك . ومثل ذلك قولك : يذهب زيد ^(١) .

ثم ورد هذا الاصطلاح بمعناه الذى نريده فى المطولات من كتب النحو وإن كانت لم تستغن به عن الأبواب التى نريد أن نستغنى به عنها كما استعمله علماء البلاغة أيضاً ،

وإن اللجنة التى ألفتها الوزارة سنة ١٩٣٨ م لتبحث فى مسألة تيسير النحو مالت إلى استعمال الموضوع والمحمول ، بعد أن استعرضت أربعة اصطلاحات ، هى : المسند إليه والمسند والموضوع والمحمول ^(٢) والأساس والبناء ، والمحدث عنه والحديث ^(٣) .

ومن العجيب أنهم يرضون استعمال الموضوع والمحمول ، ويتركون

(١) ص ٧ من الكتاب ١ .

(٢) وهو اصطلاح الناطقة .

(٣) واست أدرى كيف نسوا الخبر عنه والخبر : الجزء السادس من مجلة المجمع اللغوى ص ١٨٨ .

المسند إليه والمسند، والخبر عنه والخبر، مع قرب هذين الاصطلاحين من فهم البادئين ، وبعد الاصطلاح الذي اختاروه من فهم المبدئين بلبشة المتعلمين .

تعال اللجنة اختيار الموضوع والحمول بأنه أوجز ، وبأنه لا يكلفنا اصطلاحا جديدا . وهذا تعليل عجيب لا يحتاج إلى مناقشة ، ويكفي أن المجمع حين نظر في هذا القرار رجع عن هذه التسمية إلى : المسند إليه والمسند (١) .

ماذا أريد بالمسند إليه والمسند :

أريد بالمسند إليه المتحدث عنه ، وأريد بالمسند الحديث أو المحدث به ، ويدخل في ذلك ما هو معروف بالمبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، والفعل ونائب الفاعل ، فالمسند إليه : المبتدأ ، والفاعل ، ونائب الفاعل . والمسند :

(١) ح ٦٥ ص ١٩٤ من مجلة المجمع ونسب اعتراض على هذه التسمية للجنة التي كوفت في دار العلوم لبحث مشروع التيسير ولجنة أخرى ألفها نادى دار العلوم . كما أنكره الأساتذة : محمد أحمد جاد المولى ، وإبراهيم حمروش ، وعمد الخضر حسين ، ونفهم هذا الاصطلاح من الموافقة على أى تعديل . وأما الأساتذة : محمد كرد على ، وعبد القادر المغربي ، واسكندر العلوف ، والمستشرق فيشر ، والأب أنستاس الكرملي فإنهم حبذوا المشروع وليس لهم أو لبعضهم إلا اعتراضات شكلية لا تتصل بالموضوع غالبا . وأما عبد العزيز فهمي فإنه اعترض على التسمية لفموضها ، فهو يرى « أن المبتدئين لا يفهمون معنى كلمة الموضوع ، ولا كلمة المحمول في الاصطلاح ، ومن الخيز أن تبحث عن كلمتين أخريين تكونان في متناول عقولهم . »

الخبر ، والفعل . وباستعمال هذا المصطلح نكون قد جمعنا ثلاثة أبواب في باب واحد ، وباعدنا بين تلاميذنا وبين أمور كانت تفهم عليهم ، ولا يفهمون لها تعليلا . من ذلك مثلا .

(١) قام محمد . كنا نقول : قام فعل ، محمد فاعل .

(ب) محمد قام . كنا نقول : محمد مبتدأ ، قام فعل ، وفاعله ضمير مستتر تقديره هو يعود على محمد ، وجملة الفعل والفاعل خبر المبتدأ .

ح — قائم محمد . كنا نقول : قائم مبتدأ ، محمد فاعل سد مسد الخبر

و — محمد قائم . كنا نقول : محمد مبتدأ ، قائم خبر .

وهذه الجمل الأربعة تؤدي معنى واحدا ، هو قيام محمد ، أو هو إسناد القيام إلى محمد . وهذا لا يكلفنا أن نقدر للفعل قام فاعلا هو ضمير مستتر ، لأنهم فرضوا أن الأسلوب العربي لا يجوز أن يتقدم الفاعل فيه على الفعل ، ولا يكلفنا أيضا أن نجعل محمد ، في جملة ح سادة بسند الخبر لأن قائم ، قبلها مبتدأ ، ولا بد لكل مبتدأ من خبر ، ونجعلها في الوقت نفسه فاعلا ، لأن اسم الفاعل يحتاج إلى فاعل فكان كلمة محمد هذه أدت وظيفتين في الجملة هما : الفاعلية والخبرية . واصطلاح المسند إليه والمسند يخلص البادئين من هذا العناء الكثير .

وأكثر من هذا أننا نعلم التلميذ أن لكل فعل فاعلا ، وأن الفاعل هو الذي يقع عليه الفعل ، وليس كل فاعل يقع عليه الفعل ، فإنك

حينما تقول : ارتفع البناء ، اتسع الشارع ، انكسر الزجاج — لم يكن البناء فعل الارتفاع ، ولم يكن الشارع فعل الاتساع ، ولم يكن الزجاج فعل الكسر . ولما رأى النحاة ذلك خلصوا منه بأن عرفوا الفاعل بأنه هو الذى فعل الفعل ، أو قام به ، أو اتصف به : ولو قد علمنا المبتدئين ذلك لشققنا عليهم وأرهنناهم ، ونقرناهم من النحو ، بل من اللغة كلها (١)

(١) ارجع إلى باب المسند إليه والمسند من كتاب نحر النحو للبرقي .

الضمائر

الضمائر كلمات وضعت على حروف قليلة ، ويكثر أن تكون حرفاً واحداً ، قصد بها أن تكون إشارات للكلمات ظاهرة ، ودلالات عليها ، وتكنى عنها ؛ ولذلك يسميها البصريون ضمائر ، ويعتبرونها نوعاً من الكنايات أو المسكنيات ، ويسميها الكوفيون كنايات أو مكنيات . قال ابن يعيش . لا فرق بين المضممر والمسكن عند الكوفيين ، فهما من قبيل الأسماء المترادفة ، فغناهما واحد وإن اختلفا من جهة اللفظ . وأما البصريون فيقولون : المضممرات نوع من المسكنيات ، فكل مضممر مكنى وليس كل مكنى مضمراً^(١)

وفائدة الضمائر في اللغات أنها إيجاز لسكلام كثير ، تغنى عنه : لطوله أحياناً ، ولعدم القدرة على حصره أحياناً أخرى . فأنت إذا قلت : نحن نحضر محاضرة النحو المنهجى مساء الأربعاء من كل أسبوع — كان لفظ « نحن » قائماً مقام ذكر أسماء جميع الحاضرين في المحاضرة .

وإذا قلت : نحن العرب ننشد الحرية والسلام .
كان لفظ « نحن » قائماً مقام كل عربي وعربية في كل قطر عربي ، ولا نستطيع حصرهم .

(١) شرح الفصل ٢٣ ص ٨٤ .

وكذلك يفيد الضمير في أنه يجعل الأسلوب مستوياً صحيحاً ؛
لأنك إذا قلت : ذهب محمود إلى المدرسة ، وتلقى دروسه اليومية ،
ثم عاد إلى بيته مع زميله ، فاستقبلت أمه زميله وأكرمته — أمكنك
أن تضع مكان كل د هاء ، في الجملة ، ماعدا الأخيرة كلمة محمود .
فتصير الجملة بذلك : ذهب محمود إلى المدرسة ، وتلقى دروس محمود
اليومية ، ثم عاد إلى بيت محمود مع زميل محمود ، فاستقبلت أم محمود
زميل محمود . هذه جملة مضحكة ومنفرة ولا يمكن أن تعتبر أسلوباً
مستساغاً ، ولذلك عظمت فائدة الضمير ، ولم تستغن لغة من لغات
العالم عن الضمائر .

قال ابن يعيش^(١) : « وإنما أتى بالمضمرات كلها لضرب من
الإيجاز ، واحترازاً من الإلباس » .

وقال أيضاً^(٢) : « لأن المضمرات وضعت نائبة عن غيرها من
الاسماء الظاهرة لضرب من الإيجاز والاختصار ؛ كما جرى بحروف
المعاني نائبة عن غيرها من الأفعال ؛ فما نائبة عن أنى ، والهمزة نائبة
عن أستفهم ، والواو في العطف ونحوها من الفاء وثم — نائبة عن
أجمع وأعطف . »

(١) المصدر نفسه ص ٨٤ .

(٢) المصدر نفسه ص ٩٢ .

وقال الرضى (١) : اعلم أن المقصود من وضع المضمرات رفع
الالتباس .

وقال أيضاً (٢) : د اعلم أن الضمير إنما كان مرفوعاً ومنصوباً
ومجروحاً لأن الضمير قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس وحده ، أوله
والاختصار .

والضمير في اللغة العربية كما درسنا : منفصل ومتصل . والضمير
المنفصل ضمير رفع ، وضمير نصب . والضمير المتصل ضمير مستتر ،
وضمير ظاهر متصل بالكلمة . أو الضمير كله بارز ومستتر ، والبارز
متصل ومنفصل . ثم هم يرجعون إلى الناحية الإعرابية التي فرضتها
عليهم الصنعة ، فيقولون . الضمائر المنفصلة ضمائر رفع وضمائر نصب .
والضمائر المتصلة فيها ضمائر رفع ، وفيها ضمائر نصب ، وفيها ضمائر
جر . وبعضها يصلح لناحيتين ، وبعضها يصلح لثلاث نواح :
فالكاف تحل محل المنصوب ومحل المجرور ، في نحو : ربك أكرمك
و د نا ، تحل محل المرفوع ، ومحل المنصوب ، ومحل المجرور ، في مثل :
ربنا إنا أمنا . وألف الاثنين ، وواو الجماعة ، وياء المخاطبة ، ونون
السنوة لا تحل إلا محل المرفوع . . هكذا يقولون .

والضمائر المنفصلة : سواء أكانت للرفع أم للنصب ، وكذلك

(١) شرح الرضى على الكافية ج ٢ ص ٣ .

(٢) المصدر نفسه ص ٦ .

الضوائر المتصلة التي تحل محل غير المرفوع — ليست موضوع حديث ،
فهى كما تحدث عنها جمهور المتقدمين ، وكما نعلمناها ، وكما نعلمها اليوم .
ولكن الذى يعيننا إنما هو الضوائر المستترة ، وضوائر الرفع المتصلة .

الضوائر المستترة :

رأى النحاة أن كل فعل لا بد له من فاعل ، أو رأوا أن كل فعل
لا بد أن يفعل فاعل ، أو أن يقوم به ، أو أن يتصف به ، وسموه فى
كل حالة من هذه الحالات فاعلا . وشرط البصريون وبعض الكوفيين
ألا يتقدم الفاعل على الفعل (١) ، وقد ورد كثير من الأساليب العربية
تقدم فيها الفاعل على فعله ، فلم يجد النحاة بدا من تقدير فاعل للفعل ، وعللوا
تقدير الضمير ، بأنهم إنما فعلوه غلوا فى الإيجاز عند ظهور المعنى ،
وعند أمن اللبس . والواقع أنهم إنما فعلوه إرضاء للقياس ، ومبالغة فى
تحقيق قاعدة فرضوها ، وهى أن الفاعل لا يتقدم على الفعل .

والأسلوب العربى واضح ومفهوم ، تقدم الفاعل فيه أو تأخر ؛
فالغنى الذى تفهمه من محمد قام ، هو نفس المعنى الذى تفهمه من قام
محمد . وتقديم الاسم أو تقديم الفعل له اعتبار آخر ، لا تكلف تلاميذنا
عناء البحث عنه ، ويكفينا أن يفهموا أن القيام أسند إلى محمد فى كل
من التعبيرين .

والفعل يدل بأصل وضعه اللغوى على فاعله فدلالته عليه اللفظية :
قال ابن مضاء (١) :

الآظهر أن دلالة الفعل على الفاعل لفظية . ألا ترى أنك تعرف
من الياء في يعلم أن الفاعل غائب مذكر ، ومن الألف في أعلم أنه متكلم
ومن النون في نعلم أنهم متكلمون ، ومن التاء في تعلم أنه مخاطب أو
غائبة . ووقع الاشتراك هنا — كما وقع في يعلم وما أشبهه — بين الحال
والمستقبل . وتعرف من لفظ علم أن الفاعل غائب مذكر . وعلى هذا
فلا ضمير ؛ لأن الفعل يدل بلفظه عليه كما يدل على الزمان ، فلا حاجة
بها إلى إضمار .

وأكثر من ذلك أنهم قالوا : إن الهمزة في أكتب بقية انا ، بدليل
أن الهمزة وحدها تستعمل ضميراً للمتكلم في اللغة الآشورية ، وهي
من اللغات السامية . والنون في فكتب بقية نحن . والتاء في تكتب
وتكتبان وتكتبون وتكتبين بقية : أنت وأنتما وأتم وأنت . والياء
في يكتب منقابلة عن أصل ضمير الغائب ، وهو الهاء ؛ وكثيراً
ما تبدل منها (٢) .

وصيغة الأمر التي اختص بها المخاطب ليست إلا جزئية من

(١) الرد على النعاة ص ١٠٥ .

(٢) فقه اللغة للمرحوم الشيخ أحمد الإسكندري .

جزئيات صيغ الأمر التي يدل عليها بلام الأمر ، قال ابن هشام (١) :
وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الأمر حذفت حذفاً في
تحوّلهم : فمواقعد ؛ لأن الأصل لتقم ، ولتقعد . فحذفت اللام للتخفيف
وتبعها حرف المضارعة . ويقولهم أقول ؛ لأن الأمر معنى حقه أن يؤدي
بالحرف ، ولأنه أخو النهي ، ولم يدل عليه إلا بالحرف ، ولأن الفعل
إنما وضع لتقييد الحدث بالزمان المحصل . فكونه أمراً أو خبراً خارج
عن مقصوده .

ولسنا نريد أن نعلم التليذ أن الهمزة والنون والتاء والياء — دلت
على التكلم والخطاب والغيبة ، ولكن الذي نريده هو أن هذه الأفعال
بلفظها ووضعها اللغوي فهم منها ما أريد بها .

وفي مثل : اكتب ، بصيغة الطلب — دلت الصيغة بلفظها
ووضعها على أن المخاطب هو المسند إليه ؛ فلا حاجة إلى تقدير الضمير .
قال ابن مضاء :

فإذا قيل : زيد قام ، دل لفظ قام على الفاعل دلالة قصد فلا يحتاج
إلى أن يضم شيء ؛ لأنه زيادة لا فائدة فيها (٢) .

وفي مثل قوله : أمرت زيداً بالكتابة فكتب ، لا نقدر ضميراً

(١) المعنى عند حديثه عن المعنى في باب اللام المفردة .

(٢) الرد على البجاة ص ١٠٣ .

فاعلا . ولا نقول كلمة زيدا المذكورة مسنداً إليه ، لأنها تكملة بالمفعول ؛ ولكن المسند إليه في هذا التعبير مفهوم من الكلام ، ويمكن أن يقال : كتب مسند ، والمسند إليه مفهوم . وفي قوله تعالى وإذ قلنا لللائكة اسجدوا لآدم فسجدوا — المسند إليه في كل من : اسجدوا ، سجدوا ، مفهوم ، والواو في كل من الفعلين إشارة للعدد والنوع ^(١) .
وأما قول جرير ^(٢) .

ورجا الأخي سطل من سفاهة رأيه ما لم يكن وأب له اينالا
فإن النحاة قالوا : إن جريراً عطف على الضمير المستتر في «يكن» .
وقول عمر بن أبي ربيعة ^(٣) .

قلت إذ أقبلت وزهر تهادى كنعاج الفلا تَعَسَّفَن رَمَلا
قال النحاة : زهر معطوف على الضمير المستتر في : « أقبلت » .
ويزيدون أن يقولوا : إن العطف على الضمير لا يصح إلا بعد أن يظهر ضميره المنفصل ثم يجوز العطف ، مثل : أسكن أنت وزوجك الجنة . ويعتبرون ماورد في هذين البيتين شاذاً .

(١) في البحث الآتي تعرف أن يسميه بعض النحاة ضمائر المتصلة حروف إشارة لقنوع أو العدد أو لها جميعاً .

(٢) من شعراء العصر الأموي ، وكان بينه وبين الفرزدق والأخطل مهاجرة استمرت أربعين عاماً .

(٣) عمر بن أبي ربيعة المخزومي القرشي ، أرق شعراء عصره ، من طبقة جرير والفرزدق ، ولم يكن في قریش أشعر منه . وكان يفد على عبد الملك بن مروان فيكرمه غزاً في البحر ، فاحترقت السفينة به وبمن معه فمات فيها سنة ٩٣ هـ .

والواقع أن جريراً لم يعطف ، وأن عمر لم يعطف ، ولكن النجاة هم الذين قدروا معطوفاً عليه ؛ ولم يرضوا كلهم عن هذا التخريج ، واختلفوا في مثل هذين الأسلوبين على آراء كثيرة ، نحن نعتي منها تلاميذنا ، ونعلمهم ألا يستعملوا مثل هذا الأسلوب إذا صادفهم ، ويغلب ألا يصادفهم . أما المتخصص فليدرس كما يريد أن يدرس .

ضمان الرفع المنصوت :

ما درج النجاة على تسميته « ضمان الرفع البارزة المتصلة » ، نعتبه إشارات ، وهذه الإشارات تدل على النوع « المذكر والمؤنث » ، أو العدد « المفرد والمثنى والجمع » ، أو على النوع والعدد جميعاً اعتبر سيديويه — وهو شيخ النجاة — الألف حرفاً مؤذناً بأن الفعل لاثنين ، والواو حرفاً مؤذناً بأن الفعل لجماعة — في مثل : قاما الرجلان ، وقاموا الرجال . قال ابن يعيش (١) :

وقد اختلف العلماء في هذه الألف والواو ، فذهب سيديويه إلى أنهما قد تكونان تارة اسمين للضميرين ، ومرة تكونان حرفين دالين على الثنية والجمع . فإذا قلت : الزيدان قاما ، فالألف اسم ، وهو ضمير الزيدتين . وإذا قلت : الزيدون قاموا ، فالواو اسم ، وهو ضمير الزيدين . وإذا قلت : قاما الزيدان ، فالألف حرف ، مؤذن بأن الفعل لاثنين . وكذلك إذا قلت : قاموا الزيدون ،

(١) شبرج. المفصل ج ٣ ، ص ٨٧ .

قالوا وحرف مؤذن بأن الفعل لجماعة . وهي لغة فاشية لبعض العرب ،
كثيرة في كلام العرب وأشعارهم (١) ؛

وقال سيبويه أيضا :

واعلم أن من العرب من يقول : ضربوني قومك ، وضرباني
أخوأك — فشبهوا هذا بالتاء التي يظهرونها في : قالت فلانة . فكأنهم
أرادوا أن يجعلوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث .

ولما أخذ على سيبويه أنه فرق بين : الزيدان قاما ، وقاما الزيدان . —
مع أن التعبيرين واحد ، ومدلولهما واحد ، ولم يحدث أكثر من تقديم
وإخيار أناحا فرصة لالتباس الأمر على سيبويه ، كما أناحا فرصة
كبيرة للنسابة ونحريجاتهم للمثال : قاما الزيدان ، وأخوانه .

وما أخذ عليه أيضاً أنه خص الألف والواو دون غيرهما من
ضمائر الرفع المتصلة ، إذ ما الفرق مثلاً بين : قاما الزيدان ، وقمن السيدات .
وإذا كان قد ورد في كلام العرب وشعرهم شيء ممثل به سيبويه للألف
والواو — فقد ورد كذلك في شعرهم أمثلة أخرى لغير الألف والواو .
وهذه أمثلة وردت في كلام العرب للألف والواو ولغيرهما :

(١) قيل هي لغة طيء ، أو لغة أزد شنومة ، أو لغة بني الحارث .

(١) — من الشعر :

١ — قال أمية بن أبي الصلت^(١) :

يلومونني في اشتراء النخيل أهلى ، فكلهم يعذل
وأهل الذى باع يلحونه كما لُحِيَ البائع الأول
٢ — وقال آخر :

ألفينا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واعيهِ
٣ — وقال الفرزدق^(٢) . يهجو عمرو بن غفارة الضبي :

ولكن ديانى أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربهُ^(٣)
٤ — وقال الشاعر :

تولى قتال المارقين بنفسه وقد أسلماه ممبُعد وحجيم^(٤)

(١) هو أمية بن عبد الله بن أبي الصلت الثقفي ، شاعر جاهلي حكيم ، من أهل الطائف . قدم دمشق قبل الاسلام . وكان ممن حرموا على أنفسهم الخمر ونذوا عبادة الأوثان في الحامية . ظهر الاسلام وهو نحي ، فذهب إلى مكة ، وقابل محمدا النبي ، وسمع منه قرآنا ، وانصرف عنه راجعا ، فسألته قريش رأيه في محمد ، فقال : أشهد أنه على الحق . ولكنه لم يعلم . مات سنة ٥٥ هـ .

(٢) هو همام بن غالب التميمي ، شاعر بصرى ، عظيم الأثر في اللغة ، وهو صاحب الأخبار مع جرير توفي سنة ١١٠ هـ .

(٣) ديانى : نسبة إلى دياف ، وهي قرية من قرى الشام تنسب إليها الإبل ، وكانوا إذا أرادوا أن يعرضوا برجل أنه نبلى نسبوه إلى دياف . حوران : مدينة شامية . السليط : الزيت .

(٤) المارقين : الخارجين من الدين بضلالة أو بدعة .

٥ — وورد قول الشاعر :

رأين الغواني الشيب لاح بعارضى

فأعرضن عني بالحدود النواصر^(١)

٦ — وقول الآخر :

ولو كانت الارزاق تجري على الحجا

هلكن - إذن - من جهلهن البهائم

(ب) — من الحديث :

١ — قال وائل بن حجر في سجود النبي صلى الله عليه وسلم :

«... ووقعنا ركبناه قبل أن تقعا كفاه» .

٢ — يخرج العواتق وذوات الخدور .

٣ — يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل

٤ — أو مخرجي^(٢)هم .

(ج) — من القرآن الكريم :

١ — « وأسروا النجوى الذين ظلموا » .

٢ — « ثم عموا وصموا كثير منهم » .

٣ — وفي قراءة الحسن : « يوم يسد عتوا كل أناس بإمامهم »^(٣)

(١) العارض : صفة الحد . النواصر : الناعمة المستنة الجيلة .

(٢) الأصل : أو مخرجوى هم ، ثم دخل الكلمة إعلال .

(٣) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الضعيف ص ١٧٢ .

تجسّف النحاة في تخريج مثل هذه الأساليب :

(١) لئلا يجتمع فاعلان لفعل واحد في رأى النحاة خرجوا مثل هذه الأساليب تخريجات مختلفة وفق عقليّة كل نحوى وتفكيره وفهمه . فقالوا : الاسم الظاهر المرفوع بعد الضمير يعرب مبتدأ مؤخرًا ، والجملة قبله : خبر .

وقالوا : الاسم الظاهر المرفوع بدل من الضمير الذى قبله . وقالوا : الاسم الظاهر المرفوع خبر لمبتدأ مضمّر ، فكأن سائل سأل المتكلم بعد أن جاء بالفعل متصلا به الضمير ، واستفهم عما يريد ، فأجابه المتكلم بالاسم الظاهر مع ضمير منفصل يناسبه ، أو أجابه بالاسم الظاهر على نية الضمير . وذكروا تخريجات أخرى تناسب المثال الذى يخرجونه ، وتنطبق عليه ، وقد لا تنطبق على غيره .

(ب) ذهب أبو عثمان المازنى وغيره من النحويين إلى أن الألف فى قاما ، والواو فى قاموا — حرفان يدلان على الفاعلين المضميرين ، والفاعلين المضميرين ؛ والفاعل فى النية ؛ كما أنك إذا قلت : زيد قام — ففى قام ضمير فى النية ، وليست له علامة ظاهرة ، فإذا ثنى أو جمع فالضمير أيضا فى النية ، غير أن له علامة (١) .

(١) ابن يعيش ٣٠٨ ص ٢٨٨ .

وبهذا يسجل شارح المفصل أن المازني - وهو أستاذ أبي العباس المبرد (١) ، ووصفوه بالحدق في النحو ، وهو أحد ثلاثة رأى الجاحظ أنه لم يكن مثلهم في زمانهم ، وكان فاضلا راويا ثقة (٢) - يرى أن ماسمى ضميرا من ألف الاثنين وواو الجماعة ، ليس ضميرا ، ولكنه حرف يدل على الاثنين مثلها في ذلك مثل الألف والواو في : المهندسان ، والمهندسون ، ويشارك المازني في هذا الرأي غيره .

(ح) والمازني زاد على غيره ، أن الحروف الأربعة في المضارع والأمر ، أعني الألف في المثنيات والواو في جمع المذكر ، والياء في المخاطبة ، والنون في جمع المؤنث - علامات ، كآلف الصفات وواوها في نحو : ضاربان ، وحسنون ، وهى كلها حروف . . . ولعل في ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل ، واستنكارا لوقوع الفاعل بين الكلمة وعلامة لإعرابها : أى النون (٣) .

(و) ورأى الأخفش أن ياء تضربين ليست ضميرا ، ولكنها حرف يدل على مؤنث ، كما قيل في هذى (٤) .
(هـ) وقال ابن يعيش (٥) :

-
- (١) المبرد : هو محمد بن يزيد الأزدي ، إمام العربية ببغداد في زمنه ، وأحد أئمة الأدب والأخبار . توفي سنة ٢٨٦ هـ .
(٢) إنباه الرواة ١ ص ٢٤٦ .
(٣) شرح الرضى على الكافية ٢ ص ٦ .
(٤) المرجع السابق ص ٩ .
(٥) شرح المفصل ٣ ص ٨٨ .

: حاء.. فإن قدمت وقلت : ضربن الهندات - كانت - أى النون - حرفاً مؤذنة بأن الفعل لجماعة المأوث ، كما قلنا فى التاء إذا قلت : قامت هند ومنه بيت الفرزرق^(١) :

ولكن دِيا فيَّ أبوه وأمه

يَحْـوَرَانِ يَعْـصِرْنَ السَّليطَ أَقاربَه

فالنون فى « يعصرن » حرف ، وليست اسماً . فأمر النون كأمر الألف والواو فى : قاما أخواك ، وقاموا إخوتك . .

تتبع :

يمكن أن نستخلص من النصوص السابقة ما يأتى :

الألف : يعتبرها حرفاً مؤذناً بأن الفعل لاثنتين : سيبويه ، وأبو عثمان المازنى ، وغيرهما .

الواو : يعتبرها حرفاً مؤذناً بأن الفعل لجماعة : سيبويه ، وأبو عثمان المازنى ، وغيرهما .

ياء الخطابية : يعتبرها حرفاً يدل على مؤنث : الأخفش ، وأبو عثمان المازنى . .

النون في جمع المؤنث : يعتبرها حرفا كحروف الصفات :
أبو عثمان المازني ، وابن يعربش .

إذن ، نجد من النحاة المتقدمين من اعتبر هذه العلامات حروفا ،
وبعضهم يطلقها ، وبعضهم يقيد بها بأنها تكون حروفا في مثل : قاما
الزبدان ، وقاموا الزيدون .

وأيا كان الأمر فإن الصنعة النحوية لم تمنع أن يعترف بعضهم
بأن هذه العلامات حروف ، وقد حُمل عليها التاء في كتبت ونا
في قنا (١) ، أي إذا أشارت إلى الفاعلين . ورتى أن في هذا تخفيفاً على
التلاميذ ، وتيسيراً لهم ، حتى لا يخلطوا بين ألني : الزبدان قاما ، وبين
واوى : الزيدون قاموا ، وبين تاء كتبت المؤنثة « الساكنة » ، وتاء
كتبت للتكلم أو الخطاب « المتحركة » . وحتى نخلص من التأويلات
الكثيرة التي وردت في لغة : يتعاقبون فيكم ملائكة (٢) . . .

(١) قد يعترض بأن « نا » تعتبر حرفاً مرة ، واسماً ضميراً مرة أخرى ؛ أي
أنها ضمير إذا كانت في موضع المجرور والمنصوب ، وحرف فيما كنا نسميه موضع
الرفوع . وليس في هذا شيء إذ أنها في ذلك مثلها مثل السكاف ؛ فهي حرف خطاب في
ذلك ، وضمير في كتابك ، وعلمتك وعلى ذلك نعلم أن « نا » في : ربنا إنا آتنا —
تكون ضميراً مضافاً إليه في ربنا ؛ وتكون ضميراً مسنداً إليه في إنا ، وتكون حرف
إشارة يدل على العدد في آتنا والفعل آمن مسند والمسد إليه مفهوم ، وهو المتكلمون .

(٢) لغة : يتعاقبون فيكم ملائكة : شائعة في العامية المصرية ، ومع ذلك
فنحن لا نحب أن يعلمها التلاميذ ، وبستمعوا في كتاباتهم . وقد سقناها هنا لمجرد
الاستشهاد وتعزيز الرأي .

علامات الإعراب في الأسماء

الرأى فيها مختلف :

(١) — العلامات هي : —

في حالة الرفع ، الضمة ، وتكون ظاهرة فيما يظهر على آخره
حركات الإعراب ، ومقدرة فيما لا يظهر على آخره حركات الإعراب
في حالة النصب الفتحة وتكون ظاهرة فيما يظهر على آخره
حركات الإعراب ، ومقدرة فيما لا يظهر على آخره حركات الإعراب .
في حالة الجر الكسرة وتكون ظاهرة فيما يظهر على آخره
حركات الإعراب ، ومقدرة فيما لا يظهر على آخره حركات الإعراب
وكل ما عدا هذا يكون نائبا عن الضمة أو الفتحة أو الكسرة .
فالآلف في المثني ، والواو في جمع المذكر السالم ، والواو في الأسماء
الخمسة — تنوب عن الضمة .

والياء في المثني وجمع المذكر السالم ، والآلف في الأسماء الخمسة ،
والكسرة في جمع المؤنث السالم — تنوب عن الفتحة .

والياء في المثني وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة ، والفتحة
في الممنوع من التنوين — تنوب عن الكسرة .

(ب) — العلامات هي :

في حالة الرفع : الضمة ، وتكون ظاهرة فيما تظهر على آخره حركات الإعراب ، ومقدرة فيما لا تظهر على آخره حركات الإعراب والألف والنون في المثني ، والواو والنون في جمع المذكر السالم ، والضمة الممدودة في الأسماء الخمسة .

في حالة النصب : الفتحة ، وتكون ظاهرة فيما تظهر على آخره حركات الإعراب ، ومقدرة فيما لا تظهر على آخره حركات الإعراب ، والياء والنون في المثني وجمع المذكر السالم ، والفتحة الممدودة في الأسماء الخمسة ، والكسرة في جمع المؤنث السالم .

في حالة الجر : الكسرة ، وتكون ظاهرة فيما تظهر على آخره حركات الإعراب ، ما عدا الممنوع من الصرف فعلامته الفتحة ؛ ومقدرة فيما لا تظهر على آخره حركات الإعراب ، والياء والنون في المثني وجمع المذكر السالم ، والكسرة الممدودة في الأسماء الخمسة .

(ج) — العلامات هي :

في حالة الرفع : الضمة ، وتكون ظاهرة فيما تظهر على آخره حركات الإعراب ، ومقدرة فيما لا تظهر على آخره حركات الإعراب والألف في المثني ، والواو في جمع المذكر السالم والأسماء الخمسة .

في حالة النصب : الفتحة ، وتكون ظاهرة فيما تظهر على آخره حركات الإعراب ما عدا جمع المؤنث فعلامته الكسرة ، ومقدرة .

فما لا تظهر على آخره حركات الإعراب ، والياء في المثني وجمع المذكر السالم ، والآلف في الأسماء الخمسة .

في حالة الجر : الكسرة ، وتكون ظاهرة فيما تظهر على آخره حركات ما عدا الممنوع من التنوين فعلامته الفتحة ، ومقدرة فيما لا تظهر على آخره حركات الإعراب . والياء في المثني وجمع المذكر السالم والأسماء الخمسة .

تعليل :

لا نريد أن يعرف التلميذ علامات الإعراب : إلا في أبسط صورها وأيسرها ، وأقربها إلى عقله وتفكيره ، وأبعدا من التفسير والالتواء . مع الوفاء بالغرض المقصود . والعرب — كما قلنا من قبل — نطقوا بأساليبهم معربة صحيحة جارية على النهج الذي اعتادوا أن ينطقوه ، فلم يقدروا أن حركة قامت مقام حركة ، أو أن حرفا ناب عن حركة ؛ ولكنهم تكلموا فأفهموا ، وكفى . . .

ولذلك لا نرى مسوغا لأن نقول :

إن الآلف في المثني المرفوع قامت مقام الضمة ونابت عنها .
أو إن الواو في جمع المذكر السالم المرفوع قامت مقام الضمة ونابت عنها .

وما يقال في الآلف والواو يقال في غيرهما من الحروف التي

أقامها نحاة البصرة مقام الحركات ، وأناوبها عنها ؛ لما في ذلك من بلبلة لأفكار الناشئين ، ولأنه ليس شيئاً جوهرياً يترتب عليه أى أمر من الأمور المتصلة بالإعراب وبضبط الكلمات ؛ وكل علامة من هذه العلامات أصل في موضعه :

فالرفع علامته الضمة . وألف المثني ، وواو جمع المذكر السالم ، وواو الأسماء الخمسة ، وكذلك : للنصب علاماته ، وللجر علاماته ، كما قدمنا في قسم « ح » .

ولإذا كان الأخذ بهذا المذهب أيسر من المذهب الذى يرى أن يقوم حرف مقام حركة وينوب عنها — فهو من باب أولى أخف وأيسر من أن يقوم حرفان مقام حركة ، وينوبان عنها ، أو حركة مدت فأوجدت حرفين بعدها كما هو فى الأسماء الخمسة ، وهذا يجعل حركة الإعراب على الحرف الأول من الكلمة ؛ وهو عجيب (١) .
كما فى قسم « ب » .

(١) ذهب أبو عثمان المازنى إلى أن الباء التى فى « أبوك » حرف إعراب ، وإنما الواو والألف والياء نشأت عن إضباع الحركات . وقال ذلك لأنه لأن الباء تختلف عليها المركبات فى حالة الرفع والنصب والجر ، كما تختلف حركات الإعراب على سائر حروف الإعراب ، فدل على أن الباء حرف الإعراب ، وأن هذه الحركات — التى هى الضمة والفتحة والكسرة — حركات إعراب ، وإنما أشبهت فنشأت عنها هذه الحروف — التى هى الألف والواو والياء . . . الخ الإيضاح ج ١ ص ١٥ . للسألة الثانية وقال السيوطى فى كتاب مع الهوامع شرح جمع الجوامع . فى إعراب الأسماء الستة مذاهب . . . ثم ذكر اثني عشر مذهباً ، فليرجع إليها من يشاء فى الجزء الأول من الجمع ص ٣٨ ، ٣٩ .

والأخذ بهذا المبدأ الذي يقرر أن كل علامة من علامات الإعراب أصل في موضعها ، فلا هي قائمة مقام غيرها ، ولا هي نائبة — مجازاة لمذهب قديم ، قرره جمهور كبير من النحاة ، وأخذوا به .

قال ابن الأنباري في كتابه : الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (١) .

ذهب الكوفيون إلى أن الألف والواو والياء في الثنية والجمع بمنزلة الفتحة والضمة والكسرة في أنها إعراب ، وإليه ذهب أبو علي قطرب بن المستنير^(٢) ، .. وذهب البصريون إلى أنها حروف إعراب وذهب أبو الحسن الأخفش وأبو العباس المبرد وأبو عثمان المزني — إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب ، ولكنها تدل على الإعراب . وذهب أبو عمر الجرمي^(٣) إلى أن انقلابها هو الإعراب .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : الدليل على أنها إعراب كالحركات أنها تتغير كنغير الحركات . ألا ترى أنك تقول : قام الزيدان ، ورأيت الزيدتين ، ومررت بالزيدتين ، وذهب الزيدون

(١) المسألة الثالثة من مسائل الخلاف - ١ ص ١٩ .

(٢) هو أبو علي محمد بن المستنير ، نحوي أدب لنوى ، من أهل البصرة ، توفي سنة ٢٠٦ هـ .

(٣) الجرمي هو صالح بن إسحاق ، فقيه نحوي لنوى ، من أهل البصرة ، وسكن بغداد . توفي سنة ٢٢٥ هـ .

ورأيت الزيدين ، ومررت بالزيدين ، فتغير كثير الحركات . نحو .
قام زيد ، ورأيت زيدا . ومررت بزيدا ، وما أشبه ذلك . فلما تغيرت
كثير الحركات دل على أنها إعراب بمنزلة الحركات ؛ ولو كانت حروف
إعراب لما جاز أن تتغير ذواتها عن حالها ، لأن حروف الإعراب
لا تتغير ذواتها عن حالها ؛ فلما تغيرت الحركات دل على أنها بمنزلة
ولهذا سماها سيبويه حروف الإعراب لأنها الحروف التي أعرب
الاسم بها ؛ كما يقال في حركات الإعراب ، أى : الحركات التي أعرب
الاسم بها . والذي يدل على ذلك أنه جعل الألف في التثنية رفعاً ، فقال :
يكون في الرفع ألفاً ؛ وجعل الياء منها جراً ، فقال : ويكون في الجر
ياء مفتوحاً ما قبلها ؛ وجعل الياء أيضاً نصباً حملاً على الجر ، فقال . ويكون
في النصب كذلك .

وهكذا جعل الواو والياء في الجمع رفعاً وجراً ونصباً ، والرفع
والجر والنصب لا يكون إلا إعراباً ، فدل على أنها إعراب ،

متعلق الجار والمجرور والظرف

يقول النحاة :

لا بد من تعلق الظرف والجار والمجرور بالفعل . أو ما يشبهه ،
أو ما أول بما يشبهه ، أو ما يشير إلى معناه ؟ فإن لم يكن شيء من هذه
الأربعة موجودا قدر (١) .

ويتعلق الظرف والجار والمجرور بمحذوف في مواضع ثمانية —
أكثرها استعمالا ودورا ناعلى الألسنة ما تلتزم الصفة والحال، والصلة ،
والخبر ، ونشأ هذا التقدير من فرض العامل ، ولولا أنهم حفلوا بالعامل
لما احتاجوا إلى مقدر ، وبالرجوع إلى الأساليب العربية التي من هذا
النوع نجد أن فهمها بلفظها ووضعها للغوى لا يحتاج إلى هذا التقدير .
وقد أنكر بعض المتقدمين أن يقدرُوا لأنهم لم يجدوا إلى هذا التقدير
ضرورة . قال ابن مضاء (٢) .

وبما يجرى هذا الجرى من المضمرات التي لا يحوز إظهارها

(١) الأشياء والنظائر للسبوطى - ١ ص ٢٥٦ وأثبتة هذه الأربعة على الترتيب
أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم . وهو الذى فى السماء لله وفى الأرض لله . فلان
حاتم فى قومه .

(٢) الرد على النحاة ص ٩٩ .

ما يدعونه في المجرورات التي هي أخبار ، او صلات ، أو صفات ،
أو أحوال ؟ مثل زيد في الدار ، ورأيت الذي في الدار ، ومررت
برجل من قریش ، ورأى يزيد في الدار الهلال في السماء .

فیزعم النحويون أن قولنا ، في الدار متعلق بمحذوف ، تقديره
زيد مستقر في الدار ، والداعي لهم إلى ذلك ما وضعوه من أن المجرورات
لاذ لم تكن حروف الجر الداخلة عليها زائدة^(١) فلا بد لها من عامل يعمل
فيها ، إن لم يكن ظاهراً كقولنا : زيد قائم في الدار ، كان مضمراً ،
كقولنا زيد في الدار .

ولا شك أن هذا كله كلام تام مركب من اسمين دالين على معنيين
بينهما نسبة ، وتلك النسبة دلت عليها « في » ، ولا حاجة بنا إلى غير ذلك
وكذلك يقولون في : رأيت الذي في الدار — تقديره : رأيت الذي
استقر في الدار . وكذلك مررت برجل من قریش — تقديره :
كأن من قریش . وكذلك رأيت في الدار الهلال في السماء تقديره :
كأننا في السماء .

وهذا كله كلام تام لا يفتقر السامع له إلى زيادة كأن ولا مستقر
وإذا بطل العامل والعمل فلا شبهة تبقى لمن يدعي هذا الإضمار .

(١) كالياء في : وكفى باقة شهيدا . ومن في : هل من خالق غير الله ؟ لأنهم
لم يجعلوا للمجرور بحرف الجر الزائد متعلقا ، وجعل بعضهم مثل ذلك : رب وكاف
الاشبه ، وخلا ، وعدا ، وحاشا عند من يعتبرها حروف جر .

وقال ابن الانباري^(١) :

ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ ، نحو : زيد أمامك ، وعمرو وراءك ؛ وما أشبه ذلك .

وقال ابن يعيش^(٢) :

واعلم أنك لما حذف الخبر الذي هو استقر أو مستقر ، وأقمت الظرف مقامه — صار الظرف هو الخبر ، والمعاملة معه ، وهو مغاير المبتدأ في المعنى . ونقلت الضمير الذي كان في الاستقرار إلى الظرف ، وصار مرتفعاً بالظرف كما كان مرتفعاً بالاستقرار ، ثم حذف الاستقرار . وصار أصلاً مرفوضاً لا يجوز إظهاره للاستغناء عنه بالظرف .. وذهب الكوفيون إلى أنك إذا قلت : زيد عندك ، أو خلفك لم ينتصب عندك ، وخلفك — بإضمار فعل ولا بتقديره ، وإنما ينتصب بخلاف الأول ؛ لأنك إذا قلت : زيد أخوك — فزيد هو الآخر ... وإذا قلت : زيد خلفك فإن خلفك مخالف لزيد ؛ لأنه ليس إياه . فنصبناه بالخلاف .

وإن الذين يقدرّون للظرف والجار والمجرور متعلقاً يختلفون في المقدّر ، ولا يتفقون عليه^(٣) : أهو فعل أم مشتق ؟ أهو مستقر ، أم

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف . المسألة التاسعة والعشرون ص ١٣٧

(٢) شرح الفصل ١ ص ٩٠ .

(٣) شرح الفصل ١ ص ٩٠ .

« مستقر »^(١) ؛ ولكل وجهة . فما أغنانا عن الوقوع في هذا الخلاف ! وما أيسر أن يكون الطرف نفسه ، أو الجار والمجرور . نفسه هو الخبر ، أو النعت ، أو الحال ، أو الصلة ! وما دمنا ننتهي إلى أن الأسلوب مفهوم فهما صحيحاً ، وإلى أن بعض المتقدمين أجاز هذا — فإننا نقره ، ونفسر عليه .

ولسنا نجاري الكوفيين في أن الذي يعمل في الطرف هو الخلاف ؛ لأن الذي ألجأهم إلى هذا إنما هو تقدير العامل . والخلاف عامل عند الكوفيين اعتبروه في هذا الموضع وفي غيره .

وإذا كانت المسألة مسألة تقدير عامل يلتمسه النحويون ويختلفون فيه ، فهو حيناً مستقر ، وحيناً مستقر ، وحيناً خلاف ؛ ولا ييغون من وراء هذا إلا أن يطردوا قواعد قعدوها ، وفروضا فرضوها . فإننا نأخذ برأي ابن مضاء ، ولا نقدر .

وبعض النحويين لا يلجئون إلى تقدير محذوف إذا صح المعنى بدونه ؛ ولا يلجئون إلى التقدير كذلك إلا إذا كان المحذوف المراد تقديره يكثر وجوده في مثل الحالات التي يقدرون فيها ، فلا يصح عند هؤلاء مثلاً تقدير منادى في مثل : يا ليتني كنت معهم ؛ لأنهم لم يعتادوا ثبوته في محل ادعاء الحذف^(٢) .

(١) إن بعض الذين يقدرون التعلق اسماً « مستقراً » وكأننا « يحيطون هذا الخبر من قبيل المفردات لا من قبيل الجمل ، ومنهم ابن السراج .
(٢) يعتبرون « يا » في مثل هذا الكلام حرف تنبيه .

قال ابن مالك (١) .

ولأن الشيء إنما يجوز حذفه مع صحة المعنى بدونه إذا كان الموضع الذى ادعى فيه حذفه مستعملاً فيه ثبوته .

وقال فى موضع آخر (٢) :

... أن المدعى حذف شيء يصح المعنى بدونه — لا تصح دعواه حتى يكون موضع ادعاء الحذف صالحاً للثبوت : ويكون الثبوت مع ذلك أكثر من الحذف .

ومتعلق الطرف والجار والمجرور إذا كان كوناً عاماً لا يجوز ذكره عند النحويين ، وما لا يجوز ذكره ، ويفهم المعنى بدونه — لا يجوز تقديره .

(١) شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ص ٤ .

(٢) المرجع السابق ص ١٢ .

المقصور والممدود

ثنيتهما وجمعهما تصحيحا

المقصور : هو الذى حرف إعرابه ألف لازمة .

والممدود : هو الذى حرف إعرابه همزة قبلها ألف زائدة^(١) .

(١) — تثنية المقصور وهمزة :

١ — إذا كانت ألف المقصور رابعة فصاعدا قلبت ياء عند التثنية ،

مثل : حبلان ، مصطفىان ، مستدعيان^(٢) .

٢ — وإذا كانت ألف المقصور ثالثة نظر إياها ، فإن كان أصلها الياء

(١) الأشموني : باب المقصور والممدود > ٤ .

(٢) شذوذ روان قلب الألف واوا ، وهو مثنى مذرى تقديرا ؛ « والذروان

من القوس : اللوضعان اللذان يقع عليهما الوتر من أعلى وأسفل » وقهقران وخوزلان

بالحذف ، وقد أجازوه الكوفيون إذا طالت الكلمة وكثرت حروفها . « الإنصاف

في مسائل الخلاف . المسألة العاشرة بعد المائة . ص ٤٠٦ . وشرح الرضى على السكافية

> ٢ ص ١٧٤ » وكان القياس فيها جميعا : مذريان ، وقهقران ، وخوزلبان . والألف

الزائدة على ثلاثة تكون : واوية كألف الأعلى والمصطنى ، أو يائية كألف الرمى ،

أو زائدة لتأنيث كألف حلى ، أو زائدة للإلحاق كألف أرطى وحنطى ، أو زائدة

للتكثير ، كألف القبعثرى والكثثرى . شرح الرضى على الشافية > ٢ ص ١٧٤ .

قلبت ياء أيضا فقالوا في : فتى — فتيان ، قال تعالى : ودخل معه السجن
فتيان^(١) .

وإذا كان أصلها الواو قلبت واوا ، فقالوا في : عصا — عصوان ،
وفي : قفا — قفوان^(٢) ، لأنك تقول : عصوته بالعصا إذا ضربته ،
وتقول : قفوته إذا ابتعته من خلقه .

وإذا كان الاسم المقصور منتهياً بألف يمكن أن يقال إن أصلها
واو ، وإن أصلها ياء — جاز أن تقلب هذه الألف ياء باعتبار الياء
أصلاً ، وأن تقلب واوا باعتبار الواو أصلاً ؛ ومثلوا لذلك بكلمة :
رحى ، فهي يائية في لغة من قال : رحيت ؛ وهي واوية في لغة من قال :
رحوت^(٣) ؛ وعلى ذلك يجوز لمن يثنى أن يقول : رحيان ، ورحوان .
وكلاهما صحيح .

ولأن تمييز أصل الألف الثالثة ، ومعركة أنها واوية أو يائية —
ليس من الأمور الهينة على الكبار ، بله المبتدئين — رقى أن يقال :
تقلب ألف المقصور عند التثنية ياء .

لأن هذه الألف إما أن تكون رابعة فصاعداً ، وإما أن تكون

(١) شذ في حمى — حوان ، والأصل حيان لأن أصل ألفه ياء .

(٢) شذ في — رضا — رضبان والأصل رضوان ، لأنه من الرضوان .

(٣) يقال : رحيت بالرحى ، ورحوت — بمعنى طلعت بها .

ثالثة أصلها ياء ، وإما أن تكون ثالثة أصلها الياء في لغة ، والواو في لغة أخرى ؛ فقلبيها ياء في هذه الحالة صحيح .
أما الألف الثالثة التي أصلها واو يشبه لإجماع فلم ترد إلا في كلمات قليلة^(١) . لا تكاد تعدو :

- ١ — الشذا : الرائحة الذكية .
- ٢ — الشغا : اختلاف الأسنان في الطول والقصر ، والدخول والخروج .
- ٣ — الصلا : وسط الظهر من الإنسان ومن كل ذي أربع .
- ٤ — الطلا : الصغير من كل شيء ، أو هو ولد الظبية ساعة يولد .
- ٥ — العشا : سوء البصر بالليل والنهار ، يكون في الناس والدواب والإبل والطير ، أو هو ذهاب البصر . وقيل في معناه غير ذلك .
- ٦ — العصا : وهي معروفة .
- ٧ — القرا : وسط الظهر .
- ٨ — القنا : من الأنف ارتفاع في أعلاه بين القصبية والمارن من غير قبج .
- ٩ — القفا : وهو معروف .
- ١٠ — المها : بقر الوحش .

(١) مجلة المجمع اللغوي ١ ص ٣٧٧ .

فهذه عشر كلمات مقصورة ، ثلاثية الألف ، وواويتها ، وإذا
تصفحت المطولات من المعجمات وجدت بعضها غير مجمع على واوينة (١) ؛
فإذا قدرنا أنها كلها مجمع على واويتها أمكن حفظها . وقاب ألفها واوا
في الثانية ، وكل ألف في اسم مقصور بعد هذه العشر تقلب ياء ،
سواء أ كانت هذه الألف ثلاثة أم غير ثلاثة ، وسواء أ كانت الثالثة
يائية أم مشتركة بين اليائية والواوية .

قال ابن يعيش (٢) : فإن قيل : ففي « رحي » لغتان . يقال :
رحيت بالرحى ، ورحوت ، بالياء والواو — فلم قلتم « رحيان » ،
لا غير — قيل : الحكم في الثانية على الغالب الأكثر ، والأكثر
« رحيت » بالياء . قال الشاعر :

كأنا غدوة وبني أبينا — بحجب عنيزة رحيا مدير (٣)

ولسنا مع ابن يعيش في تغليب الأكثر ، لأن التغليب مسألة
اعتبارية ، قد يعترف بها قوم ، ولا يعترف بها آخرون ؛ وما قد
يراه فلان غالباً وكثيراً ، يراه غيره قليلاً غير غالب . وأيا كان الأمر
فإنه جائز أن تقلب الألف واوا ، أو ياء . ما دام قد روى اللفظ واوي

(١) قال صاحب اللسان : وقيل : القرا : وسط الظهر ، وثنيته قريان

وقروان ٢٠ ص ٣٦ .

(٢) ابن يعيش ص ٣ ص ١٤٦ .

(٣) البيت للهليل بن ربيعة ، أخى كليب . عنيزة : واد باليمامة . وفي البيت

رواية أخرى :

غداه كأننا وبني أبينا . . . بحجب عنيزة رحيا مدير

الألف في رواية ، ويأتيها في رواية أخرى . ويجوز أن تكون كل منهما لغة قبيلة .

ومع ذلك فما الذي يدعونا إلى حفظ هذه الأسماء العشرة ، وأكثرها لا نستعمله اليوم ، ولا أقل من أن مثاها لا يستعمل . فن الذي يكتب : قروان ، أو مهوان ، أو عشوان ، أو شغوان . . . وإذا جاز أن تصادفنا كلمة من هذه الكلمات مفردة في نص أدبي فإننا لا نستعمل أكثرها في كتاباتنا الآن . ومع ذلك فإنه ليس عسيرا أن نحفظ كلمات عشر ، وأن تجريها على نظام خاص في تثنيها ، وأن نطرد القاعدة بقلب ألف المقصور ياء عند التثنية فيما عدا هذه الكلمات المحدودة المحدودة .

ويساعد على ما ذهبنا إليه أن الكسائي أجاز تثنية رضى وعلاء من ذوات الواو المكسور الفاء ، أو المضمومها — بالياء ، فيقال : رضىان ، وعلاءان^(١) .

وإذا جمع المقصور جمع مذكر سالما حذفت ألفه ، وبقي الحرف الذي قبلها مفتوحا دلالة عليها^(٢) .

وإذا جمع جمع مؤنث سالما قلبت ألفه ياء إلا في الكلمات العشر

(١) الأشموني في باب تثنية المقصور والمدود - ٤ . وابن يعيش - ٤٠ ص ١٤٨ .

وشرح الرضى على السكافية - ٢ ص ١٧٤ .

(٢) قال ابن مالك :

واحذف من المقصور في جمع على . . . حد الثني ما به تكلا
والفتح أبى مشعرا بما حذف

التي سبق الحديث عنها عند التثنية ، أى يجرى فيه من التغيير ما جرى عليه عند التثنية .

(ب) — تهيئة الممدود وصححه :

الاسم الممدود — أى المعرب الذى آخره همزة قبلها ألف زائدة — همزته على أربعة أضرب :

١ — أصلية ، نحو : قراء ، ووضاء^(١)

٢ — مبدلة من أصل : واو أو ياء ، مثل : كساء ، أصل همزتها واو ؛ ورداء ، أصل همزتها ياء^(٢) .

٣ — زائدة للإلحاق ، مثل : علباء ، وحرباء ، وقوباء — ملحقة بسرداح ، وقرطاس ، وحملاق^(٣) .

٤ — زائدة للتأنيث ، مثل حمراء ، وصحراء ، وعشواء .

(١) يدل على أنها أصل ثبوتها في تصرفها من الفعل . تقول : قرأت في جميع تصاريفه ، وتوضأت في جميع تصاريفه . فتجد الهمزة موجودة دائماً . والقراء كوزن رمان — الناسك المتعبد أو الجيد القراءة . والوضاء بوزن رمان أيضاً الوضى الحسن الوجه .
(٢) كساء من كسايسكو ، ورداء من ردى يردى ، والاسم منهما الكسوة والرديّة . فليست الهمزة موجودة في الفعل ولا في الاسم ، وإنما هى حلت محل واو في كساء ، ومحل ياء في رداء .

(٣) الواقع أن الهمزة في كل من علباء وحرباء وقوباء — حلت محل ياء زيدت للإلحاق في كل من الكلمتين ؛ إذ الأصل : علباى وحرباى وقوباى . وقعت الياء طرفاً إثر أرب زائدة فقلبت همزة . والعلباء : عصبية في صفحة العنق ، وهما علباوان ، والجمع علباين . والحرباء : دويبة تتلون في الشمس ألواناً مختلفة ، والجمع حرباين . والقوباء : مرض جلدى معروف ، والجمع قُوب .

يرى بعض النحاة في تثنية الممدود ما يأتي :

١ — ما كانت همزته أصلية بقيت على حالها ، فنقول في : قراء ، ووضاء — قراءان ، ووضاءان .

ورأى بعضهم أنه يصح أن يقال : قراوان ، ووضاوان ؛ تشبيها لهمزتها بهمزة كساء ، ورداء — من حيث أن كلا منهما لام الكلمة ، فهي أصل غير زائدة .

٢ — ما كانت همزته مبدلة من أصل تبقى همزته بدون قلب ؛ فنقول في : كساء ورداء — كساءان ، ورداءان . ويجوز القلب فنقول : كساوان ورداوان^(١) ، تشبيها لها بهمزة حرباء في أن كلا منهما منقلبة عن أصل .

٣ — ما كانت همزته زائدة للإلحاق تبقى همزته على حالها ، فنقول في : علياء ، وحرباء — علياءان ، وحرباءان . ويجوز القلب فنقول : علياوان ، وحرباوان ، تشبيها لها بهمزة التانيث في أن كلا منهما زائدة .

٤ — ما كانت همزته زائدة للتانيث تقلب واوا أبداً ، فنقول في : صحراء ، وحمرأ ، وعشواء — صحراوان ، وحمرأوان ، وعشواوان^(٢) .

(١) وحكى اللسكاني عن العرب كسايان وردايان بالياء ، فصار فيه ثلاث لئات . وأجاز ذلك في باب حراء ، فقال : حراوان بالواو ، وحراءان بالهمزة ، وحرايان بالياء .

(٢) يرى السيرافي أنه إذا كان قبل الألف واو — وجب تصحيح الهمزة عند التثنية ؛ فلا يصح أن يثنى مثل عشواء — في رأيه — إلا على : بمشواين .

تعليق :

يتبين مما سبق ما يأتي : —

(أ) الهمزة الأصلية تبقى على حالها عند الثانية ، ويصح عند بعضهم أن تقلب واوا .

(ب) الهمزة المبدلة من أصل تبقى على حالها عند الثانية ، ويصح عند بعضهم أن تقلب واوا .

(ح) الهمزة الزائدة للإلحاق تبقى على حالها عند الثانية ، ويصح عند بعضهم أن تقلب واوا .

(د) الهمزة الزائدة للتأنيث تقلب واوا عند الثانية .

إذن ، كل اسم معرب آخره همزة — لغير التأنيث ، قبلها ألف زائدة — إذا أريد تثنيته جاز لك فيه وجهان :

(أ) أن تبقى الهمزة على حالها ، وتضيف إلى الاسم الألف والنون ، أو الياء والنون ، بحسب ما تقتضى حالة الإعراب ، أى تفعل عند تثنيته كما تفعل فى الاسم الصحيح الآخر .
(ب) وأن تقلب الهمزة واوا .

ويظهر من كلام النحاة أن الوجه الأول أقوى وأرجح وأشهر^(١) . فإذا كانت الهمزة للتأنيث قلبت واوا عند جمهور النحاة ؛ وحكى بعضهم جواز بقائها أو قلبها ياء عن بعض العرب .

(١) أنس سيديويه والأخفش ، وتبعهما غيرهما — على أن التصحيح مطلقاً أحسن ، إلا أن سيديويه ذكر أن القلب فى اللى للإلحاق أكثر منه فى المنقلة عن أصل مع اشتراكها فى القلة — شرح الأشموني على الألفية فى باب « كيفية تثنية المقصور والممدود وجهها تصحيحاً » الجزء الرابع من حاشية الصبان .

فإذا أردنا بعد هذا أن نطرد الباب على وضع واحد جاز ؛ بمعنى أننا إذا قلنا : إن همزة الممدود : أصلية كانت ، أو ملحقة ، أو منقلبة ، أو للتأنيث — تبقى عند التثنية على حالها — كان كلامنا صحيحاً ، ولا يخالف ما ورد عن العرب .

وكذلك إذا قلنا : إن همزة الممدود : أصلية كانت ، أو ملحقة ، أو منقلبة ، أو للتأنيث تقلب عند التثنية واواً — كان كلامنا صحيحاً ، ولا يخالف ما ورد عند العرب .

ولسكن استقرار النصوص الأدبية الواردة عن العرب — يجعلنا نأخذ بالأكثر شيوعاً عند العرب ، ونقرر القاعدة الآتية .

إذا أريد تثنية الممدود بقيت همزته على حالها ، فلا تغير ؛ ما لم تكن للتأنيث فإنها تقلب واواً .

وبذلك نجمع تلاميذنا على قاعدة واحدة صحيحة ، ونبعد بهم عما يبلبل أفكارهم من ذكر الأوجه المختلفة ، فإن ذكرها يضلل التلميذ (١) .

وإذا جمع المدود جمع تصحيح للذكور أو للإناث — عوملت همزته معاملةً في التثنية .

(١) ألا ترى أن بعض النحاة لم يكتفوا بجواز إبقاء الهمزة أو قلبها واواً أو ياء عند التثنية ، بل زادوا أنه إذا طالت الكلمة جاز حذف الحرفين الآخرين ، فقالوا في : قاسماء ، وناقفاء ، وعاشوراء ، وحائباء — قاسمان ، وناققان ، وعاشوران ، وحائبان ؟ — الإصناف في مسائل الخلاف . المسألة العاشرة بعد المائة ص ٤٠٦ . ويشبه هذا ما تقدم ذكره في تثنية المقصور وجمعه — صفحة ٨٤

الاسم الى اقع بعد « لا » التي لنفى الجنس

- ١ - لا ، التي لنفى الجنس هي التي قصد بها التنصيص على استغراق النفي للجنس كله ^(١) ويراد بها نفي حكم الخبر عن الجنس ^(٢) .
- ٢ - الاسم الذى بعد لا ، يكون نكرة ^(٣) .
- ٣ - وحكم اسم لا ، أن يكون منصوباً سواء أ كان مضافاً ، أم شيئاً بالمضاف ، أم مفرداً وكنا نعلم تلاميذنا أن اسم لا ، يكون

(١) ابن عقيل .

(٢) حاشية الحضري على ابن عقيل ج ١ ص ١١ . وتسمى "لا" التبرئة ؛ لأنها تدل على تبرئة الجنس من مدلول الخبر .

(٣) يكون ما بعدها نكرة ، سواء أ كان مسنداً إليه أم مستنداً ، وسواء أ كان مفرداً أم مكرراً ، وما ورد معرفة يؤول ؛ نحو : قضية ولا أباحس لها . إذ لتأويل : قضية ولا مسمى بهذا الاسم لها ، أو قضية ولا فيصل لها . وتأولوا كذلك : لا هيثم الليلة للمطى . وقول الشاعر :

أرى الحاجات عند أبي خبيب . . . تكيدن ، ولا أمية بالبلاد
وقول الآخر :

هي الدار إذ هي لأهلك جيرة . . . لبال لا أمثالهن لياليا
وقولهم : لا بصرة لكم .
قال ابن مالك :

عمل إن اجعل الالف نكرة . . . مفردة جاءتك أو مكررة

منصوباً تارة ، ومبنيّاً على ما ينصب به تارة أخرى : فيكون منصوباً إذا كان مضافاً أو شبيهاً بالمضاف .

ويكون مبنيّاً على ما ينصب به إذا كان مفرداً ، والمفرد هنا مالم يس مضافاً ولا شبيهاً بالمضاف .

وفي هذا بليلة للتلاميذ ، وتفسير عليهم من ناحيتين :

الناحية الأولى : أننا فرقنا في الإعراب بين أسلوبين دلا على معنى واحد — وهو استغراق النفي للجنس — فجعلنا الأسلوب معرباً تارة ، ومبنيّاً تارة أخرى ، مع أنه لا فرق بينهما في اللفظ ، ولم يحدث أكثر من أن المفرد لم يأت منونا ، بل حذف منه التنوين إذا كان في الأصل منونا .

الناحية الثانية : أننا نأق باصطلاح « المفرد » ونجعل له معنى خاصاً ، في حين أن التلاميذ يعرفون منذ بدءوا يتعلمون أن المفرد هو مالم يس مثنى ولا جمعا ، فإذا جئنا هنا وقلنا لهم : إن المفرد مالم يس مضافاً ، ولا شبيهاً بالمضاف — أوقعناهم في حيرة ، وخاصة أنه ليس سهلاً عليهم أن يدركوا معنى الشبيه بالمضاف .

ولنا في جعل الاسم الواقع بعد « لا » منصوباً مطلقاً — ما يغنينا عن هذا الكلام الكثير الذي يلبس على التلاميذ .

ونحن إذ نقول ذلك نعتمد على كلام المتقدمين وهذه آراؤهم :

١ — ذهب الكوفيون والزجاج إلى أن «رجل» في قولك :
لا رجل معرب ، وأن فتحته فتحة إعراب لا فتحة بناء — وذهب
المبرد إلى أن مسليين^(١) ومسلمين معربان^(٢)

٢ — ذهب الكوفيون إلى أن الاسم المفرد النكرة المنقى بلا —
معرب منصوب بها نحو : لا رجل في الدار . . .
وعلموا لذلك بعلم كثيرة منها :

(أ) لأنه اكتفى بها من الفعل ، لأن التقدير في قولك : لا رجل
في الدار ، لا أجد رجلا في الدار . . . كما تقول : «إن قمتُ ، وإن
لا فلا ، أى وإن لا تقم فلا أقوم .

(ب) إنه من شأنه النكرة أن يكون خبرها قبلها ، فلما جاءت
النكرة بعد «لا» وقبل الخبر — نصبوا النكرة من غير تنوين^(٣)

(ح) معنى الأسلوب بعد «لا» نقيض معناه بعد «إن» ؛ لأن
«لا» للنفي وإن للإثبات ؛ والشئ يحمل على ضده ، كما يحمل
على نظيره ، وقد نصب الاسم بعد «إن» فهو ينصب بعد

(١) أى في قولك : لا مسلمين لك ، ولا مسلمين لزيد .

(٢) ابن عقيل ، باب لا النافية للجنس

(٣) وليس في ترك التنوين شبهة ، أو إضغاف للذهب ؛ فقد جوز البنداديون
ترك تنوين الشبيه بالمضاف حملا على المضاف . وقد جاء في الحديث : لا مانع لما
أعطيت ، ولا معطى لما منعت — من غير تنوين ما بعد لا حاشية الصبان على الأشموني
في باب «لا» التي لنفي الجنس .

« لا ، وإن كان منونا بعد الأولى ، وغير منون بعد الثانية (١) .

٣ — واعلم أنه قد ذهب الكوفيون وأبو إسحاق الزجاج وجماعة من البصريين — إلى أن حركة لا رجل ، ولا غلام — حركة إعراب واحتجوا لذلك بقولهم : لا رجل وغلاما عندك بالعطف على اللفظ فلو لا أنه معرب لم يجز العطف عليه ؛ لأن حركة البناء لا يعطف عليها (٢) .

٤ — قال سيبويه :

اعلم أنك إذا وصفت المنقى : فإن شئت نونت صفة المنقى — وهو أكثر في الكلام ؛ وإن شئت لم تنون . وذلك قولك : لا غلام ظريفا لك ، ولا غلام ظريف لك . فأما الذين نونوا فإنهم جعلوا الاسم ولا بمنزلة اسم واحد ، وجعلوا صفة المنصوب في هذا الموضع بمنزلته في غير المنقى . وأما الذين قالوا : لا غلام ظريف لك — فإنهم جعلوا الموصوف والوصف بمنزلة اسم واحد .

فإذا قلت : لا غلام ظريفا عاقلا لك . فأنت في الوصف الأول بالخيار ، ولا يكون الثاني إلا منونا (٣) .

(١) الانصاف في مسئل الخلاف — المسألة الثالثة والخمسون

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ١٥ ص ١٠٦ .

(٣) الكتاب ١٥ ص ٣٥١ .

٥ — وقال سيديويه أيضاً : و « لا ، تعمل فيما بعدها ، فتنصبه بغير تنوين... وإنما ترك التنوين في معمولها لأنها جعلت وما عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر . وأوّل الزجاج ذلك بأنه « معرب » ، لكنه مع كونه معرباً مركب مع عامله ، لا ينفصل عنه ، كما لا ينفصل عشر عن خمسة ؛ فحذف التنوين مع كونه معرباً لتثاقله بتركيبه مع عامله ^(١) .

٦ — وذهب المبرد إلى أنهما معربان ^(٢) . يقصد بذلك المثني ، والمجموع جمع سلامة إذا دخلت عليهما لا النافية للجنس ، وكأنه مفردين ؛ كما في قول الشاعر :

تعزّ فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد المنون تتابع
وقول الآخر :

يحشر الناس لا بنين ولا آباء إلا وقد عنتهم شئون
وعلل المبرد إعرابهما ببعدهما بالتثنية والجمع عن مشابهة الحرف ^(٣) .
ولأن النون كالتنوين الذي هو دليل الإعراب... ولأن المثني والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه ، مضارع للمضاف ؛ فيجب النصب ^(٤) .

٧ — والفتحة في : لا رجل ، عند الزجاج والسيرافي — إعرابية ^(٥)

(١) شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ٢٥٥ .

(٢) شرح الأشموني لألفية ابن مالك .

(٣) حاشية الصبان على الأشموني .

(٤) شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ٢٥٦ .

(٥) شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ٢٥٥ .

تعليق :

١ — فتحة « رجل » ، في : لا رجل في الدار — فتحة إعراب .

قال بذلك :

(١) الكوفيون ، وروى مذهبهم : ابن عقيل ، وحاشية الخضرى
على ابن عقيل ، وابن الأنبارى في كتابه الإنصاف ، وابن يعيش
في شرح المفصل ، وسيبويه في الكتاب ، والرضى في شرحه الكافية .
(ب) أبو إسحاق الزجاج ، وهو تلميذ المبرد . وروى ذلك ابن عقيل
وابن يعيش في شرح المفصل .

(ح) السيرافى ، وروى ذلك الرضى في شرحه على الكافية .

(د) جماعة من البصريين ولم يذكروا أسماءهم . وروى ذلك
ابن يعيش في شرحه المفصل .

٢ — المثني والمجموع جمع مذكر سالما إذا وقع مفردا بعد « لا » ،
يكون معربا . قال بذلك المبرد ، وروى مذهبه : الأشمونى في شرحه
لألفية ابن مالك ، والصبان في حاشيته على شرح الأشمونى ، والرضى
في شرحه على الكافية .

والمراجع الأخرى غير هذه تتكلم كلاما عاما ، وإذا كان تمثيلها
مقتصرا على المعرب بالحركات دون الحروف ، فإنه لا ينبغي أن يدخل
في ذلك ما هو مثني ، أو مجموع جمع سلامة ، نحو : لا مسلمين لك ،
ولا مسلمين لزيد ، كما قدمنا .

قد ينون اسم دلاء المفرد أحيانا ، وقد ورد من ذلك قول الشاعر :

لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الخرق على الراقع^(١)
وقول الآخر :

ولا أب وابناً مثل مروان وابنه إذا هو بالجود ارتدى وتأزرا^(٢)
ونظيره أن ما هو شبيه بالمضاف « وهو معرب » أتى من غير
تنوين أحياناً . ومنه ما جاء في الحديث : . . . لا مانع لما أعطيت ،
ولا معطى لما منعت .

وعلى الرغم من تأويلات النحاة المبسوطة في الكتب فإن من
هذا النوع قوله تعالى : لا عاصم اليوم من أمر الله . وقوله : لا تريب
عليكم اليوم . وقوله : لا بشرى^(٣) يومئذ للمجرمين .

ومن العجيب أنهم لعدم ظهور الحركة في مثل : لا بشرى يومئذ

(١) البيت لأنس بن العباس السلمي ، يصف فيه ما وصل إليه من بؤس وشقاء
جعل الناس ينفرون منه ، وينأون عنه ، حتى القريب ، وحتى الصديق . ودل على
سوء حاله بذكر المثل : اتسع الخرق على الراقع . أى إن الحالة بلغت من السوء حدا
يعجز عن مداواته أى علاج من أى معالج .

(٢) يمدح الشاعر بهذا البيت مروان بن الحسك وابنه ، وهما من خلفاء بني أمية .

(٣) يقول النحاة في قوله تعالى : لا عاصم اليوم من أمر الله : الجار والمجرور
« من أمر الله » هو الخبر ، ويتعلق بمحذوف . والظرف « اليوم » متعلق بما تعلق
به الخبر . وخبر من هذا وأقرب إلى العقل أن الظرف « اليوم » من تمام المسند إليه
« عاصم » فيكون المسند إليه من قبيل الشبيه بالمضاف الذى جاء غير منون . ومثل
هذا يقال : في المثاليين الأخيرين : فالجار والمجرور في : لا تريب عليكم اليوم — من تمام
المسند إليه ، والظرف هو المسند . والظرف في : لا بشرى يومئذ للمجرمين — متصل
بالمسند إليه ، والجار والمجرور هو المسند .

للجرمين — يتأولونها بوجهين ، فيقولون : يحتمل أن يكون من قبيل لارجل في الدار ، ويكون الظرف متعلقا بالجار والمجرور وقد تقدم عليه — والجار والمجرور في موضع الخبر ، ويكون بشرى مبنيا مع « لا » . ويحتمل أن يكون من قبيل : لا خيرا من زيد ، ويكون الظرف متعلقا ببشرى ، ويكون بشرى منصوبا في تقدير المنون ، إلا أنه لا ينصرف لمكان ألف التانيث المقصورة (١) .

ولو أن المسند إليه في هذه الأساليب ورد مرفوعا لكان للنحاة فيه مخرج ، ... بل ولو أنه ورد مجرورا لكان لهم فيه مخرج ١٠٠ فتأمل . ويقولون : إن الظرف بعد المنفى لا يتعلق بالمنفى ، وإلا كان مضارعا للمضاف ، فانتصب (٢) .

ويتبين من ذلك أنهم منعوا تعليق الظرف في : لا تثريب عليكم اليوم — بالمسند إليه ، حتى لا يكون مضارعا للمضاف ، فيقتضى ذلك أن يكون منصوبا لا مبنيا .

وبعد ذلك ترى البغداديين لا يمنعون أن يكون الظرف والجار والمجرور في هذه الأمثلة من صلة المنفى .

بل ذهب ابن مالك إلى أن هذه الأمثلة التي وردت في القرآن

(١) ابن يعيش ٢ ص ١٠٠ .

(٢) شرح الرضى على الكافية ١ ص ٢٥٧ .

الكريم من قبيل الشبيه بالمضاف المعرب ، ولكنه انتزع منه تنوينه تشبيها له بالمضاف (١) .

ولا داعى إلى تأويل ما ورد منونا من الأول ، وما ورد غير منون من الثانى ؛ لأن محاولة ذلك جعلت النحاة يرتكبون شططا فى التخريج ، مع أن الأسلوب واضح ومفهوم ، نوّن أو لم يُنَوّن .

ونتهى من هذا إلى أن أسلوب دلا ، النافية للجنس ليس فى حاجة إلى تخريجات النحاة ، ولا داعى إلى جعل بعضه معربا وبعضه مبنيًا ؛ لأن هذا لا يزيد المسألة إلا تعقيدا ، ولا يفيد التليذ إلا ارتباكا ، ولا يزيده إلا نفورا من اللغة ، ولذلك نقول :

اسم لا النافية للجنس منصوب مطلقا .

فلا داعى لتقسيمه إلى مضاف وشبيه بالمضاف ومفرد .

(١) شرح الرضى على الكافية ١٢ ص ٢٥٧ .

المنادى

— ١ —

١ — المنادى يظهر نصبه إذا كان مضافاً ، نحو : يا عبد الله ،
يا رجل سوء .

أو شديداً به ، نحو : يا خيراً من زيد ، ونحو قوله :

فيا موقداً ناراً لغيرك ضوءها .

أو نكرة غير مقصودة ، كقول الأعشى : يا رجلاً ، خذ بيدي .
ونحو قوله .

ويا حاطباً ، في جبل غيرك تحطب^(١) .

ويبنى العلم المفرد ، وشبهه ، والنكرة المقصودة — على ما يرفع
به لفظاً ، وهو الضمة في المفرد ، والجمع المكسر ، وجمع المؤنث
السالم ، نحو : يا زيد ، يا رجل ، يا رجال ، يا هندات ، والآل في
المثنى ، نحو : يا زيدان ، والواو في جمع المذكر السالم ، نحو : يا زيدون
أو تقديرأ في المقصور ، نحو : يا موسى ، والمنقوص ، نحو : يا قاضي
وما كان مبنياً قبل النداء نحو : يا سيدي ، ويا حذام ، ويا خمسة

(١) هذا المثال والمثال السابق بيت واحد ، هو :

فيا موقداً ناراً ، لغيرك ضوءها ويا حاطباً ، في جبل غيرك تحطب

وهذا البيت للكميت بن زيد . تمثل به جعفر بن محمد العلوي حين كتب
له أبو سلمة الخلال يعرض عليه أن يحمل أمانة الخلافة فرفض — الوزراء العباسيون
للمؤلف ص ٨١ .

عشر ، ويا برق نجره^(١)

هذا هو المعروف في إعراب المنادى عند جمهور النحاة ، وورد في جميع كتب المتقدمين مع خلاف في التعبير أو في التمثيل .
ونلاحظ هنا أننا نربك التليذ حينما نعلمه أن المنادى يكون معرباً أحياناً ، ومبنيّاً أحياناً ؛ وهو في حالة إعرابه يكون منصوباً ، وفي حالة بنائه يكون مبنيّاً على ما يرفع به ، ويكون في محل نصب . وهذه أمور اقتضتها الصنعة النحوية ؛ لأن النحاة فرضوا أن المنادى مفعول به ، بل جعلوه من أقسام المفعول به . ألا ترى أنهم يقولون : ومنه — أى من المفعول به — المنادى . . ١ .

ولأنهم جعلوه من أقسام المفعول به ، والمفعول به يقع بعد فعل متعد ، والمنادى لم يسبقه فعل متعد — قدروا له فعلاً ، وجعلوه لازم الإضمار ، ثم ذكروا أنه أضمر لأسباب ، منها :

(أ) الاستغناء بظهور معناه .

(ب) قصد الإنشاء ، وإظهار الفعل يوم الإخبار .

(ج) كثرة الاستعمال .

(د) التعويض عنه بحرف النداء .

ولم يجمع النحاة على تقدير الفعل ، فرأى بعضهم أن عامل النصب معنوى ، وهو القصد ؛ ورأى آخرون أن الاسم نصب بحرف النداء

(١) هم الهوامع شرح جم الجوامع ١٥ ص ١٧٢ ، شرح الرضى على الكافية

ورأى غير هؤلاء وأولئك أن حروف النداء أسماء أفعال فليس هناك فعل مقدر... وهم في هذا الاختلاف الطويل العريض يقدرعون عوامل ، ويختلفون في التقدير والتأويل والتفسير .

والمسألة أبسر من كل ما ذهب إليه النحاة ، ولا تشمل كل هذا الخلاف ، ولا تضطرنا إلى أن نوقع تلاميذنا الناشئين في الحرج ، ونبيل أفسكارهم بما لا يفيدهم ، ويكفي أن يعرف التلاميذ أن الاسم لأواقع بعد حرف النداء .

(أ) إذا كان مضافا نصب^(١) ، مثل : يا عبدَ الرحيم ، يا أبا بكر

(ب) إذا كان شبيها بالمضاف نصب ، مثل :

فيارا كبا ، إمّا عرضتَ فبِالسَّغْنِ ندا ماى من نجران أن لا تلاقيا

(ح) إذا كان معرفة غير مضاف رفع من غير تنوين^(٢) ، نحو :

يا آدمُ ، اسكن أنت وزوجك الجنة . يا نوحُ ، اهبط بسلام منا .
يا جبالُ ، أوّبي معه .

(١) وتكون علامة النصب فتحة في الاسم المفرد الذى تظهر على آخره حركات الإعراب ، أو كسرة في جمع المؤنث السالم ، أو ألفا في الأسماء الخمسة ، أو ياء في المثنى وجمع المذكر السالم.

(٢) فتكون علامة الرفع ضمة واحدة في الاسم المفرد الذى تظهر على آخره حركات الإعراب ، وألفا في المثنى ، وواوا في جمع المذكر السالم . وأصحاب هذا المذهب يقولون : إنه رفع بغير تنوين ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برفع صحيح فَرَقَ .

ولنا في آراء المتقدمين ما يجعلنا نختار هذا المذهب ، ونعلمه
لتلاميذنا . وهذه آراؤهم :

١ - زعم الرياشي أنهما معربان^(١) ، وأن الضمة إعراب لا بناء ،
ونقله ابن الأنباري عن الكوفيين^(٢) .

٢ - وقال الكسائي : المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن
العوامل اللفظية . ولا يعنى أن التجرد فيه عامل الرفع - كما قال
بعضهم في المبتدأ - بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى ،
فلا بد فيه من الإعراب ، ثم إنا لو جردناه لشابه المضاف إلى ياء
المستكلم إذا حذف الياء ، ولو فتحناه لشابه غير المنصرف ، فرفعناه
ولم ننونه ، ليسكون فرقاً بينه وبين ما رفع بعامل رافع . ولا يعترض
عليه بالمبتدأ ، فإن العامل فيه عنده هو الخبر^(٣) .

٣ - ذهب الكوفيون إلى أن المنادى المعرف المفرد معرب
مرفوع بغير تنوين ... أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا
ذلك لأننا وجدناه لا معرب له يصحبه من رافع ولا ناصب ولا خافض
ووجدناه مفعول المعنى ؛ فلم نخفضه لئلا يشبه المضاف ، ولم ننصبه لئلا

(١) يرجع الضمير في « أنهما » إلى العلم المفرد والنكرة المقصودة ،
وهما المذكوران في كلام سابق .

(٢) معجم الهوامع ج ١ ص ١٧٢ . وقال السيوطي : زعم الرياشي - لأنه لا يأخذ برأيه

(٣) شرح الرضى على الكافية ج ١ ص ١٤٠ .

يشبه ما لا ينصرف ، فرفعناه بغير تنوين ؛ ليكون بينه وبين ما هو مرفوع برفع صحيح فرق . فأما المضاف فنصبناه ، لأننا وجدنا أكثر الكلام منصوباً فحملناه على وجه من النصب ؛ لأنه أكثر استعمالاً من غيره^(١) .

نعلق :

يتبين من هذا أن الكوفيين يعربون المنادى المفرد المعرفة ويجعلونه مرفوعاً بضمة واحدة^(٢) وأخذنا بمذهبهم أيسر على التلاميذ وأبعد بهم عن تعليمهم شيئاً يبلبل خواطرهم ولا جدوى وراءه .

قد يعترض معترض بأن التليذ يقع في الحرج حينما يُتْبَسَع المنادى المعرفة المفرد ، أى المنادى المرفوع . فكيف تضبط التابع . والحق أنه ليس في هذا حرج ؛ لأننا نتبع المنادى بمفرد أو بمضاف فيه أل ، أو بمضاف خال من أل .

فإذا أتبعناه مفرداً أو مضافاً فيه أل - كان التابع مرفوعاً .
فنقول : يا زيد الظريف ، برفع كلمة الظريف الواقعة نعتاً ، وليس التليذ في حاجة إلى أن يعرف أنه يجوز أن يكون مرفوعاً على

(١) الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، للسائلة الخامسة والأربعون .

(٢) يجوز بعضهم نصب المنادى المعرفة إذا وصف بمفرد أو بمجمله أو بظرف ، وجعلوا منه قوله صلى الله عليه وسلم في سجوده : يا عظيم يرجى لسكل عظيم . وكذلك قول الشاعر : أداراً بمحزوى ، هجت للعين عبرة .
ونسبوا جواز ذلك للفراء ، ونقله عن ابن مالك في التسهيل .

اللفظ ، ومنصوباً على المحل . ونقول : يازيدُ الحسنُ الوجه . برفع الحسن . ومنه : يا حَكَم الوارث عن عبد الملك .

وتقول : يا تميمُ أجمعون . بالرفع في التوكيد كما رفعت في الصفة .
وتقول : يا عمرو والحارث . بالرفع في المعطوف .

وليس معنى اختيارنا الرفع أن النصب خطأ ، وإنما هو وجه ، ونحن نعلم التلاميذ الناشئين وجهاً واحداً ، وتتلس أيسر وجوه الإعراب ، وأقر بهامشاً كلة للأملوب . واختيار الرفع في هذا الموضوع يرجحه عندنا أنه اختيار الخليل وسيبويه والمازني في مثل : يازيد والحارث^(١) .

وإذا أتبعنا المنادى مضافاً خالياً من ال — وجب أن يكون التابع منصوباً على أن كلا من التابع والمتبوع منادى مستقل ، ذكر حرف النداء في الأول ، وحذف من الثاني .

فإذا قلت : يازيد ذا الخيل — كانت كلمة زيد ، منادى مرفوعاً بالضمّة ، وكانت كلمة ذاء ، منادى منصوباً بالآلف من الأسماء الخمسة ، وكانت كلمة الخيل مضافاً إليه . ومنه قول الشاعر :

أزِيدُ ، أخا ورَقَاء ، إن كنتَ ثائراً

فقد عَرَضْتُ أحناءُ حق فيخاصم^(٢)

(١) شرح المفصل لابن يعيش ج ٢ ص ٣ .

(٢) ورقاء : حى من قبس - ثائراً : طالباً ثأراً . أحناء : جوانب ، واحدها حِنْو

فكأن الشاعر قال : يا زيد ، ثم سكت سكتة خفيفة ، وقال :
يا أخا ورقاء ... فرفع في الأول لأنه علم مفرد ، ونصب في الثاني
لأنه مضاف .

ومثل ذلك قولك : يا بشر ، صاحب عمرو . ويا غلام ، أبا عبد الله ،
ويا زيد ، وعبد الله .

والمتقدمون لم يروا فيه إعادة حرف النداء في التابع المضاف ؛
ولكنهم جعلوه نعتاً أو عطفاً أو بدلاً أو توكيداً ، ونصبوه
لتبحيته محل المنادى المعرفة ، والتمسوا لذلك عللاً اختلفت باختلاف
نوع التابع ؛ فلتابع النعت علة ؛ وللتابع البدل علة أخرى .. وهكذا
ومن عجيب أن علة التابع البدل يقولون فيها : والبدل عبرته أن
يحل محل الأول ؛ وأنت لو أحللته محل الأول ، وأوليته حرف النداء
وهو مضاف لم يكن إلا نصبا .

وعلة التابع المعطوف يقولون فيها : وكذلك إذا عطفت على
المنادى المفرد مضافاً لم يكن إلا نصباً ، نحو : يا زيد وعبد الله ؛ لأن
المعطوف شريك المعطوف عليه . فكما أن الأول إذا كان مضافاً لم
يكن إلا منصوباً . فكذلك الثاني (١) .

وخير من هذا كله ، وأيسر على التلاميذ ، وأقرب إلى العقل —
ألا يكون المضاف الذي يلي المنادى تابعاً ، فليس هو نعتاً ، ولا بدلاً ..

(١) شرح الفصل لابن يعيش ٢٠ ص ٤ .

ولأنما هو منادى آخر ، حذف منه حرف النداء . وهذا التخريج أقرب إلى طبيعة اللغات ، وإلى طبيعة العقل ، وإلى ما درج عليه الناس في التخاطب والتفاهم ، فاللسان حين يمثل هذه الأساليب يجرى عليه حرف النداء الثانى من غير تكلف . فأنت تقول : يا محمد ، يا بن على ، ويا على يا صاحب الكتاب .. وهكذا . وبما ورد فى الأساليب العربية القديمة قول الشاعر :

يا مُرُّ يا بنِ واقِـع يا أُنْتَا
أَنْتَ الذى طَلَّـمْتَ عَـامَ جُـعْـمَتَا
حَتَّى إِذَا اصْطَبَحْتَـ وَاغْتَبَقْتَـ
أَقْبَلْتَ مَعْتَاداً لِمَا تَرَكْتَا
قَدْ أَحْسَنَ اللهُ وَقَدْ أَسَانَا

وحذف حرف النداء والاقتصار على المنادى مألوف فى الأساليب حتى إذا لم يقم عليه دليل إلا مقتضى الحال ؛ ومنه قوله تعالى : يوسف أعرض عن هذا . وفى هذه الأساليب دليل حذف حرف النداء مقتضى الحال ، مضافاً إليه منادى سابق مذكور معه حرف النداء . وهو واضح ومفهوم فيما يعتبره النحاة نعتاً ، أو بدلاً ، أو عطفاً .
فحين تقول : يا زيد ، أخا ورقاء — كأنك قلت : يا زيد ، يا أخا ورقاء .

وحين تقول . يا بشر ، صاحب عمرو — كأنك قلت : يا بشر ،
يا صاحب عمرو .

وحين تقول : يا زيد ، وعبد الله — كأنك قلت : يا زيد ، ويعبد الله
أما التابع إذا كان توكيداً على رأى النحاة مثل : ياتيم كلكم .
ومثل : يا زيد نفسه — فإن لنا فيه تخريجين .

التخريج الأول : كلكم ، ونفسه — تكملة مؤكدة لمحذوف ، فكأنه
قال : ياتيم ، أنا ديكم كلكم ، ويا زيد ، أنا ديه نفسه . وهذا النوع أسلوب
قليل الاستعمال ، وقلما يصادفنا في الأساليب العربية الفصيحة ، وتخرجه
على هذا النحو يسير واضح .

التخريج الثانى : كلكم ، ونفسه — تقدّر حرف نداء قبل كل
منهما كما قدرت في الأساليب الثلاثة السابقة ؛ فكأن الأصل . يا زيد ،
يا نفس زيد . وياتيم ، يا كلّ تيم ؛ ثم حذف الاسم الظاهر ، وحل
ضميره محله اكتفاء بالظاهر في المنادى الأول . ونرى الأخذ بهذا
التوجيه حتى تطرد التوابع كلها على وجه واحد ، وهو أن تابع
المنادى المضاف أياً كان نوعه : نعتاً أو بدلاً أو معطوفاً أو توكيداً —
يكون منصوباً على أنه منادى حذف منه حرف النداء .

إذا كان الاسم المراد نداؤه فيه دال ، فلك في ندائه ثلاث طرق :
الطريق الأول : أن تأتي قبله بكلمة « أى » ، إذا كان المنادى
مذكراً ، وبكلمة « آية » ، إذا كان المنادى مؤنثاً . فتقول : يا أيها الرجل
ويايتها المرأة .

الطريق الثانى : أن تأتي قبله بكلمة « هذا » ، إذا كان المنادى
مذكراً ، وبكلمة « هذه » ، إذا كان المنادى مؤنثاً . فتقول : يا هذا
الرجل ، يا هذه المرأة^(١) ، ومنه قول الشاعر :

يا صاح ، يا ذا الضامر العنس
والرحل والأقتاب والجلس^(٢)

(١) الفرق بين « أى » و « هذا » أن « أيا » لا تتغير مع المنادى في إفراده وتثنيته
وجمعه ؛ فتقول : يا أيها الرجل ، ويا أيها الرجلان . ويا أيها المرأة ، ويايتها
المرأتان ، ويايتها النساء .

أما « هذا » فتتغير مع المنادى في إفراده وتثنيته وجمعه ؛ فتقول : يا هذا الرجل ،
ويا هذان الرجلان ، ويا هؤلاء الرجال ؛ ويا هذه المرأة ، ويا هاتان المرأتان ، ويا هؤلاء
النساء . ولذلك كانت « أى » أوغل في الإبهام من اسم الإشارة وحده ، فيقال :
يا هذا ، ويا هذان ، ويا هؤلاء . ولا يجوز أبداً أن ينادى « أى » وحده ؛ لأنك
لا تفهم المقصود منه ، لإيقاله في الإبهام .

(٢) العنس الناقة الشديدة . الأقتاب : جمع قتب ، وهو الرجل ، أو بعض
أجزائه . المجلس : كل ما يوضع على ظهر الدابة تحت السرج أو الرجل ؛ وليس المراد
هنا أن الرجل ضامر ، لأن الرواية وردت بجر الرجل معطوفاً على العنس ، بل هو
من نحو : علقها تبنا وماء بارداً ؛ وبذلك يكون المراد في البيت : ضمور العنس ،
وتغير الرجل .

الطريق الثالث : أن تجمع بين « أى » و « هذا » فى أسلوب واحد ، ومنه قول الشاعر :

ألا أيهذا المنزل الدارسُ الذى
كأنك لم يَعهَد بك الحىَّ عاهدُ
وقول الآخر :

ألا أيهذا الزاجرى أحضرَ الوغى
وأن أشهدَ الذاتِ — هل أنت مُخْلِدى
وقول ذى الرمة :

ألا أيهذا للباخعُ الوجدُ نفسه
لشئٍ نَحْتَهُ عن يديه المقادير
فلم يناد ما فيه « ال » بحرف النداء مباشرة لتعذر ذلك ، ولعدم وروده فى الأساليب العربية إلا قليلا نادرا^(١) . واستثنوا من ذلك لفظ الجلالة ، فأجازوا بإجماع « يا الله » .

ولكنهم حينما أرادوا نداء ما فيه « ال » لم يزعروها من الاسم المراد نداؤه ، بل أبقوها به ، وجاءوا بوصلة جعلوها معبرا تعبر

(١) أجاز الكوفيون نداء ما فيه « ال » ، فقالوا : يا الرجل ، وبالفلام — راجع صفحة ٣٤ من هذا الكتاب ، والسألة السادسة والأربعين من كتاب الإنصاف فى مسائل الخلاف .

عليه أداة النداء ، وتصل إلى الاسم . هذه الوصلة هي : أى ، وهذا ، وأى مع هذا .

واعترف النحويون بأن كلا من : أى ، وهذا ، وأيها — «وصلة» ، أى معبر أو قنطرة ، فليس واحد منها مقصوداً نداؤه ، ولكن المقصود نداؤه هو الاسم الذى فيه دال ، وإليك كلام بعضهم :

١ — والاصل فيه أنهم أرادوا نداء الرجل ، وهو قريب من المنادى ، وفيه الألف واللام ، فلما لم يكن نداؤه — والحالة هذه — كرهوا نزعهما وتغيير اللفظ عند النداء ، إذ الغرض إنما هو نداء ذلك الاسم — فجاءوا بأى وصلة إلى نداء الرجل وهو على لفظه^(١) .

٢ — ألا ترى أن المقصود بالنداء من قولك أيها الرجل إنما هو الرجل ، وذا وصلة كأى^(٢) .

٣ — وقد يستغنون باسم الإشارة عن دأى ، فيوقعونه موقعها فيقولون : ياذا الرجل ، ويا هذا الرجل ، فيكون ذا ، وصلة كما كانت دأى ، ... لأنه لا يتم بياذا النداء ههنا ؛ لأنه فى معنى يأياها ، ولا بد من الرجل إذ هو المنادى فى الحكم والتقدير^(٣) .

٤ — ... ولكن نهوا بالتزام رفعه — أى رفع «الرجل»

(١) شرح المفصل لابن يعيش جزء ٢ ص ٧ .

(٢) شرح المفصل لابن يعيش جزء ٢ ص ٧ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش جزء ٢ ص ٧ .

فى : يأيها الرجل — على كونه مقصوداً بالنداء ، فكأنه باشره حرف النداء (١) .

يتبين من هذا أن الاسم المقصود نداؤه هو الاسم الذى دخلت عليه الألف واللام ، فهو المنادى الحقيقى وبما أنه من نوع العلم المفرد فهو منادى مرفوع . ولا داعى إلى أن نجعل الوصلة التى أتينا بها هى المنادى ، وأن نجعل الاسم الذى فيه الألف واللام نعتاً لهذه الوصلة (٢) وعلى ذلك فإننا نعلم التلميذ حينما ندرس له المنادى أن أسلوب : يأيها الرجل ، ويأ هذا الرجل ، ويأ هذا الرجل — فيه « يا ، حرف نداء ، وأى » ، أو هذا ، أو أيها — صلة . والرجل منادى مرفوع .

(١) شرح الكافية ج ١ ص ١٤٣ .

(٢) لانتعاه فى أعراب الاسم الذى فيه الألف واللام آراء متعددة ، فهو نعت عند بعضهم ، وعطف بيان عند آخرين ، وخبر لبتدأ محذوف ، والجملة صلة « أى » على اعتبار أن لفظ « أى » اسم موصول ، وهذا رأى الأخفش .

تيسيرات أخرى

قد منا لك أنواعاً مختلفة من التيسيرات ، وهناك أنواع أخرى من التيسيرات ، منها :

(١) تيسيرات أساسية :

وقصد منها أننا نعرض على التلاميذ أساليب بعينها ، مثل : أسلوب التعجب ، أسلوب المدح والذم ، أسلوب الإغراء ، أسلوب التحذير ، أسلوب الاختصاص .

ونعرض جملة صالحة من كل أسلوب من هذه الأساليب ، ونفهمهم معناها ، وننطقها نطقاً صحيحاً ، ونجعل التلاميذ يحاكوننا في النطق ، ويتكرر منهم ذلك كثيراً ؛ ثم نعرض عليهم الظروف والمناسبات التي تجعلهم يستعملون هذه الأساليب ، وينطقونها ، ويكررون نطقها ، حتى تجرى على ألسنتهم صحيحة . فإذا أراد المدرس بعد ذلك أن يحللها تحليلاً أساسه فهم المعنى ، وتدوقه ، والتأثر به ، سهل عليه أن يفعل ، وسهل على التلميذ أن يفهم ، وسهل عليه أن يقلد إذا تحدث وإذا كتب . وهذه الطريقة نصل بالتلميذ إلى الغاية التي نريدها في فهم هذه الأساليب من أقرب طريق ، ونباعد بينه وبين تحليل النحاة لكل أسلوب من هذه الأساليب ، ونجنبهم الوقوف على هذه الخلافات الكثيرة التي وقعت بين النحاة في تحليل أسلوب التعجب وإعرابه ، وفي تحليل أسلوب نعم وبئس وإعرابه ، وفي تحليل غير هذين من

الأساليب الأخرى وإعرابها .

ونحن حينما كنا نتعرض لتحليل هذه الأساليب تحليلًا نحويًا ،
ونعرض على التلاميذ أوجه الإعراب المختلفة التي رآها النحاة - كنا
نصرف التليذ عن فهم المعنى الخاص الذي يدل عليه الأسلوب إلى أوجه
من الإعراب يحفظها ، ويؤدى فيها الامتحان ، ثم ينساها وينسى
الأسلوب ولا يعرف ما له من قيمة معنوية .

أما الطريقة التي نأخذهم بها الآن فإنها تجعل التليذ ينطق الأسلوب
نطقًا صحيحًا ، ويفهم معناه فهمًا صحيحًا ، ويحلل أجزأه تحليلًا أساسه
المعنى الذى فهمه . وبذلك لا يستثقل التليذ الدرس ، ولا ينفر منه ،
ولا ينسى الأسلوب ، بل هو يستعماه استعمالاً صحيحاً كلما عرضت
له المناسبة التى تقتضى أن يستعمله .

(ب) المبنيات :

الكلمات المبنية فى اللغة هى التى يلزم آخرها حالة واحدة ، فاللفظ
مضموم دائماً ، أو مفتوح دائماً ، أو ساكن دائماً ، أو مجرور دائماً .
وجميع الحروف مبنية لأنها لا يتغير شكل آخرها بتغير التراكيب .
والأفعال الماضية مبنية لأنها لا يتغير شكل آخرها بتغير التراكيب
والأفعال الأمرية مبنية لأنها لا يتغير شكل آخرها بتغير التراكيب
وبعض الأسماء مبنية لأنها لا يتغير شكل آخرها بتغير التراكيب
وإذ أن هذه الالفاظ المبنية لا يمكن أن ينطقها الناطق إلا صحيحة
فلا داعى لأن نتعرض إلى أنها مبنية ، وإلى أن حركة بنائها فتح أو ضم

أو كسر أو .. يكون؛ لأن الغاية من التحليل والإعراب هو النطق الصحيح ، وقد تحققت هذه الغاية من غير لجوء إلى تحليل أو إعراب وحسبنا هذا .
بقي أن بعض المبنيات قد يكون له تابع ، ويتوقف ضبط هذا التابع على معرفة محل الكلمة المبنية من الإعراب ، فإذا جهل التليذ محل الكلمة المبنية صعب عليه أن يضبط تابعها .

والأمر في ذلك أهون مما يقدر له من صعوبة ، فإن ضبط أواخر الكلمات ليس في الاتجاه الجديد ناشئا من عمل العوامل ، ولكنه ناشئ من تحليل الجملة ، وتجزئتها إلى أجزاء ، وإظهار وظيفة الكلمة في الجملة . فكل كلمة في أى أسلوب إما أن تكون ركنا من أركان الجملة ، وإما أن تكون مكملا . فإن كانت ركناً مسندا إليه أو مسندا كان لها ضبط خاص ، وإن كانت مكملا كان لها ضبط خاص . والتابع مع متبوعه في الضبط .

والمتبوع إذا كان مبنيا لا يتغير شكل آخره ، ولكنه إن كان ركنا كان تابعه المعرب يأخذ ضبطه لو كان معربا ، وإن كان مكملا كان تابعه المعرب يأخذ ضبطه لو كان معربا .

(ح) إعراب المقصور والمنقوص :

المقصور لا تظهر على آخره حركات الإعراب
والمنقوص لا يظهر على آخره من حركات الإعراب إلا الفتحة
فما موقف التليذ من هذا وذاك ؟

لا تتعرض لإعراب المقصور مطلقاً ، ولا نتعرض لإعراب المنقوص في حالاتي الرفع والجر .

ويساعدنا على ذلك أن طبيعة النطق العربي تجعلك غير قادر على إظهار حركة على آخر المقصور . فكلية « الفقى » هي كما هي لا تتغير من حيث النطق في أى وضع تكون ، وفي أى أسلوب يجرى .

بقى على التلييد أن يعرف كيف يضبط تابعها ؛ فحين تقول مثلاً : الفقى المؤدب محبوب . كيف يضبط « الباء » ، فى كلمة « المؤدب » ، الأمر يسير ؛ لأن التلييد يعرف أن كلمة « الفقى » فى هذا الأسلوب مسند إليه ، ولو أنه أمكن أن ينطق آخرها مضبوطاً بحركة ، لكانت الحركة « ضمة » ، فتابعها وهو كلمة « المؤدب » ، يمكن أن ينطق آخرها — وهو الباء — مضبوطاً بحركة — إذن تكون هذه الحركة « ضمة » ، وإذا استعرضت أمثلة مختلفة ، فيها الاسم المقصور فى أوضاع مختلفة من الجمل ، مثل : إن الفقى المؤدب محبوب ، قابل محمد فقى مؤدباً فأكرمه .

مررت وأنا سائر بفقى مؤدب فسلمت عليه .

هذه الأمثلة وغيرها نستطيع أن نناقشها كما ناقشنا المثال الأول فنجدها سهلة يسيرة يستسيغها التلييد من غير عناء ولا مشقة

أما المنقوص فإن التلييد تعرض عليه أساليب كثيرة فيها أسماء منقوصة فى أوضاع مختلفة فتكون مرفوعة ، ومنصوبة ، ومجرورة . وبوجه نظر التلييد إلى أن المنصوب منها تظهر على آخره الفتحة ، وأن

غير المنصوب لا تظهر على آخره الضمة والكسرة ، ويحاولها المدرس أمام تلاميذه فيجد في نطق الضمة أو الكسرة عسراً ومشقة وبعد ذلك يعرض عليهم الأمثلة ويناقشها معهم كما ناقش المنقوص فيجد منهم استجابة له ، وتقبلاً لما أرادهم عليه .

وبعد ، فهذه جملة من التيسيرات أدخلت على مناهج النحو التي تدرس للتلاميذ في المدارس . وهؤلاء التلاميذ يتعلمون اللغة العربية وغايتهم من تعلمها أن يحسنوا التعبير إذا كتبوا وإذا تحدثوا ، فهم لا يتخصصون في دراسة اللغة ؛ ولذلك أردنا أن نيسرها لهم ، وأن نرفع الأشواك من طريقهم . والمتخصصون عليهم أن يدرسوا فروع اللغة كلها دراسة استيعاب ، وأن يستبحروا في كل فرع ما أمكنهم أن يستبحروا . ولذلك كان عليهم أن يدرسوا النحو كله ، وأن يتعرفوا مذاهب النحاة ؛ وأن يوازنوا بين بعضها وبعض ؛ وأن يتعمقوا في دراسة الأسباب والعلل وألا يفروا من منطق النحاة فإنه رياضة ذهنية تدل على مقدار عمقهم وتفكيرهم ، واحتفالهم بعلمهم . بل يجب أن يكون لعلم النحو تاريخ وأن يحفل به الباحثون ، فيدرسوا تطور هذا العلم ، ويتبعوا نظرياته وفلسفاته . وأثر كل مدرسة من مدارس في تطور أذهان رجاله .

وليعلم كل من يقرأ كتابي هذا أن المراد مما جاء فيه من بحوث التيسير على التلميذ . وقد صرحت بذلك وكررتها في كثير من المناسبات فليس معنى هذا أنني أنا أنا وأغري من الذين قصدوا لهذا التيسير بأننا نلغى النحو القديم ، أو نبطله . وليس فيما ذهب إليه الميسرون

خروج على مناهج القدماء ، ولكنهم أخذوا ما أخذوا من مذاهب المتقدمين ، ورأوا فيما ذهبوا إليه تيسيراً على التلاميذ ، ووصولاً بهم إلى الغاية من طريق رؤواها أقرب الطرق ، وأشدّها ملائمة لطبائع المتعلمين ، وأكثرها موافقة للنظريات التربوية الحديثة .

لهذا لا يصح أن يقع خلاف في الرأي في أن هذا صواب ، وأن هذا خطأ ؛ لأن كل ما ورد من ألوان التيسير بما ذكر في هذا الكتاب وبما لم يذكر — ليس رأياً لمحدث ، وإنما هو مذاهب قديمة عرضت عرضاً جديداً ، وأحييت بعد أن كانت مهملة .

ولسكن الذي يجوز أن يقع الخلاف فيه هو أنكم تقولون مثلاً : إن إصلاح المسند إليه والمسند أيسر على التلاميذ من اصطلاحات متعددة : المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، والفعل ونائب الفاعل .

فيقول آخرون : إن تعدد المصطلحات ، وتجزئة السكل ، وتقديمه للتلميذ جزءاً بعد جزء — أيسر عليه ، وأشكّل بطبيعته .

هذه أمور يجوز أن تكون موضع أخذ ورد ، وشد وجذب . والفصل بين هؤلاء وأولئك يأتي من طريقين :

الطريق الأول ظني ، وهو ما يتكلم به علماء الترتيب ، وما يعرضونه من نظريات ، يناقشونها في كتبهم وفي محاضراتهم .

الطريق الثاني قطعي ، وهو التجربة نفسها ، ونتيجة التجربة .

وقد بدأت الوزارة بالسير على هذا المنهج الميسر ، وقام على

تدريسه المدرسون بعدما وجهوا فنجحوا نجاحاً كبيراً في القدر الذي أصاب الفرقة الأولى الإعدادية من التيسير .

* * *

وحديث تيسير النحو ليس جديداً ، ولكن الوزارة بحثت وراء التيسير من أكثر من عشرين عاماً ، وألفت لجنة سنة ١٩٢٨م وضعت مبادئ لتيسير النحو والصرف والبلاغة ، ثم عرضت المبادئ التي وضعتها اللجنة على مجمع اللغة العربية المصري فدرسها وناقشها وانتهى إلى قرارات اتخذها .

ونعرض تقرير لجنة وزارة المعارف « التربية والتعليم » كاملاً ، بمقدماته ، وبما فيه من حديث النحو والصرف والبلاغة ، ثم نعرض بعد ذلك القرارات التي اتخذها مجمع اللغة العربية المصري كاملة أيضاً ؛ لتعرف ما وافق فيه المجمع لجنة الوزارة ، وما خالف فيه ، ثم لتعرف بعد ذلك ما انتهى إليه التيسير الآن بالموازنة بين ما قدمناه لك ، وبين ما جاء في التقرير والقرارات . وتم الموازنة بدراستك كتاب ونحوه النحو العربي ، فإن فيه جميع أنواع التيسير المقترحة في صورة قواعد يدرسها المعلمون .

قرارات مؤتمر الجمع في تيسير قواعد اللغة العربية

كانت وزارة المعارف العمومية ، التربية والتعليم الآن ، قد ألفت لجنة للبحث في تيسير قواعد النحو والصرف والبلاغة ، ورفعت هذه اللجنة تقريرها إلى الوزارة ، فعرضته الوزارة على الجمع لتعرف آرائه فيما قرره اللجنة من المقترحات . وقد عقدت لجنة تيسير القواعد المتفرعة من لجنة الأصول بالجمع عدة اجتماعات للبحث في هذا التقرير ، وقدمت مقترحاتها إلى المؤتمر ، فنظرها في الجلسات : الرابعة والسادسة والثامنة والتاسعة والعاشر^(١) ، وأدخل عليها بعض التعديل . ثم أتم المؤتمر في جلسته الحادية عشرة ملاحظاته على تقرير الوزارة ، فرئي تعديل بعض العبارات التي وردت في قسمي الأساليب ، و الصرف ، وتعديل فقرات في المنهج الذي وضعته لجنة الوزارة لأبواب النحو والصرف ، كي يتفق مع ما سبق للجمع إقراره من ملاحظات . . .

وفيما يلي تقرير لجنة وزارة المعارف^(٢) « التربية والتعليم »
وقرارات مؤتمر الجمع :

(١) ٢٤ ، ٢٧ ، ٣١ من يناير ، ٣ ، ٥ من فبراير سنة ١٩٤٥ .

(٢) كانت اللجنة مكونة من الأساتذة : الدكتور طه حسين ، أحمد أمين ، على الجارم ، محمد أبو بكر ، إبراهيم مصطفى ، عبد الحميد الشافعي .

تقرير لجنة وزارة المعارف

للنظر فى تفسير قواعد النحو والصرف والبلاغة^(١)

- ١ -

من المفيد أن يتعلم الشباب النحو والبلاغة ، ذلك يتقف عقولهم
ويقوم أسنتهم ويرقى أذواقهم ويصنف طباعهم ، ولكن أهم من ذلك
وأجدى أن يتعلم الشباب اللغة نفسها .

واللغة لا تتعلم بدرس النحو أو درس البلاغة ؛ وإنما تتعلم بالمران
وكثرة الاستماع لها ، والتحدث بها ، واتخاذها أداة للفهم والإفهام ،
والفراغ لهذا كله وقتاً ما ؛ وقد نيسر النحو حتى نجعله من أسر
الأشياء وأهونها ، وقد نصلح علوم البلاغة حتى نجعلها من أشد
الأشياء ملاءمة لحاجة الذوق الحديث ، ثم لا يبلغ بنا ذلك ما نريد من
تعويد الشباب أن يتخذوا اللغة العربية الصحيحة وسيلة عملية يؤدون
بها ما يؤدى من الأغراض فى غيرها من اللغات الحية ؛ لأن الشباب
لا يتعلمون هذه اللغة كما يتعلم الشباب فى الأمم الأخرى لغتهم .
هم لا يسمعونها فى البيت ، وهم لا يسمعونها فى البيئة التى تحيط بهم ،

(١) رأيت أن أثبت هنا التقرير كاملاً لتعرف اتجاه اللجنة ، ولتقف من بعض
فقراته على ما كانت عليه الحالة فى بعض النواحي ، وما سارت إليه الآن .

نم هم لا يسمعونها في المدرسة إلا أثناء دروس اللغة العربية ، ولعلمهم أثناء هذه الدروس لا يسمعونها خالصة من كل شائبة ، مبرأة من كل عيب ، منزهة عن هذا الفساد الذي يصيبها من إهمال المعلمين ، وإيثارهم للراحة ، وتيسيرهم على أنفسهم وعلى تلاميذهم باستعمال اللغة العامية أحياناً .

فأما أثناء دروس العلوم الأخرى التي يتلقونها في المدارس فهم إنما يسمعون اللغة العامية مشوبة بين حين وحين بشيء من محاولة الإعراب والإفصاح . وما دامت اللغة العامية هي لغة التخاطب في البيت وخارج البيت وهي لغة التعليم في أكثر ما يلقى في المدرسة من الدروس — فستظل هذه اللغة العامية هي اللغة الحية الأساسية ، وستظل اللغة العربية الصحيحة لوناً من ألوان الترف ، لا يأخذ الشباب به نفسه إلا حين يضطر إلى ذلك اضطراراً ، وليس يعنيه أن يوفى إلى إجادته أو لا يوفق .

ونحن نعلم أن لا سبيل الآن إلى جعل اللغة العربية الصحيحة لغة البيت أو لغة البيئة المصرية بوجه عام ، ولكننا نعلم أن من الممكن — بل من الواجب — أن نجعل اللغة العربية الصحيحة لغة التعليم في المدارس ؛ وسبيل ذلك أن نفرض هذه اللغة على المعلمين فيما يلقون على التلاميذ من دروس ، وفيما يسوقون إليهم من حديث ، وأن يكون ذلك موضوعاً للفتيش والمحاسبة فلا يخفى بين المعلم وبين هذه اللغة العامية يصطنعها مع التلميذ منذ يلقاه إلى أن يفارقه .

ذلك أحرى أن ينفع المعلم نفسه فيصحح تفكيره ، ويربى ذوقه ،
ويقوّم لسانه . وهو من غير شك خليق أن ينفى التلميذ على معرفة
اللغة وإتقانها ، والقدرة على التصرف فيها ، وما نشك في أن أمام
الوزارة في هذا السبيل أشياء تستطيع أن تحققها ، فهي تستطيع
ألا تأذن بتوزيع الكتب الدراسية للطلاب إلا إذا استيقنت أنها
بريئة من الفساد اللغوى ، وهي تستطيع أن تفرض التدقيق في التفتيش
في هذه الناحية وأن تمد هذا التفتيش بحيث لا يصبح مقصورا على
معلم اللغة العربية ، بل يتناول المعلمين جميعا ماداموا يعملون بهذه
اللغة ، ونحن نعلم أن هذا قد يبدو غريبا ، ولكن لا بد مما ليس منه بد ،
وما دام من المحقق أن المعلمين يهملون اللغة العربية في دروسهم وحديثهم
إلى التلاميذ طوعا أو كرها ، فلا بد من صرفهم عن هذا الإهمال ،
ومن تنبيههم إليه ، ولو مهم عليه إن وقعوا فيه . ويجب أن نلاحظ
أن الشباب الإنجليزى أو الفرنسى إنما يحسن لغته ، ويتقن النطق بها ،
والتصرف فيها ؛ لأنه يسمعها صحيحة في البيت وخارج البيت ، ويسمعها
صحيحة في المدرسة بنوع خاص ، وقد تتأثر لغة البيت ولغة الشارع
ببعض اللهجات العامية ، وقد يكون لهذا تأثير في لغة التلاميذ ، ولكن
المحقق أن اللغة الصحيحة وحدها هي المسيطرة على التعليم الحديث .
داخل المدرسة ، والشباب الفرنسى أو الإنجليزى لا يسمع اللغة
الصحيحة في درس اللغة الإنجليزية أو الفرنسية . وآدابها فحسب .

ولكنه يسميها في درس التاريخ والجغرافيا ، وفي درس الطبيعة والكيمياء ، وفي درس الرياضة . ونحن نعلم أن الوزارة ستجد في هذا مشقة إن حاولته ، وأن المعلمين سيضيقون به ، وسيجدون فيه جهداً وحرجاً ، ولكن من أراد الغاية سلك إليها سبيلها وابتغى إليها وسائلها ، ومن المحقق أن الوزارة إن آمنت بهذه الفكرة ، فإن يعجزها الوصول إلى تحقيقها شيئاً فشيئاً ، وهي منتهية من غير شك إلى تكوين المعلمين الذين يحسنون الأداء باللغة الصحيحة ، ولا سيما إذا فرضت إتقان اللغة العربية على كل من يتهى للتعليم ، وجعلت هذا الإتقان شرطاً أساسياً لإسناد منصب المعلم إلى أى شاب مهما تكن المادة التي يتخصص فيها ، ويتهى لتعليمها .

وهناك أمر آخر لا ترى اللجنة بدا من الوقوف عليه ، والإلحاح فيه ، وقد دعا إليه غير واحد من المفكرين في شئون التعليم ، وهو أن يمكن الصبية وقتاً ما من الفراغ للغتهم ، والانقطاع لها بحيث لا تزامنها على عقولهم وأذواقهم وذاكرتهم لغة أجنبية ، ومعنى ذلك أن التعليم الابتدائي يجب أن يخلص للغة الوطنية ، فلا يسمع الصبي في المدرسة الابتدائية غيرها ، ولا يقرأ غيرها ، ولا يتكلم إلا بها ، وحسبه أن يبدأ تعلم اللغة الأجنبية حين يبدأ التعليم الثانوى ، ذلك أحرى أن يبسط سلطان اللغة الوطنية على نفسه ، وأن يخلص لها قلبه ،

وأن يمكنه من أن يتقنها إلى حد ما دون أن يضيع مقدارا عظيما من الجهد في تعلم لغة أجنبية^(١) .

ومهما تكن الحاجة شديدة في مصر إلى معرفة اللغة الأجنبية ، فإن الحاجة إلى معرفة اللغة الوطنية أشد وأقوى ، ونحن واثقون بأن من الأسباب القوية لضعف المصريين في اللغات الأجنبية نفسها أنهم لا يحسنون اللغة الوطنية . وما من شك في أن إحسان لغة اجنبية يتأثر أشد التأثير بإحسان اللغة الوطنية وتنظيم تفكير الشباب بها ، واستعماله لها .

ومهما تكن هذه الحاجة إلى هذه اللغات الأجنبية شديدة فإن درسها في المدارس الثانوية وفي كليات الجامعة ، وفي المدارس الفنية الخاصة يجب أن يكفي .

ويجب أن ترد أعوام التعليم الابتدائي إلى اللغة العربية نفسها .

— ٣ —

والقراءة الكثيرة المتنوعة من أشد المؤثرات في إتقان اللغة ، وإحسان العلم بها والتصرف فيها بشرط ألا يكره الصبي عليها إكراها

(١) انتهت وزارة التربية والتعليم إلى هذا ، فإنها وحدت المرحلة الأولى كلها ، وجعلتها لونا واحدا من التعليم ، وألغت اللغة الأجنبية في مدارسها . والتلميذ لا يبدأ بتعلم لغة أجنبية إلا في المرحلة الإعدادية .

ولا يؤخذ بها أخذاً ، وإنما يقبل عليها إقبالا مصدره الرغبة والشوق إلى ما يقدم إليه الكتاب من لذة وإمتاع .

والتلاميذ والطلاب عندنا لا يقرءون إلا ما تفرضه عليهم المدرسة فرضاً ، وتحتّمه البرامج والمناهج تحتّمياً ، فهم ينظرون إلى القراءة على أنها واجب يؤدي حين لا يكون من أدائه بد ، ويهمل حين تتاح الفرصة لإهماله ، لا على أنها لذة تبتغي ومتعة يسكون الشوق إليها ، والجد في تحصيلها . ومصدر هذا أن أدبنا الحديث فقير أشد الفقر إلى هذه الكتب التي تلائم طور الشباب ، وترضى حاجة الصبية والشباب إلى ما يمتع الخيال القوي ، والمزاج الحاد ويرضى العقل الناشئ ، فإذا ألقت لهم الكتب ، فإنما تؤلف لهم كتب مدرسية أو كالمدرسية ؛ يظهر فيها القصد إلى التعليم ، أو يظهر فيها أخذهم بالواجب على حين يجب أن يختلس حبهم للقراءة اختلاساً وألا يحملوا عليها حملاً ، ومالنا لأنسجل الحق وإن كان مؤلماً فنقول : إن كتابنا وأدبنا المحدثين لم يحفلوا لأن بإنشاء الكتب الممتعة اليسيرة التي تلائم هذين الطورين من أطوار الحياة ، أو هم لم يبلغوا بعد من البراعة الأدبية خطاً يمكنهم من إنشاء هذه الكتب التي هي كثيرة متنوعة عظيمة الانتشار في البلاد الأخرى والتي تفيد الصبية والشبان فائدة مضاعفة ، فهي تثقفهم في كثير من فروع العلم والفن وألوان الحياة اليومية ، وهي تعلمهم اللغة ، وترقى ذوقهم ، وتهيئهم تهيئة حسنة لفقه الآثار الأدبية الفنية . وقد يكون

من الخير أن تعمل الوزارة على اختيار طائفة من هذه الكتب التي
تؤلف للصبيّة والشبان الناشئين ، وتكلف من يترجمونها إلى لغة عربية
صحيحة سهلة ، ذلك أحرى أن ينفع التلاميذ من جهة وأن يثير في نفوس
الكتاب والادباء الرغبة في إنشاء مثلها ، ولعل هذا أن ينتهي إلى
إحداث هذا الفن الجديد من فنون الأدب في لغتنا العربية (١) .

— ٤ —

وقد أطلعنا في هذه الأشياء مع أنها ليست من جوهر المهمة التي
كلفنا النهوض بها للتشجيع بما نرى أنه من الخير من جهة ، ولنسجل
أننا على إكبارنا لخطر تيسير النحو والبلاغة لا نغتر بأثر هذا التيسير
ولانراه السبيل الوحيد إلى إحياء اللغة بإشاعتها ، وتمكين التلاميذ
من أن يمنحوها ما ينبغي أن تمنح اللغة الوطنية من الحب لها والإقبال
عليها ، وإنما هو سبيل من هذه السبل يجب أن نأخذ بأسبابه ، ولكن
يجب ألا نكتفي به ولا نقصر جهدها عليه .

وقد شرط علينا من القرار الوزاري ، وشرطنا نحن على أنفسنا
ألا ينتهي بنا حب التيسير إلى أن نمس من قريب أو بعيد أصلا من أصول

(١) تغيرت الحال في السنوات الأخيرة . فاهتمت الوزارة اهتماما كبيرا بإنشاء
المكتبات المدرسية وتكوين المكتبات الفصلية ، وجملت المدارس مراكز إشعاع
للبيئة . ووجدت طائفة من الكتاب الذين توفروا على تأليف الكتب الصالحة للتلاميذ
في أعمارهم المختلفة ، فألفوا وترجموا مثال الكتب التي تزخر بها المدارس الآن . وقبل
التلاميذ على قراءتها وتشجعهم الوزارة بإجراء المسابقات . ومنح الجوائز ، وغير ذلك
(م ٩ — النحو المنهجي)

اللغة ، أو شكلا من أشكالها . وإنما أخذنا أنفسنا بتيسير القواعد والأصول ، بحيث نقر بها من العقل الحديث ، ونلائم بين علوم اللغة العربية ، وبين ما بلغته العلوم الأخرى من التطور والرقى ، فلن يكون من نتائج هذا التيسير أن يتغير وضع من أوضاع اللغة . أو يلغى أسلوب من أساليبها ، أو يهمل استعمال من استعمالاتها ، وإنما النتيجة التى طلبناها ونظن أننا وفقنا إليها شيئا ، هى أن يكون النحو اليسير أقدر على تمكين التلميذ من فهم أوضاع اللغة وأساليبها واستعمالاتها ، ومن التصرف فيها عن بصيرة وذوق لا عن تقليد ونحو فى الطبع . بل نحن قد حرصنا على أكثر من هذا فأخذنا أنفسنا بالأنا نعدل عن القديم لأنه قديم ، وبالأنا نغير فيما اتفق عليه النحاة من القواعد والأصول إلا بمقدار ، حين لا يكون من هذا التغيير بد ، وقد اجتهدنا فى أن نتلص من مذاهب النحاة القدماء ما عسى أن يكون أقرب إلى العقل الحديث وأيسر على الناشئين فتأخذ به ونضعه مكان المذهب المشهور الذى قد يجد المعلون والمتعلمون فيه من الجهد والمشقة ما يمكن أن نتخفف منه دون أن ينشأ عن ذلك شر قليل أو كثير .

وقد لاحظنا أن أهم ما يعسر النحو على المعلمين والمتعلمين ثلاثة أشياء : —

أولا : — فلسفة حملت القدماء على أن يفترضوا ويعملوا

ويسرفوا في الافتراض والتحليل^(١) .

والثاني . — إسراف في القواعد نشأ عنه إسراف في الاصطلاحات .
والثالث : — إمعان في التعمق العلمي بأعديين النحو وبين الأدب .
وقد حاولنا أن نخلص النحو من هذه العيوب الثلاثة فبرأناه من
الفلسفة ماوسعنا ذلك ، ومحونا منه الافتراض والتحليل اللذين
لا حاجة إليهما^(٢) ، وقاربنا بين أصوله وقواعده ، فضممنا بعضه إلى
بعض كلها وجدنا إلى ذلك سبيلا ، واكتفينا بالأمثلة في كثير من
الآحيان ، وأعرضنا عن تفسير العلال والإمعان في التأويل ، وهذا
كله حملنا على أن نعدل عن تعليم الصرف من حيث هو علم ، فقد رأينا
أنه بفقهِ اللغة أشبه ، وأن دراسته المستقصاة أحرى بالذين يفرغون
لتعمق اللغة العربية وعلومها ، فأخذنا من أحكامه ما لم نجد منه بدا ،
ويسرناه تيسيرا . وأشعناه فيما يلائمه من أبواب النحو .

— ٥ —

وأما البلاغة^(٣) فأمرها أيسر من ذلك ، فقد استطاع العرب أن
يستغنوا عنها ويعيشوا بدونها عصرأ طويلا هو من أزهى عصور
الحياة الأدبية وأروعها ، وقد عدلت عنها الأمم الحديثة في تعليم لغاتها

(١) لم يكن في المناهج التي يتعلمها التلاميذ شيء من فلسفة القدماء وافتراضهم وتعليمهم

(٢) ليس من ههنا أن نتحدث الآن عن تيسير علوم البلاغة . ولكن أثبتنا

ما جاء في تقرير اللجنة بشأنه إتماما للفائدة .

وآدابها عدولا تاماً ، فلم يصحبها من ذلك شئ ما . ومع ذلك لم نعدل عنها ، ولم نطلب إلغائها . وإنما رددناها إلى أصلها وجعلناها فصلاً من فصول الأدب ، ووسيلة من وسائله ، وأغينا منها ما لا صلة بينه وبين الحياة الأدبية ، وأضفنا إليها أبواباً بحث عنها القدماء من النقاد في إجمال ، ويبحث عنها المحدثون في كثير من التفصيل ، وقد أهملت في البلاغة الرسمية العربية إهمالاً تاماً .

ونحن نرى أن درس هذه الفصول الأدبية التي نسميها البلاغة سيعين الطلاب على أن يذوقوا الأدب ويفهموه على وجهه ، ويصلوا بين ما يقرءون وما يجدون

وبعد فإن اللجنة ترى أن الأناة أوجب شيء في كل ما يتصل بشئون التعليم ولا سيما فيما يتصل بالمتاهيج والمواد التي تعلم للشبان . فيحسن بل يجب ألا ينالها التغيير إلا بعد البحث والاستقصاء والتثبت والاستعداد للمستقبل ، ومهما يكن ظننا حسناً بهذا الإصلاح الذي نقترحه ، فإننا نريد أن تتأني الوزارة في الأخذ به ، وأن تهنيء لذلك أسبابه وأيسر هذه الأسباب أن يتعوده المعلمون وألا يقبلوا على تعليمه للطلاب إلا بعد أن يتفقه ويسخوه ، ويتمثلوه ، والسبيل إلى ذلك فيما نعتقد أن يؤلف كتاب لهم في هذا النحو الميسر (١) ، وكتاب في

(١) ألف كتاب تحرير النحو العربي .

هذه البلاغة الجديدة على أن يكون كل من هذين الكتائين مفصلاً لا يهجم عن المناقشة والاستدلال فيما ذهب إليه من التيسير ، فإذا أذيع هذان الكتابان في المعلمين وغيرهم من المثقفين ، وأثيرت حولها المناقشات ونبتت لها ، وانتصرا عليها أمكن أن تقبل الوزارة على تعليم النحو والبلاغة على هذا النظام الجديد وأن تغير المناهج وأن توضع الكتب المدرسية طبقاً لها .

اقترحات اللجنة في النحو والصرف

باب الإعراب

ترى اللجنة وجوب الاستغناء عن الإعراب التقديرى والإعراب المحلى ، فإن مثل « الفقى » يعرب بحركات مقدرة على آخره منع من ظهورها التعذر ، ومثل « القاضى » نقدر فيه حركتا الرفع والجذر ، ويقال منع من ظهورها الثقل ، ومثل « غلامى » نقدر فيه الحركات الثلاث ويقال : منع من ظهورها حركات المناسبة ، وفى تقدير الحركات وفى الإشارة إلى سبب التقدير مشقة يكلفها التليذ من غير فائدة يجنبها فى ضبط كلمة ، أو فى تصحيح إعراب . وكذلك الإعراب المحلى . فمثل « هذا هدى » — هذا . مبنى على السكون فى محل رفع ، ومثل « يا هذا » — هذا مبنى على ضم مقدر منع منه سكون البناء الاصلى فى محل نصب ، وكذلك « باسيويو » مبنى على ضم مقدر منع من

ظهوره حركة البناء الاصلى فى محل نصب ، وهذا عناء مضاعف ،
وجهد يبذل لغير شيء . واللجنة ترى أن يستغنى عن الإعراب
التقديرى وعن الإعراب المحلى فى المفردات وفى الجمل ، وبوفر على
التلميذ والمعلم والعلم هذا العناء .

العلامات الأصلية للإعراب

والعلامات الفرعية (١)

جعلت بعض علامات الإعراب أصلية ، وبعضها فرعية ، فتنبؤ
الحروف عن الحركات وتنوب الحركة عن الحركة فى أبواب معدودة
معروفة ، ويعرب « الزيدان » مرفوعا بالآلاف نيابة عن الضمة ،
و « مسلمات » منصوبة بالكسرة نيابة عن الفتحة .

ولا ترى اللجنة هذا التمييز ، ولا تلك النيابة ، بل تجعل كلا فى
موضعه أصلا وتقسم الاسم المعرب إلى الأقسام الآتية .

١ — اسم تظهر فيه الحركات الثلاث هو أكثر الأسماء .

٢ — اسم تظهر فيه الحركات الثلاث مع مداها وهو الأسماء
الخمسة .

٣ — اسم تظهر فيه حركتان : ضم وفتح — وهو الممنوع
من التنوين .

(١) تراجع صفحة ٧٣ وما بعدها من هذا الكتاب .

- ٤ — اسم تظهر فيه حركتان ضم وكسر — وهو الجمع بألف وتاء
٥ — اسم تظهر فيه حركة واحدة هي الفتحة وهو ما آخره ياء
لينة « المنقوص » .
٦ — اسم تظهر فيه ألف ونون أو ياء ونون — وهو المثني .
٧ — اسم تظهر فيه واو ونون أو ياء ونون — وهو المجموع بهما .
ويستغنى بهذا عن الإعراب التقديرى والقول بزيادة علامة
عن أخرى .

ألقاب الإعراب والبناء

جعل النحاة لحركات الإعراب ألقاباً ولحركات البناء ألقاباً .
فحركات الإعراب — الرفع — والنصب — والجر — والجزم
وحركات البناء — الضم — والفتح — والكسر — والسكون
وعلى هذا (فحمد) مرفوع و (قبل) مضموم و (محمداً)
منصوب و (الآن) مفتوح .
وهذه التفرقة دعهم إليها الدقة بل الإفراط في الدقة والسخاء
في الاصطلاحات ، ومن النحويين من لم يلتزم هذه التفرقة واستعمل
ألقاب نوع في غيره .
وترى اللجنة أن يكون لكل حركة لقب واحد في الإعراب وفي
البناء وأن يكتفى بألقاب البناء .

الجملة

تتألف الجملة من جزأين أساسيين ومن تكملة تذكر حين يحتاج إليها وقد يستغنى عنها تبعاً لغرض المتكلم ولما يريد أن يعرب عنه . وعلى هذا التقسيم رتبت اللجنة أبواب النحو .

تسمية الجزأين الأساسيين^(١)

كان أمام اللجنة أن تسميها بالاسماء الآتية :

أولاً — مسند إليه ومسند — كما اصطلاح علماء البلاغة وكما عبر بعض علماء النحو قديماً منذ سيبويه .

ثانياً — الموضوع والحمول — كما اصطلاح علماء المنطق .

ثالثاً — الأساس والبناء .

رابعاً — المحدث عنه والحديث

والأخير ان اصطلاح جديد قد يكون أوضح في معناه .

وقد عرضت اللجنة هذه الاسماء ثم فضلت اصطلاح المناطقة وهو :

الموضوع والحمول لأنه أوجز ولأنه لا يكلفنا اصطلاحاً جديداً .

(١) تراجع صفحة ٤٤ وما بعدها من هذا الكتاب .

أحكام إعرابها

الموضوع هو المحدث عنه في الجملة وهو مضموم دائماً إلا أن يقع بعد إنَّ أو إحدى أخواتها ، والمحمول هو الحديث وهو الركن الثاني من ركني الجملة .

(١) ويكون اسماً فيضم إلا إذا وقع مع كان أو إحدى أخواتها فيفتح .

(ب) ويكون ظرفاً فيفتح .

(ح) ويكون فعلاً أو مع حرف من حروف الإضافة أو جملة ويكتفي في إعرابه ببيان أنه محمول .

الترتيب بين الموضوع والمحمول

الجملة العربية مرنة في الترتيب طيعة فلا تلزم أحد الركنين موضعاً واحداً . وقد ساعدتها تلك المرونة على أداء معان خاصة دقيقة — وإنما يغلب أن يتأخر الموضوع فيما يأتي .

(١) إذا كان المحمول فعلاً .

(ب) إذا كان الموضوع نسكرة .

المطابقة بين الموضوع والمحمول

أولاً : فى النوع — إذا كان الموضوع مؤنثاً كان فى المحمول علامة التأنيث .

ثانياً . فى العدد — إذا كان المحمول متأخراً لحقته علامة العدد التى توافق الموضوع وإذا كان متقدماً لم تلحقه ، فىقال . الرجال قاموا ، وقام الرجال . وعلامة العدد التى تلحق الفعل هى فى الجمع الواو للذكور والنون للنسوة . وفى المثنى الألف لهما ، وفى المفرد التاء للواحدة ، وتأخذ اللجنة فى ذلك برأى الإمام المازنى القائل : إنها علامات لازمات (١) .

وبهذا النحو من تقسيم الجملة إلى موضوع ومحمول واعتبار إشارات العدد علامات لازمات يسرت اللجنة الإعراب ، وقللت الاصطلاحات ، وجمعت أبواب الفاعل ونائب الفاعل والمبتدأ واسم كان واسم إن فى باب الموضوع ، وجمعت أبواب خبر المبتدأ وخبر كان وخبر إن فى باب واحد هو المحمول وخففت عن المعلمين والمعلمين برد باب ظن إلى الفعل المتعدى .

(١) تراجع صفحة ١٠٩ وما بعدها من كتاب تحرير النحو العربى .

متعلق الظرف وحروف الإضافة^(١)

يقسم النحاة هذا المتعلق إلى قسمين — الأول متعلق عام كمتعلق (زيد عندك أو في الدار) ويقدرونه (كائن أو استقر) وهو عندهم واجب الحذف ، ويعربونه هنا خبراً .

الثاني متعلق خاص — ولا يفهم الكلام إذا حذف مثل (أنا وائق بك) والخبر هو المتعلق ، والظرف فضلة .

وترى اللجنة أن المتعلق العام لا يقدر ، وأن المحمول في مثل (زيد عندك أو في الدار) هو الظرف ، أما النوع الثاني فهو كما قرر النحاة المتعلق هو المحمول والظرف تسكئة ، ويجيء إعرابها فيما بعد .

الضمير

من أصول اللجنة أن تلغى الضمير المستتر جوازاً أو وجوباً^(٢) : فمثل : (زيد قام) الفعل هو المحمول ولا ضمير فيه ، وليس بجملة كما يعده النحاة وهو كمثل (قام زيد) ومثل (الرجال قاموا) الفعل محمول اتصلت به علامة العدد ، ولا يعتبر جملة .

ومثل (أقوم) ، و (نقوم) مما يقدر فيه الضمير مستتراً وجوباً

(١) تراجع صفحة ٧٩ وما بعدها من هذا الكتاب .

(٢) تراجع صفحة ٥٨ وما بعدها من هذا الكتاب .

الفعل محمول والهمزة أو النون إشارة إلى الموضوع أغنت عنه ، وكفى ذلك في إعرابه .

الضمير المتصل البارز — منه الدال على العدد ، وقد اعتبر إشارة لا ضميراً ، واتبع فيه مذهب المازني ، وغير الدال على العدد مثل (قُتْ) أو (قُتْ) (وقُتْ) الضمير موضوع والفعل قبله محمول — وإذا ذكر مع المتصل ضمير منفصل ، فهو تقوية له مثل (قُتْ أنا) و (أنا قُتْ) .

التسكلة

كل ما يذكر في الجملة غير الموضوع والمحمول هو تسكلة ، وحكم التسكلة أنها مفتوحة أبداً إلا إذا كانت مضافاً إليها ، أو مسبوقة بحرف إضافة .

أغراض التسكلة

وتجيء التسكلة لبيان الزمان أو المكان ، ولبيان العلة ، ولتأكيد الفعل ، أو بيان نوعه ، ولبيان المفعول ، أو لبيان الحالة أو النوع .
وبذلك جمعنا كثيراً من الأبواب كالإفعايل والحال والتمييز تحت اسم واحد وهو التسكلة دون أن نصنع غرضاً .

الأساليب

في العربية أنواع من العبارات تعب النحاة كثيراً في إعرابها وفي تخريجها على قواعدهم مثل : التعجب . فله صيغتان هما : (ما أجمل زيداً) ، (أنجمل زيد) . ومعروف خلاف النحاة في إعرابها وعناء المعلمين والمتعلمين في شرحها وفهمها — وقد رأت اللجنة أن تدرس هذه على أنها أساليب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها . أما إعرابها فسهل : (ما أحسن) صيغة تعجب والاسم بعدها متعجب منه مفتوح ، (أحسن) صيغة تعجب أيضاً ، والاسم بعدها مكسور مع حرف الإضافة .

ومثل هذا التحذير والإغراء كما في (النار) أو (إياك والنار) أو (النار النار) هو أسلوب ، والاسم فيه مفتوح ، والاسمان مفتوحان أيضاً ، وإنما توجه العناية في درس هذه الأساليب إلى طرق الاستعمال ، لا إلى تحليل الصيغ وفلسفة تخريجها ، وقد جمعت أمثال تلك العبارات لتدرس على هذا الوضع .

في الصرف

أشارت اللجنة من قبل إلى ما ترى في علم الصرف ، وأن أكثر مسائله من بحوث فقه اللغة التي لا يحتاجها البادئ ، بل لا يصل إليها

فهمه كالإعلال والإبدال والقلب وتثقل الكلمة في موازين مختلفة ،
حتى تصل إلى هيئتها في النطق .

فأوا في مثل (قال) أنه محول من (قول) ، (خاف) من
(خوف) ، (يمشي) من (يمشي) و (يبيع) من (يبيع)
ونحو (مرمى) من (مرمى) .

وأمثله هذا كثيرة غالبية على علم الصرف ، وليس للبادي بها
حاجة ، وإنما يحتاجها من يروم التفقه في تصريف اللغة وتكوينها ،
وقد رأت اللجنة أن تخفف عن التلميذ عناء هذا كله ، ويؤخر درسه
إلى محله في معاهده المتخصصة للغة وفقهها وتاريخها ، واقتضرت على
الآبواب العربية من تصريف الفعل ، وصوغ مشتقاته وتثنية الاسم
وجمعه على أن يعلم التلميذ الصيغ المختارة بالأمثلة الكثيرة وألا يكلف
معرفة شيء مما يراه الصرفيون في أصول الكلمات وتقلبها في الهيئات
المختلفة .

ونسرد فيما بعد أبواب النحو والصرف بمحكمة كما رأت اللجنة
درسها تحقيقاً لما أريد من التيسير .

أبواب النحو والصرف

أحكام الكلمة

تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف

الاسم :

تقسيمه إلى مذكر ومؤنث وعلامات التأنيث .

تقسيمه إلى ما آخره حرف صحيح وما آخره حرف لين —
ألف أو ياء .

تقسيمه إلى مفرد ومثنى وجمع — طريق التثنية (ما آخره ألف)
تقلب ياء دائماً إلا في كلمات لا تتجاوز العشرين المشهور منها —
الجداء — الحجا — الحفا — الحذا — الرضا — العصا — الصبا
الفرأ — القفا^(١) .

وما آخره همزة قبلها ألف كبناء تبقى همزته إلا إذا كانت
للتأنيث فتقلب واوآ .

طريقة جمع الاسم بالآلف والتاء وبالواو والنون أو الياء والنون —
أمثلة من جمع التكسير .

(١) تراجع صفحة ٨٤ وما بعدها من هذا الكتاب .

تقسيم الاسم إلى منكر ومعرف — أنواع المعارف .
الاسم المصغر (الثلاثى والرابعى فقط) .
المنسوب إليه (أكثر أحكام النسب دورانا فى الكلام) .
المعرب والمبنى — أنواع الإعراب (كما تقدم بيانها) .
المبنيات — أسماء الإشارة والموصول والاستفهام والشرط .
الفعل :

تقسيمه إلى ماض ومضارع وأمر — تمرين فى تصريف الأفعال —
إشارة إلى الأفعال القليلة التى لا تصرف — المجرد والمزيد (الحرف
المزيد والحرف الأصلى) .

تقسيم الأفعال إلى صحيح ومعتل (تذكر أمثلة تبين أنواع المعتل
ولا تذكر الأسماء الاصطلاحية لكل نوع) — تمرين فى اتصال الفعل
على اختلاف أنواعه بالضمير .

المبنى للجهول ومعناه وطريقة صوغه .
الناقص والتام واللازم والمتعدى .
المبنى والمعرب — إعراب المضارع .

المشتقات :

اسم الفاعل : صوغه واستعماله (قديحى على غير الأمثلة القياسية
ليدل على المبالغة أو الصفة الثابتة) .

(وبهذا تندمج الصفة المشبهة وصيغة المبالغة في باب اسم الفاعل) .
اسم المفعول — أمثله وطرق استعماله — اسم الزمان والمكان
والآلة .

المصدر :

أمثلة للمصدر الثلاثي — أمثلة المصادر لغير الثلاثي — طرق
استعمال المصدر .

أحكام الجملة

المحمول والموضوع — إعرابهما — الترتيب بينهما — المطابقة
بينهما .

الموضوع ظاهراً وضميراً بارزاً .

المحمول اسم وفعل وظرف وجملة .

تكلمة الجملة — إعرابها — أغراضها .

تكلمة المفرد — النوابع .

أحكام العدد

الأساليب :

الاستفهام بالنفي — التوكيد — القسم — التعجب — التفضيل — نعم
وبئس — النداء — الاستثناء — التخصيص — التحذير والإغراء .

(١٠٢ — النحو المنهجي)

الجملة : الجملتان :

الشرط وجوابه — أدوات الشرط ومعانيها واستعمالها مع
السكون وبدونه .

القسم وجوابه — تأكيد الفعل بالنون .

الجملة الفرعية :

قد تكون محمولا — تكملة — نعتاً — صلة .

ويجب أن يفرق هنا بين الجملة والفعل وحده لأنه قد عد من المفرد

أبواب البلاغة

(٢) معنى البلاغة — الغرض منها .

(ب) الأسلوب — معناه — اختلاف الأساليب باختلاف
الكتاب والشعراء — نماذج من أساليب مختلفة كابن المقفع والجاحظ
وبديع الزمان وابن خلدون وبعض المحدثين من الكتاب وبعض
المحدثين من الشعراء كبشار وأبي تمام وابن الرومي والبهاء زهير
الإيجاز والإطناب والمساواة .

الفرق بين الأسلوب الأدبي والأسلوب العلمي :

(ح) أهم الموضوعات الأدبية .

١ — الوصف — شروط جودته — استعراض لوصف جيد ووصف غير جيد وبيان أسباب ذلك .

المقالة — معناها — شروط جودتها — نماذج منها .

٣ — القصص — معناها — أنواعها — شروط جودتها — نماذج منها .

٤ — الخطابة — معناها — شروط جودتها — نماذج منها .

٥ — تراجم الأشخاص — شروط جودتها — نماذج منها .

(٥) الشعر والنثر والفرق بينهما .

الشعر — شرح لمعنى البيت والقصيدة والقافية — إلمامة بمعنى الوزن فى الشعر — لغة الشعر — خياله — موضوعاته — أوصاف الشعر الجيد — النثر — لغته — موضوعاته أوصاف النثر الجيد

(هـ) الكلمة : بم تفضل كلمة كلمة فى الموضوع الواحد .

— دقة استعمال الكلمة — جمالها — ملأ منها لموضوعها — دلالاتها بالوضع والالتزام (يراد بالدلالة بالوضع معنى الكلمة كما تدل عليه المعاجم ، وبالتزام تأثر الكلمة بما حوّلها من معان وجو ونحو ذلك) .

الجملة — تقسيمها إلى خبر وإنشاء وأغراضها البلاغية — التقديم والتأخير — الفصول — (الفقرة) — معناها — علاقة الفقرة بالموضوع — علاقة الفقر بعضها ببعض .

وحدة الموضوع — فى الشعر — فى المقالة — فى الرواية .

التشبيه والاستعارة — معناهما — الفرق بينهما — متى يحسنان .
الكناية — معناها — متى تحسن .
نماذج كثيرة من التشبيه والاستعارة والكناية ونقدها .
المحسنات البديعية — نماذج منها — متى تحسن — متى لا تحسن
من ناحية الكم ومن ناحية الكيف .

قرارات مؤتمر المجمع

- ١ — كل رأى يودى إلى تغيير فى جوهر اللغة وأوضاعها العامة
لا تنظر إليه اللجنة لأن مهمتها تيسير القواعد .
- ٢ — يتخذ المشروع الذى وضعته لجنة وزارة المعارف ، التربية
والتعليم ، أساساً للنقاش والمراجعة على ضوء ما وجه إليه من نقد ،
وما كتب من بحوث حول مسائله (١) .
- ٣ — يبقى التقسيم القديم للكلمة وهو أنها اسم أو فعل أو حرف .
ويتناول كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة بالتقسيم المعروف فى كتب
النحو .

(١) من الذين عقبوا على مشروع اللجنة فوافقوا فى بعض المسائل ، وخالفوا
فى بعضها الآخر : بعض أساتذة دار العلوم ، والرحومون عبد العزيز فهمى ومحمد الحفص
حسين ، والشيخ إبراهيم حروش . وبعض الاعتراضات حىء بها عرضاً فى ثنايا
البحوث بهذا الكتاب ، ورددت عليها .

٤ — يستغنى عن الصيغ المألوفة في إعراب المبنيات ، وفي إعراب الاسم الذى تقدر عليه الحركات . فيقال في إعراب « مَنْ » ، فى قولك « جاء من أكرمى » : من اسم موصول مبنى مسند إليه محله الرفع .
وفى نحو « جاء الفتى والقاضى » اسمان مسند إليهما محلهما الرفع .
٥ — يستغنى عن الصيغ المألوفة فى الدلالة على العلامات التى تنوب عن الحركة الأصلية .

ففى نحو « جاء الزيدان » ، يقال : الزيدان مسند إليه مرفوع بالالف وفى « جاء أبوك » ، أبوك مسند إليه مرفوع بالواو .
وفى « مررت بأحمد » ، أحمد مجرور بالفتحة وهكذا^(١) . . .

٦ — يقتصر على ألقاب الإعراب ولا يكلف النامى بيان حركة المبنى أو سكونه سواء كان له محل أم لم يكن اكتفاء بأن المبنى يلزم آخره حالة واحدة ولا يكلف الطالب عند تحليل جملة بها كلمة مبنية ذات محل إلا أن يقول إنها مبنية وإن محلها كذا . . .

٧ — يسمى ركنا الجملة بالمسند إليه والمسند كما اختار علماء البيان^(٢)

٨ — يجب إرشاد المبتدئين إلى أن المتعلق العام للظروف والجار والمجرور فى نحو : « زيد فى الدار » ، و « زيد عندك » ، محذوف وإن

(١) راجع صفحة ٧٣ وما بعدها من هذا الكتاب .

(٢) راجع صفحة ٥٤ وما بعدها من هذا الكتاب .

كانوا لا يكلفون كل مرة تقديره عند الإعراب ، بل يقبل منهم .
تخفيفاً عنهم أن يقولوا في إعراب « زيد في الدار » ، في الدار جار
ومجرور مسند^(١) .

٩ — ضمائر الرفع المتصلة بارزة أو مستترة مثل قمت وأخواتها
وأقوم ويقوم وقم ولا تقم وقاموا ويقومان ويقومون وتقومين
ويقمن : كلها لا محل لاعتبارها ضمائر عند الإعراب ، وإنما هي في
الضمائر البارزة حروف دالة على نوع المسند إليه أو عدده أما الضمائر
المستترة وجوبا أو جوازا فحروف عنها النظر .

يقال في إعراب « قمت » ، صيغة لماضي المتكلم .

وفي إعراب « قم » ، صيغة أمر للمخاطب .

وفي إعراب « لا تقم » ، صيغة نهى للمخاطب .

وفي إعراب « أقوم » ، مضارع للمتكلم .

وفي إعراب « قاموا » ، ماضى الغائبين .

وفي إعراب « يقومان » ، مضارع الغائبين .

وفي إعراب « يقومون » ، مضارع الغائبين .

وفي إعراب « تقومين » ، مضارع المخاطبة .

وفي إعراب « يقمن » ، مضارع الغائبات .

ويقال في إعراب « أنا قمت » ، أنا مسند إليه وفت صيغة لماضي
المتكلم مسند .

(١) راجع صفحة ٧٩ وما بعدها من هذا الكتاب .

وفى إعراب المحمدون قاموا ، المحمدون مسند إليه مرفوع
بالواو ، وقاموا صيغة ماضى الغائبين مسند وهكذا (١) . . .

١٠ — يستغنى عن النص على العائد فى نحو ، الذى اجتهد بكافاً ،
فيقال فى إعرابه : الذى اسم موصول مسند إليه واجتهد ماضى الغائب
صلة ، ويكافأ صيغة مضارع مبنى للمجهول للغائب مسند .

١١ — كل ما ذكر فى الجملة غير المسند إليه والمسند فهو تكملة
منصوب على اختلاف علامات النصب إلا إذا كان مضافاً إليه
أو مسبوقة بحرف جر أو تابعاً من التوابع .

١٢ — يستبقى اسم المفعول به للتكملة الدالة على ما وقع عليه
الفعل ؛ ويقال عند إعرابها أنها مفعول به تكملة أما بقية التكملات
من المفاعيل الأخرى والحال والتمييز والمستثنى فيكتفى فيها بذكر
أغراضها إجمالاً مع وجوب ذكر اللفظ المكمل له ، فيقال مثلاً فى
إعراب دقت إجلالاً لك ، دقت صيغة ماضى المتكلم ، وإجلالاً
تكملة للفعل لبيان السبب .

وفى نحو د ضربته ضرباً شديداً ، يقال : إن ضرباً تكملة مصدرية
للفعل ، ود شديداً ، وصف مكمل لد ضرباً .

وفى نحو د سرت والنيل ، النيل تكملة للفعل لبيان المصاحبة .

وفى نحو د جاء زيد راكباً ، راكباً تكملة لزيد مبيته الحال .

(١) راجع صفحة ٥٨ وما بعدها من هذا الكتاب .

وفي مثل « شربت اللبن ساخناً ، ساخناً تكملة للمفعول به مبينة للحال .

وفي مثل « اشتريت عشرين كتاباً ، كتاباً تكملة بميزة للمفعول به .

١٣ — في حالة الاستثناء التام وهو ما ذكر فيه المستثنى إلا وخلا وعدا وحاشا ، وما خلا وما عدا وما حاشا — تكملة للمستثنى منه منصوبة دائماً .

وإذا كانت أداة الاستثناء غير أو سوى كان هذان اللفظان منصوبين وجر ما بعدهما للإضافة .

وأما الاستثناء المفرغ فهو في الحقيقة قصر لا استثناء ، تتبع القواعد العامة في تحليله وإعرابه .

١٤ — التراكيب : —

في العربية أنواع من العبارات تعب النحاة في إعرابها وفي تخريجها على قواعدها .

مثل : التعجب فله صيغتان مثل « ما أجمل زيداً و « أجمل يزيد ، ومعروف خلاف النحاة على إعرابها وعناء المعلمين والمتعلمين في شرحها وفهمها .

وقد رتق أن تدرس هذه العبارات على أنها تراكيب يبين معناها واستعمالها ويقاس عليها . أما إعرابها فيقال فيه « ما أجمل ، صيغة

تعجب والاسم بعدها متعجب منه منصوب .

وفى إعراب د أجمل بزيد ، يقال : د أجمل ، صيغة تعجب والاسم بعدها مجرور بحرف جر . ويقال مثل هذا فى التحذير والإغراء . كما فى د النار ، أو د إياك والنار ، أو د النار النار ، وتركيب الاسم فيه منصوب ، والاسمان منصوبان . وإنما توجه العناية فى درس مثل هذه التراكيب إلى طرق الاستعمال لا إلى تحليل الصيغ وفلسفة تخريجها ، وقد جمعت أمثال تلك العبارات لتدرس على هذا الوجه .

١٥ — الصرف :

وافق المؤتمر على أن أكثر مسائل علم الصرف من بحوث فقه اللغة التى لا يحتاجها البادى بل لا يصل إليها فهمه مثل الإعلال والإبدال والقلب وتنقل الكلمة فى موازين مختلفة حتى تصل إلى هيئتها فى النطق وقد رأت أن يقتصر على تصريف الفعل وصوغ مشتقاته وتثنية الاسم وجمعه ، على أن يعلم التلميذ الصيغ المختارة بالأمثلة الكثيرة ، وألا يكلف معرفة شئ مما يراه الصرفيون فى أصول الكلمات وتقلبها فى الهيئات المختلفة .

١٦ — النحو والصرف :

وافق المؤتمر على المنهج الآتى لأبواب النحو والصرف :

١ - أحكام الكلمة

تقسيم الكلمة إلى اسم وفعل وحرف .

الاسم : تقسيمه إلى مذكر ومؤنث وعلامات التأنيث .

تقسيمه إلى ما آخره حرف صحيح وما آخره حرف لين - ألف أو ياء .

تقسيمه إلى مفرد ومثنى وجمع - طرق التثنية (ما آخره ألف تقلب ياء دائماً إلا في كلمات لا تتجاوز العشرين المشهور منها :
الجداء - الحجا - الحفا - الحنا - الرضا - العصا - الصبا -
الغرا - الففا (١)) .

وما آخره همزة قبلها ألف كبناء تبقى همزته إلا إذا كانت للتأنيث
تقلب واو أو .

طريقة جمع الاسم بالآلف والتاء وبالواو والنون أو الياء والنون .
أمثلة من جمع التفسير .

تقسيم الاسم إلى منكر ومُعَرَّف .

أنواع المعارف .

الاسم المصغر (الثلاثي والرابع فقط) .

المنسوب إليه (أكثر أحكام النسب دورانا في الكلام) .

(١) راجع صفحة ٨٤ وما بعدها من هذا الكتاب .

المعرب والمبنى — أنواع الإعراب (كما تقدم) .
المبنيات — أسماء الإشارة والموصول والاستفهام والشرط .
الفعل — تقسيمه إلى ماض ومضارع وأمر .
تمرين في تصريف الأفعال — إشارة إلى الأفعال القليلة التي لا تتصرف .

المجرد والمزيد (الحرف المزيد والحرف الأصلي) .
تقسيم الأفعال إلى صحيح ومعتل (تذكر أمثلة تبين أنواع المعتل ولا تذكر الأسماء الاصطلاحية لكل نوع) .
تمرين في اتصال الفعل على اختلاف أنواعه بما يدل على نوعه وعدده .
المبنى للجهول ومعناه وطريق صوغه .
الناقص والتام واللازم والمتعدي .
المبنى والمعرب — إعراب المضارع .
المشتقات .

اسم الفاعل — صوغه — استعماله (قد يجيء على غير الأمثلة القياسية ليبدل على المبالغة أو الصفة الثابتة) .
تدمج الصفة المشبهة وصيغة المبالغة في باب اسم الفاعل .
اسم المفعول — أمثلته وطرق صوغه واستعماله هو وما يجري مجراه من الصفات .

أسماء الزمان والمكان والآلة .
المصدر — أمثلته من الثلاثي — صوغ المصدر من الثلاثي —
طرق استعمال المصدر .

٢ — أحكام الجملة

المسند إليه والمسند — إعرابهما — الترتيب بينهما — المطابقة بينهما .

المسند إليه ظاهراً وضميراً بارزاً .

المسند — اسم وفعل وظرف وجار ومجرور وجملة .

تكملة الجملة : إعرابها — أغراضها .

التوابع .

أحكام العدد .

التركيب .

التوكيد — القسم — التعجب — صوغ اسم التفضيل — نعم وبئس —

النداء — الاستغاثة والندبة — الاختصاص — التحذير والإغراء .

الجملةتان .

الشرط وجوابه — أدوات الشرط ومعانيها واستخدامها مع الجزم

وبدونه —

القسم وجوابه تأكيد الفعل بالنون :

الجملة الفرعية :

قد تكون مسندة — تكملة — نعتاً — صلة .

(يجب أن يفرق هنا بين الجملة والفعل وحده ، لأنه قد عد

من المفرد .

خاتمة

وهكذا نرى لجنة الوزارة وضعت تقريرها ، واصطنعت له مقدمة طويلة بينت فيها منزلة النحو البلاغة من فروع اللغة ، وبينت أثر النحو والبلاغة في تكوين الملائكة اللغوية ؛ وذكرت بعض الصعوبات التي تصادف التلميذ في تعليم اللغة وتصادف المدرس في تعليمه إياها ، وطالبت الوزارة بتأخير البدء في تعليم اللغة الأجنبية وقد استجابت الوزارة لهذا ، ودعت إلى إغراء التلاميذ بالقراءة وتحبيبها إليهم حتى تغرس في نفوسهم عادة الميل إلى القراءة ودعت السكتاب إلى الاهتمام بكتاب التلميذ .

وقد تغيرت الحال اليوم ، وصارت إلى غير ما كانت عليه أيام كتبت هذه اللجنة تقريرها ، فأصبح السكتاب معنيين بتأليف السكتاب الحر للتلميذ ، وأخرجت المطابع من ذلك جملة صالحة ، وهي في زيادة مستمرة ، والوزارة من جانبها اهتمت اهتماما كبيرا بالسكتاب الحر الذي يقرؤه التلميذ ، وأوجدت له مجالا كبيرا تيسر له فيه القراءة ، وتعينه عليها ، وتحببه فيها وليست عنايتها بالتلميذ فحسب ، بل امتدت إلى العناية بتشقيف الأب والأم والأخ والأخت وأهل البيئة التي فيها المدرسة كلهم .

ذكرت اللجنة بعد ذلك الأسباب التي عسرت النحو على المعلمين والمتعلمين ورجعتها إلى أسباب ثلاثة . نسلم ببعض منها دون بعض .

قدمت اللجنة مقترحات ، بعضها يجعل المعلم يقف من بعض المسائل موقفا سلبيا ، فلا يتعرض له ، وبعضها غيرت فيه المصطلحات القديمة وعدلت عنها إلى مصطلحات أخرى رأتها أسهل ، وبعضها عدلت فيه تعديلات تيسر على التلاميذ تلقيه . ولم تقل إنها وفقت في كل ما ذهبت إليه ، بل هي وفقت أحيانا ، وأخطأها التوفيق أحيانا فيما رأى الناس . . واقترحت اللجنة منهجا للنحو والصرف والبلاغة . درس المجمع هذا التقرير واتخذ قرارات ، وافق في أكثرها ما ذهبت إليه اللجنة . أو هو لم يخالفها في مسائل جوهرية .

ثم هذا التيسير الذي اتخذته الوزارة ، والذي بدأته قبل سنة ١٩٣٨ وتدرجت فيه شيئا فشيئا ، وكانت في كل مناسبة وفي كل تغيير تزيد ناحية أو أكثر ، وتجري عليها في كتبها ، ويعلمها المدرسون تلاميذهم . حتى إذا كان آخر تيسير رأى بعض الناس أن يقدموه جملة ، فقدم . وهو في جملة وفي خطوطه العامة لا يخرج عما قرره بمجمع اللغة العربية المصري . ويمكنك أن توازن بين تقرير اللجنة ، وقرارات المجمع ، وما أخذت به الوزارة أخيرا وسارت عليه .

والذي يعني أن أشير إليه في آخر هذا الكتاب هو أن جميع خطوات التيسير من أى ناحية كانت لم تمس أصلا من أصول اللغة أو شكلا من أشكالها .

وقد احتجاجنا لبعض أوجه التيسير التي أخذت الوزارة بها ، وبدنا أنها من آراء المتقدمين ، وذكرنا أن الذي حدا بالقائمين على الأمر أن يأخذوا بها إنما هو التيسير على التلاميذ .

الفهرس

المفحة	الموضوع
٣	النحو المنهجي والغاية منه
٧	توحيد اللغة
٨	اللحن
١٢	وضع النحو
١٨	تعليق
٢٧	البصرة والكوفة
٣٠	المذهب البصري والكوفي
٣٢	خصائص المذهبين
٣٤	مثالان من الخلاف
٣٧	مناظرتان
٤٣	بعض التخریجات النحوية العجيبة
٤٥	العامل عند النحاة
٥٤	اصطلاح المسند إليه والمسنند
٥٨	الضمائر

الصفحة	الموضوع
١٥	الضمائر المستترة
٦٥	ضمائر الرفع المتصلة
٧٣	علامات الإعراب في الأسماء
٧٥	تعليق
٧٩	متعلق الجار والمجرور والظرف
٨٤	المقصور والمدود . تثنيتهما وجمعهما تصحيحا
٦٤	(أ) تثنية المقصور وجمعه
٨٩	(ب) تثنية المدود وجمعه
٩١	تعليق
٩٣	الاسم الواقع بعد د لا ، التي لنفي الجنس
٩١	تعليق
١٠٢	المنادى
١٠٦	تعليق
١١٥	تلميحات أخرى
١٢٣	تقرير لجنة الوزارة
	قرارات مجمع اللغة العربية المصرى
	خاتمة

